



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (248)

بناء قواعد تصديرية صناعية
للاقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى

أ.د. إجلال راتب

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

نوفمبر 2013

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

- يواصل معهد التخطيط القومى دوره الرائد فى قيادة منظومة التخطيط فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، يناقش ويحلل ويقدم الحلول لأبرز قضايا التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى ، مما يساعد متخذى القرار ويلبى احتياجات المواطن مستخدما فى ذلك المفاهيم والأساليب العلمية الحديثة.
- ترسخ الإصدارات العلمية لأنشطة المعهد المختلفة مبادئ ومفاهيم الفكر التنموى من خلال رؤية واضحة ورسالة محددة تتشكل جوانبها وملامحها فى تلك الإصدارات ، ومنها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، والتى يتواصل إصدارها منذ أكثر من ثلاثين عاما لينشر من خلالها خطط البحوث السنوية للمعهد .
- يأتى العام البحثى 2012 - 2013 ليتناول بالتحليل والمناقشة بعض القضايا الجوهرية المطروحة فى المجالات التنموية المختلفة (اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ...الخ) لما تمثله من تحديات تعوق دفع عجلة التنمية المتكاملة.
- إن التوفيق فى اختيار تلك القضايا - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى- يعود الفضل فيه لجميع الزملاء أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ، وأعضاء لجنة البحوث وتوجهات لجنة تطوير البحوث . تبلورت تلك الاختيارات وتابع إجراءات تنفيذها وتحكيمها علمياً ، ومن ثم إصدارها لجنة البحوث بالمعهد .
- شارك فى تنفيذ خطة البحوث للعام الحالى فرق بحثية من أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد برئاسة نخبة متميزة من الزملاء ، وتم الإستعانة ببعض الزملاء من الهيئات العلمية بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية من ذوى الإختصاص بالقضايا البحثية المطروحة ، كما تم الإستعانة ببعض التنفيذيين من أصحاب الخبرات الميدانية مل فى مجال تخصصه.
- وفى النهاية أنتهز هذه الفرصة لأثنى وأعبر عن عظيم شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى هذا الإنجاز من العاملين بالمعهد على مابذلوه من جهد عظيم ودؤوب لم يكن صدور هذه السلسلة من قضايا التخطيط والتنمية ممكنا بدونها ، وأخص بالشكر الزملاء بالإدارة العامة للبحوث التعاقدية.

نسأل الله التوفيق،

مدير المعهد

(أ.د. عزة عمر حسن الفندرى)

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يوليو
2013

مستخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة وضع مقترح لقاعدة تصديرية للصناعات التحويلية في مصر ، وحيث أن بناء تلك القاعدة تنبنى على ثلاث أعمدة رئيسية :

أولاً : اتجاهات الطلب العالمى

ثانياً : دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية

ثالثاً : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية

وعلى ذلك فقد انقسم البحث إلى خمس فصول :

- الفصل الأول بعنوان (قطاع الصناعات التحويلية والاتجاهات العامة) ، وذلك بتقديم نظرة تحليلية لهذا القطاع من خلال دراسة كل من :

* بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .

* السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .

* المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية .

* نظرة استراتيجية مستقبلية لهذا القطاع من حيث نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية .

- الفصل الثانى بعنوان (دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى مصر) وفيه تجرى محاولة لإجراء دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى ضوء البيانات المتاحة للكشف عن اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية بالنسبة لاجمالى الصادرات السلعية وبالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى ومعدلات نموها وإعطاء صورة للهيكل النسبى للصادرات الصناعية بحسب فروع الصناعات المختلفة المكونة لهذا الهيكل ، وكذلك الوزن النسبى لصادرات كل فرع من فروع هذه الصناعة وذلك من المنظور الجغرافى والحصص التصديرية لأهم الأسواق العالمية ، كما تعرض هذا الفصل إلى مقارنة أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية خلال الفترة من 1990-2010.

- الفصل الثالث بعنوان (اتجاهات الطلب العالمى وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية المصرية) ، ويتكون من جزئين :

* الجزء الأول بعنوان : اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية، من خلال دراسة:

- هياكل الإنتاج الصناعى واتجاهات الطلب العالمى على السلع المصنعة .

- دراسة تطور الصادرات الصناعية العالمية .

- دراسة تطور الواردات الصناعية العالمية واستخلاص أهم الدلالات للاقتصاد المصرى فى حالتى الصادرات والواردات .

-ب-

* أما الجزء الثانى بعنوان : تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية من هذه المحددات برامج مساندة الصناعة التحويلية ، كذلك سعر الصرف الحقيقى وتطورات الطلب المحلى وغيرها من المتغيرات الموسمية والاتجاهية ، وقد تم ذلك من خلال استخدام احدى نماذج التجارة الموجهة بالعرض .

- الفصل الرابع بعنوان (بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية) فقد تم فيه وضع مقترح لهذه القاعدة مبنى على التحليلات والنتائج التى تمت فى الفصول الثلاثة السابقة وعلى مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى .

- الفصل الخامس بعنوان (الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر) نظراً لأهمية الاتجاه إلى الاهتمام بالصناعات الإبداعية ولدمجها فى الاقتصاد القومى وتحويلها من صناعات غير تجارية إلى صناعات تجارية فقد رأينا إدراجه فى فصل مستقل عنها .

-ج-

Abstract

The main purpose of this study is to put down a suggested base for the Egyptian exports of manufacturing industries .

To reach this object we concentrate on the following main aspects :

- World demand for industrial production in general and for manufacturing industries specifically .**
- Determinants of industrial supply functions .**
- Indicators of industrial-production-export's competitiveness .**

The study concludes with drawing a suggested base for the Egyptian manufacturing exports .

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري

مقدمة

نظراً الى تراخي الإهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية كمصدر محتمل للزيادة الدورية المنتظمة في الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى كونه نابعاً من الداخل بصفة أساسية ، وينبوعاً لزيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحسين القدرات الابتكارية وبغض النظر عن كون هذا التجاهل النسبي للقطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية جزء من سياسة اقتصادية كلية مصرح بها أو استراتيجية ضمنية غير معلنة ، إلا أن النتيجة كانت جمود عملية التحول الهيكلي للاقتصاد ، وبالتالي عدم الاهتمام ببناء قواعد إنتاجية متكاملة سلعيًا (صناعيًا وزراعيًا) وخدميًا ، وبحيث توجه لسد أكبر جانب ممكن من الاحتياجات المحلية ، كما يمكن أن تشكل قاعدة لهيكل تصديري متنوع .

ومن هنا كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والنابع من ضرورة مراجعة المسار الاقتصادي بحيث يستهدف عملية تنمية شاملة يكون التصنيع أحد محاورها الأساسية وبالتالي أهمية بناء قاعدة للصناعات التصديرية للإسهام في توفير مستدام للنمو الاقتصادي الذاتي، واعتماداً على التحول الهيكلي الحقيقي .

ومن ثم تهدف هذه الدراسة الى تقديم مقترح لبناء قاعدة تصديرية للصناعة التحويلية مبني علي أساس دراسة تحليلية لقطاع الصناعة بصفة عامة كذلك دراسة تحليلية لقطاع الصناعة التحويلية بفروعها المختلفة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام :

- المنهج الوصفي التحليلي
- استخدام نموذج رياضي للتجارة الموجه بالعرض
- حساب مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية

وقد تم ذلك من خلال فصول خمسة:

الفصل الأول : دراسة تحليلية لقطاع الصناعات التحويلية (اتجاهات عامة) ، واختص
الفصل الثاني : بدراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة
1996-2012 ، أما الفصل الثالث : فقد قدم تحليلاً للطلب العالمي علي الصادرات
الصناعية التحويلية ورصد أهم المتغيرات في اتجاه هذا الطلب مع تحديد موضع مصر من
حيث التخصص الصناعي الدولي واستقراء الدلالات للاقتصاد المصري .

وفي مجال تحديد دوال عرض الصادرات الصناعية من قطاع الصناعة التحويلية فقد استخدم
أحد نماذج التجارة الموجه بالعرض ، وتم دراسة أهم العوامل المحددة لدالة العرض مثل :

- تأثير سعر الصرف الحقيقي
- تأثير برامج مساندة الصناعة التحويلية
- تأثير تطورات الطلب المحلي والتغيرات الموسمية والاتجاهية .

وبناء علي كل هذا تم تقديم مقترح لقاعدة تصديرية للصناعة التحويلية المصرية في
الفصل الرابع ، ونظراً لأهمية الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية فقد أُفرد لها
الفصل الخامس.

شكر واجب

أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لأعضاء الفريق البحثي من داخل وخارج المعهد والذي لم يدخر
وسعاً في بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق .

وكلنا أمل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين على طريق العلم والمعرفة ... كذلك تكون
هادياً لمتخذي القرار في إتباع سياسات من شأنها تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة
والصناعة التحويلية بصفة خاصة ولكى ينعكس كل ذلك على تعظيم تنافسية الصادرات
المصرية من الصناعات التحويلية .

والله ولي التوفيق...

الباحث الرئيسي

(أ. د . إجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د. / إجلال راتب	الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. محمد عبد الشفيق	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. سلوى محمد مرسى	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
د. سيد دياب	مركز المعلومات التخطيطية
زينب نبيل	باحث بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية
أ. ثريا محمد محمد حسين	معيد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. معالي السماحي	مركز المعلومات التخطيطية
أ. دعاء شعراوى	مركز المعلومات التخطيطية

من خارج المعهد

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات
د. عزة فواد نصر اسماعيل	وزارة التجارة الخارجية والصناعة

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة	هـ - ز
1	الفصل الأول : قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة يشتمل على بعض الجوانب التالية : أولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية ثالثا : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر رابعا : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية	2 3 12 19 20
2	الفصل الثانى : دراسة تحليلية لصادرات الصناعات التحويلية المصرية الفترة (1996-2012) أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية 1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة 1996-2011 2- تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لفروعها 2002-2011 3- اختلاف تطور أداء الصناعات التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى 4- الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر 5- نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011 ثانيا : التوزيع الجغرافى لصادرات الصناعات التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية	25 26 48

م	الموضوع	رقم الصفحة
3	الفصل الثالث : اتجاهات الطلب العالمي وتحديـــــــــــــــــد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر الجزء الأول اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية أولا : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية) ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنعة - تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى - ظاهرة "تجزؤ الطلب" - تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنعة : نظرة مقارنة 1- الصادرات 2- الواردات الجزء الثانى تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية أولا : النموذج المستخدم ثانيا : النتائج التطبيقية	53 54 54 60 65 76 76 81
4	الفصل الرابع : بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية : - اتجاهات الطلب العالمى - دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية ثانيا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية المصرية - مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية	95 96 95 104
5	الفصل الخامس : الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر المبحث الأول : الاقتصاد الإبداعى أولا : مفهوم الإبداع ثانيا : مفهوم الاقتصاد الإبداعى ثالثا : مفهوم الصناعات الإبداعية رابعا : أهمية الصناعات الإبداعية خامسا : تصنيف الصناعات الإبداعية سادسا : مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها	123 124 124 125 128 130 130 133

م	الموضوع	رقم الصفحة
	المبحث الثاني : دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية الإقتصاد المصرى أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية . ثانياً : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . ثالثاً : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . رابعاً : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية . خامساً : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية .	139 139 140 144 150 157 163
6	- المراجع	165
7	- الملاحق	169

- يواصل معهد التخطيط القومى دوره الرائد فى قيادة منظومة التخطيط فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، يناقش ويحلل ويقدم الحلول لأبرز قضايا التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى ، مما يساعد متخذى القرار ويلبى احتياجات المواطن مستخدما فى ذلك المفاهيم والأساليب العلمية الحديثة.
- ترسخ الإصدارات العلمية لأنشطة المعهد المختلفة مبادئ ومفاهيم الفكر التنموى من خلال رؤية واضحة ورسالة محددة تتشكل جوانبها وملامحها فى تلك الإصدارات ، ومنها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، والتى يتواصل إصدارها منذ أكثر من ثلاثين عاما لينشر من خلالها خطط البحوث السنوية للمعهد .
- يأتى العام البحثى 2012 - 2013 ليتناول بالتحليل والمناقشة بعض القضايا الجوهرية المطروحة فى المجالات التنموية المختلفة (اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ...الخ) لما تمثله من تحديات تعوق دفع عجلة التنمية المتكاملة.
- إن التوفيق فى اختيار تلك القضايا - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى- يعود الفضل فيه لجميع الزملاء أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ، وأعضاء لجنة البحوث وتوجهات لجنة تطوير البحوث . تبلورت تلك الاختيارات وتابع إجراءات تنفيذها وتحكيمها علمياً ، ومن ثم إصدارها لجنة البحوث بالمعهد .
- شارك فى تنفيذ خطة البحوث للعام الحالى فرق بحثية من أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد برئاسة نخبة متميزة من الزملاء ، وتم الإستعانة ببعض الزملاء من الهيئات العلمية بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية من ذوى الإختصاص بالقضايا البحثية المطروحة ، كما تم الإستعانة ببعض التنفيذيين من أصحاب الخبرات الميدانية مل فى مجال تخصصه.
- وفى النهاية أنتهز هذه الفرصة لأثنى وأعبر عن عظيم شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى هذا الإنجاز من العاملين بالمعهد على مابذلوه من جهد عظيم ودؤوب لم يكن صدور هذه السلسلة من قضايا التخطيط والتنمية ممكنا بدونها ، وأخص بالشكر الزملاء بالإدارة العامة للبحوث التعاقدية.

نسأل الله التوفيق،

مدير المعهد

(أ.د. عزة عمر حسن الفندرى)

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يوليو
2013

مستخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة وضع مقترح لقاعدة تصديرية للصناعات التحويلية في مصر ، وحيث أن بناء تلك القاعدة تنبنى على ثلاث أعمدة رئيسية :

أولاً : اتجاهات الطلب العالمى

ثانياً : دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية

ثالثاً : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية

وعلى ذلك فقد انقسم البحث إلى خمس فصول :

- الفصل الأول بعنوان (قطاع الصناعات التحويلية والاتجاهات العامة) ، وذلك بتقديم نظرة تحليلية لهذا القطاع من خلال دراسة كل من :

* بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .

* السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .

* المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية .

* نظرة استراتيجية مستقبلية لهذا القطاع من حيث نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية .

- الفصل الثانى بعنوان (دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى مصر) وفيه تجرى محاولة لإجراء دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى ضوء البيانات المتاحة للكشف عن اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية بالنسبة لاجمالى الصادرات السلعية وبالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى ومعدلات نموها وإعطاء صورة للهيكل النسبى للصادرات الصناعية بحسب فروع الصناعات المختلفة المكونة لهذا الهيكل ، وكذلك الوزن النسبى لصادرات كل فرع من فروع هذه الصناعة وذلك من المنظور الجغرافى والحصص التصديرية لأهم الأسواق العالمية ، كما تعرض هذا الفصل إلى مقارنة أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية خلال الفترة من 1990-2010.

- الفصل الثالث بعنوان (اتجاهات الطلب العالمى وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية المصرية) ، ويتكون من جزئين :

* الجزء الأول بعنوان : اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية، من خلال دراسة:

- هياكل الإنتاج الصناعى واتجاهات الطلب العالمى على السلع المصنعة .

- دراسة تطور الصادرات الصناعية العالمية .

- دراسة تطور الواردات الصناعية العالمية واستخلاص أهم الدلالات للاقتصاد المصرى فى حالتى الصادرات والواردات .

-ب-

* أما الجزء الثانى بعنوان : تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية من هذه المحددات برامج مساندة الصناعة التحويلية ، كذلك سعر الصرف الحقيقى وتطورات الطلب المحلى وغيرها من المتغيرات الموسمية والاتجاهية ، وقد تم ذلك من خلال استخدام احدى نماذج التجارة الموجهة بالعرض .

- الفصل الرابع بعنوان (بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية) فقد تم فيه وضع مقترح لهذه القاعدة مبنى على التحليلات والنتائج التى تمت فى الفصول الثلاثة السابقة وعلى مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى .

- الفصل الخامس بعنوان (الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر) نظراً لأهمية الاتجاه إلى الاهتمام بالصناعات الإبداعية ولدمجها فى الاقتصاد القومى وتحويلها من صناعات غير تجارية إلى صناعات تجارية فقد رأينا إدراجه فى فصل مستقل عنها .

-ج-

Abstract

The main purpose of this study is to put down a suggested base for the Egyptian exports of manufacturing industries .

To reach this object we concentrate on the following main aspects :

- World demand for industrial production in general and for manufacturing industries specifically .**
- Determinants of industrial supply functions .**
- Indicators of industrial-production-export's competitiveness .**

The study concludes with drawing a suggested base for the Egyptian manufacturing exports .

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري

مقدمة

نظراً الى تراخي الإهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية كمصدر محتمل للزيادة الدورية المنتظمة في الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى كونه نابعاً من الداخل بصفة أساسية ، وينبوعاً لزيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحسين القدرات الابتكارية وبغض النظر عن كون هذا التجاهل النسبي للقطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية جزء من سياسة اقتصادية كلية مصرح بها أو استراتيجية ضمنية غير معلنة ، إلا أن النتيجة كانت جمود عملية التحول الهيكلي للاقتصاد ، وبالتالي عدم الإهتمام ببناء قواعد إنتاجية متكاملة سلعيًا (صناعيًا وزراعيًا) وخدميًا ، وبحيث توجه لشد أكبر جانب ممكن من الاحتياجات المحلية ، كما يمكن أن تشكل قاعدة لهيكل تصديري متنوع .

ومن هنا كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والنابع من ضرورة مراجعة المسار الاقتصادي بحيث يستهدف عملية تنمية شاملة يكون التصنيع أحد محاورها الأساسية وبالتالي أهمية بناء قاعدة للصناعات التصديرية للإسهام في توفير مستدام للنمو الاقتصادي الذاتي، واعتماداً على التحول الهيكلي الحقيقي .

ومن ثم تهدف هذه الدراسة الى تقديم مقترح لبناء قاعدة تصديرية للصناعة التحويلية مبني علي أساس دراسة تحليلية لقطاع الصناعة بصفة عامة كذلك دراسة تحليلية لقطاع الصناعة التحويلية بفروعها المختلفة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام :

- المنهج الوصفي التحليلي
- استخدام نموذج رياضي للتجارة الموجه بالعرض
- حساب مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية

وقد تم ذلك من خلال فصول خمسة:

الفصل الأول : دراسة تحليلية لقطاع الصناعات التحويلية (اتجاهات عامة) ، واختص
الفصل الثاني : بدراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة
1996-2012 ، أما الفصل الثالث : فقد قدم تحليلاً للطلب العالمي علي الصادرات
الصناعية التحويلية ورصد أهم المتغيرات في اتجاه هذا الطلب مع تحديد موضع مصر من
حيث التخصص الصناعي الدولي واستقراء الدلالات للاقتصاد المصري .

وفى مجال تحديد دوال عرض الصادرات الصناعية من قطاع الصناعة التحويلية فقد استخدم
أحد نماذج التجارة الموجه بالعرض ، وتم دراسة أهم العوامل المحددة لدالة العرض مثل :

- تأثير سعر الصرف الحقيقي
- تأثير برامج مساندة الصناعة التحويلية
- تأثير تطورات الطلب المحلى والتغيرات الموسمية والاتجاهية .

وبناء علي كل هذا تم تقديم مقترح لقاعدة تصديرية للصناعة التحويلية المصرية في
الفصل الرابع ، ونظراً لأهمية الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية فقد أُفرد لها
الفصل الخامس.

شكر واجب

أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لأعضاء الفريق البحثي من داخل وخارج المعهد والذي لم يدخر
وسعاً في بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق .

وكلنا أمل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين على طريق العلم والمعرفة ... كذلك تكون
هادياً لمتخذي القرار في إتباع سياسات من شأنها تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة
والصناعة التحويلية بصفة خاصة ولكى ينعكس كل ذلك على تعظيم تنافسية الصادرات
المصرية من الصناعات التحويلية .

والله ولي التوفيق...

الباحث الرئيسي

(أ. د . إجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د. / إجلال راتب	الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. محمد عبد الشفيق	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. سلوى محمد مرسى	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
د. سيد دياب	مركز المعلومات التخطيطية
زينب نبيل	باحث بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية
أ. ثريا محمد محمد حسين	معيد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. معالي السماحي	مركز المعلومات التخطيطية
أ. دعاء شعراوى	مركز المعلومات التخطيطية

من خارج المعهد

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات
د. عزة فواد نصر اسماعيل	وزارة التجارة الخارجية والصناعة

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة	هـ - ز
1	الفصل الأول : قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة يشتمل على بعض الجوانب التالية : أولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية ثالثا : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر رابعا : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية	2 3 12 19 20
2	الفصل الثانى : دراسة تحليلية لصادرات الصناعات التحويلية المصرية الفترة (1996-2012) أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية 1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة 1996-2011 2- تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لفروعها 2002-2011 3- اختلاف تطور أداء الصناعات التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى 4- الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر 5- نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011 ثانيا : التوزيع الجغرافى لصادرات الصناعات التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية	25 26 48

م	الموضوع	رقم الصفحة
3	الفصل الثالث : اتجاهات الطلب العالمي وتحديـــــــــــــــــد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر الجزء الأول اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية أولا : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية) ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنعة - تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى - ظاهرة "تجزؤ الطلب" - تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنعة : نظرة مقارنة 1- الصادرات 2- الواردات الجزء الثانى تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية أولا : النموذج المستخدم ثانيا : النتائج التطبيقية	53 54 54 60 65 76 76 81
4	الفصل الرابع : بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية : - اتجاهات الطلب العالمى - دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية ثانيا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية المصرية - مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية	95 96 95 104
5	الفصل الخامس : الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر المبحث الأول : الاقتصاد الإبداعى أولا : مفهوم الإبداع ثانيا : مفهوم الاقتصاد الإبداعى ثالثا : مفهوم الصناعات الإبداعية رابعا : أهمية الصناعات الإبداعية خامسا : تصنيف الصناعات الإبداعية سادسا : مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها	123 124 124 125 128 130 130 133

م	الموضوع	رقم الصفحة
	المبحث الثاني : دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية الإقتصاد المصرى أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية . ثانياً : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . ثالثاً : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . رابعاً : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية . خامساً : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 . سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية .	139 139 140 144 150 157 163
6	- المراجع	165
7	- الملاحق	169

الفصل الأول قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة

قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة

فى هذا الفصل ، تجرى محاولة لإلقاء نظرة كلية اجمالية مستقبلية لتوجهات والاتجاهات العامة لقطاع الصناعات التحويلية الذى تتراوح نسبة إنتاجه إلى الإنتاج الصناعى ككل حوالى 99% خلال الفترة من 1990-2012 ، وكذلك نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالى 98% من إجمالى عام الصناعة خلال نفس الفترة .

وتشمل هذه النظرة الكلية العديد من الجوانب الجديرة بالتحليل والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بمدى إمكانية أحداث تحول هيكلى داخل قطاع الصناعات التحويلية ليتمكن من بناء قاعدة تصديرية صناعية للسلع التى يتمتع فيها القطاع الاقتصادى القومى بميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومحتملة مع الأخذ فى الاعتبار أن القطاع الصناعى لابد من النظر إليه على أنه مصدر رئيسى من مصادر النمو الاقتصادى حالياً ومستقبلاً ، حيث تكفى الإشارة إلى أن قطاع الصناعة قد ساهم بنسبة تراوحت ما بين 13-20% فى النمو الاقتصادى المحقق خلال الفترة 2008/2007 - 2012/2011 وهى أعلى نسبة مساهمة بالمقارنة بنظائرها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مع الإشارة إلى أن جملة أعداد المنشآت الصناعية فى مصر وصل 41.7 ألف منشأة حتى سبتمبر 2010 بتكاليف استثمارية تقدر بـ 370 مليار جنيه ، وطاقة استيعابية للعمالة بلغت 174 ألف عامل موزعة على المحافظات المختلفة ، وقد بلغت جملة أعداد المدن الصناعية 138 مدينة .

وبالتالى تنطوى تلك النظرة التحليلية الإجمالية المستقبلية لقطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى على الجوانب التالية :

- أولاً : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .
- ثانياً : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .
- ثالثاً : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر .
- رابعاً : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والتوجهات المستقبلية .

وذلك على النحو التالي :

اولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى
هناك العديد من مؤشرات الأداء لقطاع الصناعات التحويلية المصرى ، سيتم اختيار بعضها لتكون مجالا للتحليل فى محاولة للكشف عن الاتجاهات العامة لهذا القطاع التى تصب فى الهدف الرئيسى لهذه الدراسة والخاص ببناء قواعد التصدير الصناعية ، بالإضافة إلى ما قد تكشف عنه هذه المؤشرات من بعض التغيرات فى قطاع الصناعات التحويلية بل قد تساعد فى رصد وتطور التوجهات المستقبلية لهذا القطاع .

وفى ضوء ذلك يمكن تحليل المؤشرات التالية :

1- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الإجمالى
يعتبر التعرف على الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة ، مؤشراً هاماً وجيداً فيما يتعلق بمدى ما إذا كان قد حدثت عملية تحول هيكلية فى عملية التصنيع أى إذا كان أقيم قطاع صناعى تحويلى يمثل وزناً نسبياً متزايداً فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى بما يمثل ثقلأ فى تحديد اتجاهات هذا الهيكل ككل أم لا ؟ ، ويرى العديد من مراجع الفكر التنموى أن النصيب النسبى لقطاع الصناعات التحويلية ينبغى ألا يقل فى فترة الانتقال التنموى عن 25% إلى 30% من الناتج المحلى الاجمالى من أجل أن يمارس دوره المفترض القيام به ⁽¹⁾ .

وفى ضوء ذلك يمكن التعرف على الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من خلال الجدول التالى :

¹ (يمكن الرجوع إلى :

- اجال راتب وآخرون ، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (230) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

جدول رقم (1)

الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى

خلال الفترة 2012/2011/2010-2007/2006

(الأرقام بالمليار جنيه مصرى)

البيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج)	710.4	855.3	994.1	1150.6	1309.9	1475.3
الناتج/القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية	114.5	139.1	164.6	194.3	216.2	238.4
الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة	%16.1	%16.3	%16.5	%16.9	%16.5	%16.2

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة ، القاهرة ، سنوات مختلفة .

ويتضح من الجدول أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الإنتاج ، بلغت %16.1 عام 2007/2006 ، و %16.3 عام 2008/2007 ثم وصلت إلى %16.5 عام 2009/2008 ثم وصلت أقصى نمو لها خلال هذه الفترة فى العام 2010/2009 حيث بلغت %16.9 ، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى %16.5 عام 2011/2010 وبالطبع انخفضت قليلاً إلى %16.2 عام 2012/2011 وأثرت سلباً بفعل تأثير حالة عدم الاستقرار التى صاحبت ثورة 25 يناير 2011 على الناتج الصناعى ، وإن لم يكن ملحوظاً بدرجة كبيرة .

ولعل تطور الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة لم يظهر تغيراً هيكلياً كبيراً خلال الفترة 2007/2006 إلى 2012/2011 وخاصة أن النسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى تراوحت ما بين %16.1 كحد أدنى ، و %16.9 كحد أقصى ، وإذا ما قورنت تلك النسبة بنسبة %25 إلى %30 ، كما أشير لها من قبل ، فإن قطاع الصناعات التحويلية لازال يحتاج إلى المزيد من التنمية الصناعية لكى يزداد هذا الوزن النسبى على الأقل ليصل إلى %20 أو أكثر كما كان فى الستينات من القرن الماضى حيث وصلت النسبة إلى %21.6 عام 1965/1964 وهو العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى فى الستينات وهو ما يمكن وصفه فى رأى البعض على أنه

"تقهقر هيكلية" ⁽¹⁾ لقطاع الصناعة التحويلية يحتاج إلى علاج وإحداث المزيد من التنمية الصناعية لهذا القطاع وخاصة إذا كان يراد أن يعول عليه أهمية كبيرة مستقبلاً في زيادة الصادرات الصناعية .

2- معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003-2011 :

تمت الإشارة من قبل أن معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية لابد أن يفوق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق للدلالة على أن هذا القطاع يحدث تغييراً هيكلياً في الناتج المحلي الإجمالي وأنه يقوم بالدور المنوط به في إحداث المزيد من التنمية.

وعلى ضوء ذلك يمكن تتبع معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم (2) التالي :

جدول رقم (2)

تطور معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2003-2011

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعات (%)
2003	3.2	2.3
2004	4.1	1.8
2005	4.5	4.4
2006	6.8	5.8
2007	7.1	7.3
2008	7.2	8.0
2009	4.7	3.7
2010	5.2	5.1
2011	1.8	0.9-

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سبتمبر 2012 .

¹ (أنظر :
- مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

ويلاحظ من الجدول أن معدل النمو الحقيقي فى قطاع الصناعات التحويلية كان فى معظم السنوات أقل من معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2003-2011 (باستثناء عام 2007 و 2008) حيث كان معدل النمو فى قطاع الصناعات التحويلية 7.3% ، 7.2% على التوالى بينما كان معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى 7.1% ، 7.2% ، 8% على التوالى . أما باقى السنوات فقد كان معدل النمو الحقيقي فى قطاع الصناعة التحويلية أقل من معدل النمو الحقيقي فى الناتج المحلى الاجمالى ، وخاصة فى عام الثورة 2011 فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً سالباً يقدر بـ -0.9% مقارنة بمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى يقدر بـ 1.8% .

3- النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالى الاستثمار القومى
يمكن التعرف على النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من الاستثمار القومى الاجمالى من خلال الجدول رقم (3) التالى :

الجدول رقم (3)

النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من الاستثمار القومى الاجمالى

(الأرقام بالمليار جنيه)

السنوات	الاستثمار القومى الاجمالى	الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية	نسبة الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية إلى الاجمالى
2007/2006	150	34.1	22.7%
2008/2007	180	35.9	19.9%
2008/2007- 2012/2011	1295	285.2	22%

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة وخطة عامها الأول 2009/2006 .

ويتضح من الجدول أن قطاع الصناعة التحويلية يبلغ نصيبه من الاستثمار القومى الاجمالى ما نسبته 22.7% عام 2007/2006 ، و 19.9% عام 2008/2007 ، وبمتوسط 27% خلال الفترة 2008/2007 - 2012/2011 وهى نسبة معقولة وتعكس فى كل الأحوال بعض

التوجه نحو التركيز على القطاع الصناعي ، باعتباره القطاع الرائد للنمو ، والمطلوب زيادة هذه النسبة في المستقبل .

4- النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية من الصادرات السلعية
يمكن التعرف على النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالي الصادرات السلعية من خلال الجدول رقم (4) التالي :

جدول رقم (4)

تطور نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات السلعية

خلال الفترة 2002/2001 – 2011/2010

السنوات	اجمالي الصادرات (بالمليار دولار)	الصادرات الصناعية		
		نصف مصنعة	تامة الصنع	اجمالي
2002/2001	7.120	6.2	41.5	47.7
2003/2002	8.205	8.0	36.8	44.8
2004/2003	10.452	7.3	38.0	45.3
2005/2004	13.833	0.6	38.7	44.7
2006/2005	18.455	6.4	37.1	43.5
2007/2006	22.17	9.0	34.1	43.1
2008/2007	29.355	6.2	37.2	43.4
2009/2008	25.130	7.6	41.9	48.5
2010/2009	23.873	6.4	42.2	48.6
2011/2010	26.992	7.7	40.2	47.9

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول أن نسبة الصادرات الصناعية نصف المصنعة بلغت 6.2% من اجمالي الصادرات السلعية ، والصادرات تامة الصنع قد بلغت 41.5% من اجمالي الصادرات السلعية في عام 2002/2001 ووصلت عام 2011/2010 حوالي 7.7% للنصف مصنعة و 40.2% تامة الصنع .

وبلغ متوسط صادرات السلع تامة الصنع والنصف مصنعة حوالي 46.5% من اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 2002/2001 – 2011/2010 .

ويكشف هذا المؤشر انخفاض النصيب النسبي للصادرات الصناعية الناتج بصفة أساسية من الخلل الهيكلي في الناتج المحلي وبذلك لا يزال يحتاج إلى أن يزداد وخاصة إذا قورن بدولة مثل تركيا حيث وصلت نسبة الصادرات الصناعية أكثر من 85% من اجمالي الصادرات السلعية .

5- دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص الصناعي في التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعات التحويلية مقسمة إلى صناعات استهلاكية ووسيطه ورأسمالية

يمكن التعرف على دور كل من القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الصناعي في إحداث التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعات التحويلية من خلال تحليل القيمة المضافة المحققة في كل من القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الصناعي من خلال تقسيم قطاع الصناعات التحويلية إلى صناعات استهلاكية ، ووسيطه ورأسمالية في كل من القطاع العام والخاص .

ويعتمد التحليل على هيكل القيمة المضافة طبقا للتقسيم الخاص بالصناعات الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية في كل من القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الصناعي في عام 2007 وهو آخر عام متاح عنه بيانات بهذا التقسيم أو على الأقل الذي استطعنا الحصول عليه في تلك المرحلة .

1/5 هيكل القيمة المضافة في القطاع العام الصناعي عام 2007 مقسمة إلى صناعات استهلاكية ووسيطه ورأسمالية

يمكن التعرف على هيكل القيمة المضافة في القطاع العام وقطاع الأعمال العام حسب تقسيم الأنشطة الصناعية إلى صناعات استهلاكية والصناعات الوسيطه والصناعات الرأسمالية من خلال الجدول التالي رقم (5) .

جدول رقم (5)

هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية القطاع العام/قطاع الأعمال العام 2007

البيان	القيمة	نسبة مئوية
<u>الصناعات الاستهلاكية</u>		
• المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	3306880	17.18
• الغزل والنسيج والملابس والجلود	1356331	7.05
• الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	19452	0.010
• الطباعة والنشر	936	(00)0.00
• صناعات تحويلية أخرى	10330-	0.05-
الاجمالي	1673251	24.28
<u>الصناعات الوسيطة</u>		
• الورق ومنتجاته	44106	0.23
• المواد والمنتجات الكيماوية والبتروولية المكررة والمطاط واللدائن	9811111	50.98
• منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	470915	2.45
• المعدنية الأساسية	3533863	18.37
الاجمالي	13859996	72.03
<u>الصناعات الرأسمالية</u>		
• منتجات المعادن المشكلة	243672	1.27
• المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات التشغيل	279505	1.45
• آلات ومعدات	186735	0.97
الاجمالي	709912	3.069
اجمالي الصناعات التحويلية بالقطاع العام/قطاع الأعمال العام	19243167	100.00

(00) أقل من 0.01

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعي السنوى ، قطاع عام/قطاع الأعمال ، 2007 .

ويتضح من الجدول رقم (5) وجود اختلاف واضح فى هيكل القيمة المضافة ، يتمثل فى الآتى :

- التواضع الشديد للمساهمة النسبية للصناعات الرأسمالية فى القيمة المضافة حيث بلغت 3.69% ، وأن نصيب الآلات والمعدات من هذه القيمة أكثر تواضعاً حيث لم يصل بعد إلى 1% ، بالإضافة إلى ذلك فإن تصنيع المركبات ذات المحركات والمركبات المتطورة ونصف المتطورة ومعدات النقل هى فى حقيقة الأمر ، لا تعدو أكثر من عمليات تجميع لأجزاء مستوردة منذ ستينيات القرن العشرين الماضى .

- من ناحية أخرى يلاحظ أن نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة المولدة فى القطاع العام بلغت نحو 24% ، تساهم صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ فيها بما قيمته نحو 17% من اجمالى نصيب الصناعات الاستهلاكية فى القيمة المضافة المولدة فى القطاع العام/القطاع الأعمال العام ، وهذا يعنى أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تمثل وزناً نسبياً هاماً فى القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية بصفة خاصة وفى القيمة المضافة الاجمالية لصناعات التحويلية بالقطاع العام/قطاع الأعمال العام .

- ويلاحظ فيما يتعلق بالصناعات الوسيطة ، أنها تسيطر بقوة على هيكل قطاع الصناعات التحويلية للقطاع العام/قطاع الأعمال العام ، حيث بلغ النصيب النسبى بهذه الصناعات 72% من القيمة المضافة المولدة فى هذا القطاع ، وتسيطر صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبتروولية المكررة والمطاط واللدائن 50% على نشاط هذه الصناعات ويليهما صناعة المعادن الأساسية حوالى 18% كوزن نسبى .

2/5 هيكل القيمة المضافة فى القطاع الخاص الصناعى عام 2007 مقسم إلى صناعات استهلاكية ووسيطه ورأسمالية

ويمكن التعرف على هيكل القيمة المضافة فى القطاع الخاص الصناعى حسب تقسيم الأنشطة الصناعية إلى صناعات استهلاكية والصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية من خلال الجدول رقم (6) .

ويتضح من الجدول رقم (6) أن نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة الصناعية للقطاع الخاص تبلغ 31.90% هي أكبر عند مقارنتها بنصيب القطاع العام/قطاع الأعمال العام . مع ملاحظة :

- أن الوزن النسبي للصناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ يمثل أهمية نسبية كبيرة أيضا في القطاع الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي 16% .

- وفيما يتعلق بالنصيب النسبي للصناعات الوسيطة للقطاع الخاص فقد بلغ 55% تقريبا ، وهو أقل بالمقارنة بالقيمة المضافة في القطاع العام/قطاع الأعمال العام ، حيث بلغت الأهمية النسبية والوزن في الأخير حوالي 72% ، مع ملاحظة صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبتروولية المكررة والمطاط واللدائن تتمتع بوزن نسبي هام في القيمة المضافة للصناعات الوسيطة للقطاع الخاص .

جدول رقم (6)

هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص عام 2007

النسبة مئوية	القيمة	البيان
الصناعات الاستهلاكية		
17.25	8248963	• المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
11.85	5507861	• الغزل والنسيج والملابس والجلود
0.69	334006	• الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث
1.35	625921	• الطباعة والنشر
0.76	116784	• صناعات تحويلية أخرى
31.90	14823535	الاجمالي
الصناعات الوسيطة		
3.31	1540174	• الورق ومنتجاته
21.98	10213036	• المواد والمنتجات الكيماوية والبتروولية المكررة والمطاط واللدائن
14.84	6795795	• منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية
14.96	6950519	• المعدنية الأساسية
55.09	25600016	الاجمالي
الصناعات الرأسمالية		
3.83	1315246	• منتجات المعادن المشكلة
2.93	1360594	• المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات التشغيل
7.25	336907	• آلات ومعدات
13.01	604367292	الاجمالي
100.00	46467292	اجمالي الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعي السنوي ، 2007 .

- وتأتى الصناعات الرأسمالية لتمثل الوزن النسبى الأقل فى هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص حيث بلغ النصيب النسبى 13% وهو يتفوق هنا على القطاع العام/قطاع الأعمال العام الذى بلغ النصيب النسبى فيه كما ذكرنا من قبل 3.69% مع ملاحظة أن الوزن النسبى للقيمة المضافة فى صناعة الآلات والمعدات فى القطاع الخاص ، يقل وزناً نسبياً هاماً حيث بلغ حوالى 7% وهو يمثل حوالى 54% من القيمة المضافة للقطاع الخاص فى مجال الصناعات الرأسمالية .

ثانياً : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية
مرت السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية بالعديد من المراحل ، المرحلة الأولى تشمل الفترة من 1961-1973 حيث اتبعت بشكل واضح سياسة التصنيع بهدف إحلال الواردات ، ثم كانت المرحلة الثانية خلال الفترة من 1974-1989 ، حيث طبقت سياسة الانفتاح الاستهلاكى حتى عام 1981 وبدأت بعد ذلك تطبيقات سياسة الانفتاح الانتاجى ، ورغم ذلك أدت تلك السياسات إلى استمرار اتباع سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات ، حيث لم يصاحب ذلك سياسة واضحة للتصنيع أو توجهات تهدف لعلاج سلبيات سياسة إحلال الواردات فضلاً عن عدم تشجيعها للتصدير ، بل اعتمدت فقط عند تطبيق سياسة الانفتاح الانتاجى على تشجيع القطاع الخاص بدرجة أكبر وتصدير فائض الانتاج .

ثم جاءت المرحلة الثالثة خلال الفترة من 1989-1999 للتطبيق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل تحت مسمى برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلى ، وأخيراً المرحلة الرابعة التى بدأت تقريباً عام 2000 والتى يمكن امتدادها حتى 2012 والتى تميزت فى تصنيع من أجل التصدير إلا أنها افتقدت إلى وضع قواعد كاملة صناعية للتصدير تنطوى على الميزة النسبية والتنافسية الحالية والمحتملة ، ثم وضعت عام 2009 هدف وصول الصادرات غير النفطية إلى 200 مليار جنيه ، وتمثل الصادرات الصناعية الجزء الأكبر منها على أن تنفذ بداية من عام 2010 وتمتد إلى 2014 . مع الأخذ فى الاعتبار أن السياسة الصناعية تعنى الاستخدام المتعمد لأدوات السياسة الاقتصادية لإحداث تغيرات مطلوبة ومستهدفة فى الصناعة من جانب الدولة (1) .

¹ (لبنى عبد اللطيف ، السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات ، هل هناك حاجة للتصحيح ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ديسمبر 2000 ، ص 7 .

وفى ضوء تحديد تلك المراحل التى مرت بها السياسة الصناعية يمكن تحديد التوجهات الرئيسية لكل مرحلة على النحو التالى :

- المرحلة الأولى : السياسة الصناعية خلال الفترة من 1961 إلى 1973
يمكن القول أن الدولة المصرية استهدفت فى هذه المرحلة استهدفت فى هذه المرحلة تحقيق التنمية الاقتصادية متمثلة فى زيادة معدلات النمو ومتوسط الدخل الفردى ومعدلات التشغيل فى الاقتصاد ، وقد اتخذت من التنمية الاقتصادية أداة أساسية لتحقيق ذلك ، من خلال العمل على زيادة الانتاج الصناعى ورفع معدل امتصاص واستيعاب العمالة فى هذا القطاع وتحقيق تغير هيكلى لصالح ما أطلق عليه الصناعات الثقيلة ، وقد تضمن برنامج الصناعة فى الفترة من 1958-1962 حوالى 502 مشروعاً شملت مشروعات هندسية ومعدينية وغزل ونسيج وصناعات كيمياوية وغذائية وبتروولية وتعدينية وتحويلية بالإضافة إلى إقامة سلسلة مراكز تدريب لتخريج العمالة الفنية المدربة ⁽¹⁾ .

وقد تضمنت السياسات الصناعية فى هذه المرحلة بما يلى :

- سياسة الاحلال محل الواردات وبدأت فى تطبيق مرحلتها الأولى (السلع الاستهلاكية).
- سياسة احلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص .
- سياسة احلال الإنتاج العام من خلال القطاع العام محل القطاع الخاص .

وقد استخدمت فى ذلك العديد من الأدوات المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى التشريعات القانونية التى تدعم عمل هذه الأدوات . وفى نفس الوقت فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية تغيرات هيكلية واضحة تمثلت فى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة من 29.1% فى عام 1953 إلى 40% فى عام 1966 ، وظهرت نتائج واضحة لسياسة الاحلال محل الواردات وتشجيع التصنيع الوسيط فارتفعت نسبة الناتج الصناعى المحلى من المعروض الصناعى الاجمالى من 70.5% فى عام 1952 إلى 79.4% فى عام 1966 وظهرت سيطرة الانتاج العام فوصلت مساهمته إلى 80% من القيمة المضافة الصناعية فى نفس العام ⁽²⁾ .

وكانت العمليات الصناعية فى هذه المرحلة تتسم بما يلى :

¹ (على على اللبثى ، محمد نبيل زهران ، وثيقة مرجعية عن قطاع الصناعة ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، يونيو 1998 ، ص 4-5 .

² Mabro, R. & Radwan, S, The Industrialization on Egypt, 1939-1973, Policy and performance, claredom press, okford., 1976, p. .

- عيوب الإنتاج والاستثمار والمتمثل في نسبة استخدام الطاقة وتكنولوجيات كثيفة رأس المال ، ومعدلات نمو سالب للإنتاجية الكلية وانخفاض درجة التشابك الاقتصادي للقطاع الصناعي.
- جمود وتكنولوجي نتيجة اتجاه الحكومة لإعطاء اهتمام أكبر للمجهود الحربي منذ عام 1967 وبالتالي حالت نقص الموارد المالية والقيود المالية دون الاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة .

2- المرحلة الثانية : السياسة الصناعية خلال الفترة من 1974 إلى 1989 يبدو أن الحكومة في هذه المرحلة تبنت هدف تحقيق النمو والتشغيل من خلال سياسة الانفتاح الاستهلاكي في الفترة من 1974-1981 ثم سياسة الانفتاح الإنتاجي في الفترة من 1982 وما بعدها ، وإجراء محاولات عديدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج والتصدير مع تخفيض الدعم الحكومي للشركات العامة .

ولكن وبالرغم من هذا التحول الجوهري في توجهات النظام الاقتصادي وفلسفة الدولة الاقتصادية إلا أنه لم يصاحب سياسات الانفتاح الاقتصادي أى سياسة واضحة المعالم للتصنيع ، أو أى سياسات أخرى تهدف الى تصحيح الآثار السلبية لسياسة الإحلال محل الواردات ، مما أدى الى زيادة هذه الاختلالات في الهياكل الصناعية الانتاجية القائمة ⁽¹⁾ .

وكانت العمليات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية تتسم بما يلي :

- تزايد الاهتمام نحو التوجه إلى الصناعات الاستثمارية والوسيلة ومحاولة تصنيع المعدات وقطع الغيار محلياً وإحداث زيادة في درجة التشابك الاقتصادي للقطاع الصناعي .

- محاولة إقامة عدد من الصناعات التصديرية ، وزيادة الاستثمار الصناعي حيث وصل الي 26.6% من جملة الاستثمار الكلي ومعظمه وُجه الى عمليات الإحلال والتجديد .

- لوحظ ، تركيز الإنتاج الصناعي في السلع الاستهلاكية الموجهة للسوق المحلي لأنها أكثر ربحية لمنتجاتها من القطاع الخاص الصناعي عن التوجه بها نحو السوق

⁽¹⁾ (عبيد السلام عبد المجيد ، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية ، مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية - رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 1995 ص ص 153-154

الخارجي وضعف درجة تنافسيتها . ومن ناحية أخرى الاستثمارات في القطاع العام الصناعي بالجمود ، وعدم زيادة الاستثمارات في القطاع بالدرجة المأمولة وخاصة في الفترة من 81-1987، بل وركود الصادرات الصناعية .

- في عام 1989 ، تم التوسع في حوافز الاستثمار الخاص مع صدور القانون 23 لسنة 1989 لتشجيع القطاع الخاص ، ودفعه نحو زيادة الاستثمارات في الصناعات الموجهة للتصدير .

وقد بدت السياسة الصناعية تميل ولو بالشعارات دون التطبيق في الواقع العملي ، نحو تشجيع التصنيع من أجل التصدير كبديل لعلاج سلبيات سياسة الاحلال محل الواردات ، إلا أن التوجه كان ضعيف من خلال تقديم منتجات تصديرية لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للاعتماد عليها كسلع تصديرية ، بمعنى أن سياسة التصنيع التصديرى لم تطبق إلا على بعض المنتجات الصناعية التى لا يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية ، وهو ما يؤكد على أن سياسة التصنيع من أجل التصدير في هذه المرحلة لم تكن سوى شعار أكثر منه تطبيقاً في الواقع العملى ، وغابت تماماً عن هذه السياسة الصناعية الدراسات والتوجهات نحو وضع وبناء قواعد تصديرية صناعية لمصر تعتمد على ميزة تنافسية حالية ومحتملة .

3- المرحلة الثالثة : السياسة الصناعية في الفترة من 1989-1999

لعل ما يميز هذه المرحلة اتجاه الحكومة المصرية والسياسة الاقتصادية الى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما أطلق عليه برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي وإجراء محاولات للتحويل نحو تعميق آليات السوق والاقتصاد الحر .

ورغم ذلك اتسمت هذه المرحلة فيما يتعلق بالعمليات الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية بما يلي :

1- عدم وجود سياسة واضحة للحكومة المصرية ، فيما يتعلق باحداث تغير هيكلي في قطاع الصناعات التحويلية وبناء قواعد تصديرية قائمة علي الميزة التنافسية الحالية والمحتملة في ظل التغيرات المحلية والعالمية ، فكانت حوافز الاستثمار عامة لكل القطاعات الاقتصادية ، وغير مميزة للاستثمار الصناعي ، مما أدى الى تقليل الجاذبية نحو الاستثمار الصناعي من أجل التصدير ، بالإضافة الى ارتفاع المخاطرة الاستثمارية في قطاع الصناعات التحويلية ، وهو ما أدى الى انخفاض الاستثمار الصناعي ليصل الي 16% من الاستثمار الاجمالي في عام 1993⁽¹⁾ .

2- لوحظ أيضا أن هيكل الحماية للصناعة المصرية مازال يتسم بنفس معدلات الحماية النسبية المرتفعة للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، على الرغم من التخفيضات المتتالية للرسوم الجمركية وإزالة معظم القيود السعرية .

3- رغم محاولة التوجه نحو سياسة التصنيع من اجل التصدير فلم تتبنى إستراتيجية متكاملة للتصنيع موجه للتصدير ، نتيجة لذلك لم تبني قواعد أو قاعدة تصديرية صناعية بناء على الميزة التنافسية الحالية والمحتملة وعلى الرغم من إنشاء المجلس الأعلى للتصدير في هذه المرحلة بهدف تشجيع وتنمية الصادرات ودعم القطاعات التصديرية ومساندتها لتذليل ما يعترضها من صعوبات ومشكلات بما يحقق الوصول الى قاعدة واسعة للصادرات الصناعية المصرية وفتح أسواق جديدة وتحقيق القدرة التنافسية العالمية للصادرات الصناعية المصرية في الأسواق العالمية.

خلاصة القول أنه لم توضع إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والتي نودي بها منذ عام 1996⁽²⁾ .

⁽¹⁾ زاد قليلاً بعد ذلك الى 20.9% عام 1999 يمكن الرجوع في ذلك الي :

د. سلوى سليمان وآخرون ، الصناعة وحوافز الاستثمار في مصر ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1998، ص 119

⁽²⁾ ارجع الى :

- عبد المطلب عبد الحميد ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية في ظل برنامج الاصلاح الهيكلي ، المؤتمر الثالث ، إدارة الاستثمار والتصدير اهم تحديات القرن القادم - اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث ، القاهرة 1996 .

4- المرحلة الرابعة : السياسة الصناعية خلال الفترة من 2000-2012 وتميزت تلك المرحلة باحتوائها على فترتين مميزتين ، الفترة الأولى من 2000-2005 والفترة الثانية 2005 وتمتد الي 2012 وبالتالي يمكن تحديد أهم ملامح تلك المرحلة وتأثيرها على قطاع الصناعات التحويلية وتوجهاته على النحو التالي :

1- تم وضع إستراتيجية للتصنيع خلال الفترة من 2000-2005 بما فى ذلك

استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير ، قامت على مبادئ محددة وهي :

- مبدأ الميزة التنافسية وليس معيار الميزة النسبية .
- اختيار نوع الصناعة على أساس من تكامل مقومات قوتها وكفاءتها وديناميكيته منذ البداية .
- استيعاب كل التطورات التكنولوجية لتطوير هيكل الصناعة المصرية .
- الاتجاه الى العالمية ، وعولمة الإنتاج الصناعي المصرى الذي يقوم على مبدأ الميزة التنافسية الحالية والمحتملة وبالتالي خضوعه للمعايير العالمية .
- تعميق كثافة المهارة البشرية وليس كثافة عددها .
- الاستفادة من تجارب العالم الصناعي المتقدم بغية تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية وهي:

* الهدف الأول ، تعظيم كفاءة الصناعات القائمة

* الهدف الثاني ، تطوير وتحديث الهيكل الانتاجي والتكنولوجي

للصناعة .

* الهدف الثالث ، بناء القدرة التنافسية الفعالة للصناعة المصرية .

وقد قامت إستراتيجية التصنيع على أربع محاور أساسية هي :

- المحور الأول : محور القطاعات ذات الأولوية ، ومن أهمها :

- صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
- الصناعات الالكترونية والبرمجيات
- صناعة مواد البناء
- صناعة البتروكيماويات
- الصناعات الغذائية
- صناعة الأسمدة
- صناعة دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية .

وذلك وفقاً للمزايا التنافسية المحتملة للإنتاج في مصر ، فى ظل التحرير الكامل للتجارة .

- المحور الثاني : ويطلق عليه المحور الجغرافي ، وبالتحديد التوطين الصناعي ، وهو يحتاج الى خريطة صناعية للاستفادة من الأراضي غير المستعملة .ر

- المحور الثالث : محور تنمية الصادرات الصناعية المصرية والسعي الى وضع قاعدة تصديرية متنوعة على أساس ما تتمتع به الصناعة المصرية من ميزة تنافسية حالية ومستقبلية .

2- في هذه المرحلة الصناعية تم وضع والشروع في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية ، بعد أن قامت وزارة الصناعة بدراسة الأوضاع الحالية للصناعة المصرية على المستوى المحلى والاقليمي والعالمي .

وقد تضمن برنامج تحديث الصناعة المصرية عدة برامج لتحديث الصناعة المصرية لتنمية القدرة التنافسية للصناعات المصرية من خلال البرامج التالية :

- برنامج تحديث واستكمال البنية الأساسية للخريطة الصناعية .

- برنامج الخدمات المالية .

- برنامج تحديث وتنمية الصناعات القائمة .

- برنامج تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر .

- برنامج تشجيع الصادرات .

- برنامج التكنولوجيا والجودة الانتاجية واستكمال البنية التكنولوجية .

- برنامج مساندة الشركات في التسويق والإدارة .

- برنامج التدريب الصناعي .

- برنامج النظام الوطنى للجودة .

- ويعتمد البرنامج الشامل لتحديث الصناعة وتنمية قدرتها التنافسية على المحاور التالية :
- تحديث وتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهما القاعدة الأساسية للنشاط الصناعي .
 - تنمية البيئة التكنولوجية وتحسين البنية الأساسية للجودة الصناعية .
 - إنشاء واستكمال البنية الأساسية الصناعية اللازمة للخريطة الصناعية .

ولنا ملاحظة هامة علي إستراتيجية التصنيع وبرنامج تحديث الصناعة المصرية حيث أننا لم نستطع الحصول على معلومات وبيانات لتقييم هذه الإستراتيجية وهذا البرنامج وكل ما لدينا هو التمني بأن يكون هناك انعكاس ايجابي لتلك الإستراتيجية وهذا البرنامج علي هيكل الصناعات التحويلية عند دراسة وتحليل هيكل الصادرات الصناعية المصرية في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

ثالثاً : المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعات التحويلية في مصر
يمكن القول أن قطاع الصناعات التحويلية يعاني من العديد من المشكلات التي تواجه الصناعة القائمة والتي يمكن مواجهتها في الأجل القصير والمتوسط على أقصى تقدير مع السعي والشروع في بناء قواعد التصدير الصناعية موضوع هذه الدراسة ، حتى يمكن رفع وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية المختارة لهذه القواعد أو القاعدة، وتحسين مستوى أدائها مع خفض تكلفة الإنتاج ويتطلب ذلك ضرورة التعاون بين الحكومة والأجهزة التنفيذية ورجال الأعمال والقائمين على إدارة الصناعة المصرية عموماً دون تحميل أى طرف بأعباء إضافية .

ومن هنا وجب التعرف وإلقاء الضوء على أهم هذه المشكلات والمعوقات والعقبات ، ورصدها والذي سنعالجه في الفصل الرابع وذلك لارتباط بناء القاعدة التصديرية الصناعية إلى حد كبير بحل هذه المشاكل .

رابعاً : نظرة إستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية
من حيث نقاط القوة ونقاط
الضعف والفرص والتهديدات والتوجهات
المستقبلية

في نهاية هذا الفصل الذي تمت فيه محاولة لرصد الاتجاهات العامة الكلية لقطاع الصناعات
التحويلية ، يبدو من المناسب إعطاء نظرة إستراتيجية لهذا القطاع من حيث نقاط القوة ونقاط
الضعف والفرص والتهديدات ومحاولة رصد التوجهات المستقبلية له من خلال النقاط التالية :
1- نظرة إستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف

والفرص والتهديدات

في محاولة لوزارة الصناعة والتجارة لبناء إستراتيجية للتنمية الصناعية ⁽¹⁾ من خلال قطاع
الصناعات التحويلية فقد تم استخدام تحليل SWOT وكشفت نتائج هذا التحليل ما يلي⁽²⁾:

¹⁾ Threats (T) opportunities=(o) Weakness =(W) Strength

²⁾ راجع :
وزارة الصناعة والتجارة ، استراتيجية مصر للتنمية الصناعية ، الصناعة قاطرة النمو ، القاهرة ، 2009

تحليل SWOT لقطاع الصناعات التحويلية في مصر

نقاط القوة Strength	نقاط الضعف Weakness
* قاعدة صناعية على قدر كبير من التنوع * وفرة في العمالة الرخيصة * بنية أساسية متطورة نسبياً * موقع استراتيجي * تكلفة منخفضة لمستلزمات الإنتاج (الطاقة والمرافق)	* انخفاض نصيب الفرد من القيمة المضافة للسلع الصناعية . * هيكل الصادرات الصناعية تغلب عليه الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنخفضة المستوى. * عدم ملائمة نواتج النظام التعليمي لنوعية المهارات المطلوبة للصناعة . * انخفاض انتاجية العمل في الصناعة * تدنى مستوى أنشطة البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية . * عدم التزام المنتجات المحلية بالمعايير القياسية العالمية * ظروف غير مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية * ضعف المحتوى التكنولوجي والمعرفي في الصناعة المصرية .
الفرص Opportunities	التحديات Threats
* الاصلاحات الجارية في السياسات ، تمهد الطريق لانطلاق استراتيجية صناعية متكاملة . * الاصلاحات الجارية تحديثية النشاط الاقتصادي تشجع الاستثمار الخاص. * الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية .	* التوجه المستمر إلى الداخل والاعتماد على السوق المحلية لأنه أكثر ربحية * التهميش على مستوى الاقتصاد العالمي ؟، ويظهر في انخفاض نصيب مصر في الصادرات الصناعية العالمية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر . * احتدام المنافسة العالمية في الأنشطة رخيصة العمالة من جانب القادمين الجدد مثل الصين والهند. * تدهور القدرة التنافسية نتيجة القصور في التحديث التكنولوجي .

يلاحظ أن :

النظرة الاستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من خلال رصد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات تتطلب من المخطط الاستراتيجي أن يسعى من خلال وضع الاستراتيجية التي تعمل على تنمية نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف واقتناص الفرص ومواجهة التهديدات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية .

ومن ناحية أخرى لا بد أن يراعي في السعي الى بناء قاعدة تصديرية كنقل الصناعة بشكل جوهري من صناعة قائمة على الميزة النسبية كما ذكر في نقاط الضعف الى صناعة وقاعدة تصديرية قائمة على الميزة التنافسية الحالية والمحتملة واختيار الصناعات التي يمكن أن تتمتع بهذه الميزة التنافسية ، الى جانب العمل بشكل مستمر على أن ينتج المنتج الذي يتم اختياره ليدخل في قاعدة التصدير الصناعية التي يتم بناؤها على أساس أن تنتج ما تنتجه بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى انتاجية ، وبسعر تنافسي وبأقل وقت ممكن .

ولعل من المناسب الإشارة الى انه على أرض الواقع فإن إستراتيجية التنمية الصناعية التي تسعى وزارة الصناعة الى تطبيقها في الوقت الحالي تستند علي سبعة محاور أساسية هي ⁽¹⁾ :

- المحور الأول :

ويتمثل في التوجه التصديري للأسواق الخارجية في إطار تصور استراتيجي متوسط المدى لمضاعفة الصادرات المصرية من 92 مليار جنيه عام 2009 الي 200 مليار جنيه عام 2012 بإجمالي 580 مليار جنيه خلال السنوات الأربع الممتدة خلال الفترة ، ويركز هذا التصور الاستراتيجي على توجيه استثمارات قدرها نحو 70 مليار جنيه لتنمية الصادرات الوطنية وبما يسمح بتوفير 417 ألف فرصة عمل جديدة .

وتتضمن قائمة الصناعات المرشحة للولوج المكثف في أسواق التصدير والمرتبة حسب القيمة المقدرة للصادرات ، الصناعات الكيماوية والأسمدة والصناعات الهندسية والمعدنية ومواد البناء وتليها مجموعة الصناعات الغذائية والزراعية ، والملابس الجاهزة ، ثم مجموعة الصناعات الدوائية والغزل والنسيج والمفروشات المنزلية والأثاث والأخشاب والطباعة والتغليف والصناعات الجلدية ودباغة الجلود .

¹ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2011/2012 ، العام الخامس من الخطة الخمسية 2008/2007 – 2012/2011 ، القاهرة ، 2013 .

- المحور الثاني :

قوامه تنويع الإنتاج الصناعي والتوجه نحو الصناعات الحديثة مثل الصناعات الالكترونية والأجهزة الطبية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بجانب الصناعات التي تعمق التصنيع المحلي ، مثل الصناعات المغذية للسيارات ويتطلب ذلك الاهتمام بالمراكز التكنولوجية لتطوير الصناعة وإعطاء دفعة قوية لمركز تحديث الصناعة لتفعيل تنفيذ البرامج الجديدة لخطة التحديث الصناعي بالإضافة الى الارتقاء بتقنية المعلومات الصناعية بإنشاء شبكة متكاملة للمعلومات في المجال الصناعي على المستوى القومي تقوم بتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة .

- المحور الثالث :

يتمحور حول تبني المناهج الجديدة للتنمية الصناعية التي تركز على مفاهيم العناقيد الصناعية **Industrial Clusters** والمناطق الصناعية المتكاملة **Industrial Parks** والمناطق الحيوية **Bioregions** والترويج لهذه المناطق في إطار المشروعات المشتركة واتفاقيات التعاون الصناعي مع الدول ذات التجارب الناجحة وفي إطار منظومة التطور الصناعي العام .

- المحور الرابع :

ويتمثل في الانتشار الجغرافي المتوازن مع إعطاء أولوية للتنمية الصناعية بمحافظات الجنوب وفقاً لمقوماتها ومزاياها النسبية والتنافسية .

- المحور الخامس :

زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمكملة والمغذية للصناعات الكبيرة مما يسمح بتنامي القدرة التشغيلية للقطاع الصناعي وتزايد دوره في الحد من مشكلة البطالة .

- المحور السادس :

التوجه الصناعي نحو ترشيد استخدامات الطاقة والاهتمام بالبعد الصحي والبيئي من خلال تبني عدة برامج مثل :

- البرنامج القومي لسلامة الغذاء .
- برنامج ترشيد الطاقة الصناعية والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المنشأة.
- برنامج التوافق البيئي.
- برامج التصنيع لمعدات الطاقات الجديدة والمتجددة (طاقة الرياح - الطاقة الشمسية) .

- المحور السابع :

يتمثل في تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل الصناعي من خلال اصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى والتوسع في إنشاء مراكز التدريب وتطبيق برامج الادارة الحديثة ونظم الجودة الشاملة .

الفصل الثانى

دراسة تحليلية للمصادر الصناعية التحويلية المصرية
خلال الفترة (1996-2011)

دراسة تحليلية للمصادر الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة (1996-2011)

أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية

يمكن تناول اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية فى العديد من الجوانب لعل من أهمها :

1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة (1996-2011)

للتعرف على الأداء التصديرى للصناعات التحويلية يتم تتبع مساهمة الصادرات الصناعية التحويلية فى اجمالى الصادرات السلعية ، ومعدلات نموها خلال الفترة 1996-2011 بالإضافة إلى التعرف على مدى تغطية الصادرات الصناعية التحويلية للواردات الصناعية التحويلية وأيضا مساهمة واردات الصناعات التحويلية المصرية فى الواردات الاجمالية ومعدل نموها ، ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (1) ، حيث يتضح ما يلى :

1/1 ارتفاع نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية إلى اجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة من عام 1996-2001 حيث بلغت النسبة حوالى 29.8% فى عام 1996 ووصلت إلى 48% فى عام 2001 ، إلا أنها انخفضت خلال الفترة من 2003-2007 حيث بلغت فى عام 2003 حوالى 32.5% وتوالت فى الانخفاض حتى عام 2007 وكانت حوالى 22.1% ، إلا أنها عادت للارتفاع بشكل واضح طبقا للبيانات المتاحة خلال الفترة 2008-2011 حيث بلغت عام 2008 إلى 56.3% واستقرت عند حوالى 70% عام 2011 .

2/1 ومن ناحية أخرى يلاحظ أن متوسط نسبة صادرات الصناعات التحويلية حوالى 32.9% من اجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة 1996-2007 ، وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذ ما قورنت بمساهمة هذا القطاع فى الصادرات السلعية الإجمالية على مستوى العالم حيث بلغت هذه النسبة 74.3% خلال الفترة 1995-2004 ⁽¹⁾ ، وكذلك بالمقارنة

¹⁾ World Trade Organization, Exports of Manufactures of selected economics 1990-2004, International Trade Statistics, 2005, pp. 121-122 .

بدول مثل الهند والأردن حيث بلغت حوالى 71.5% ، 68% ، وقد بلغت هذه النسبة فى عام 2006 فى الصين حوالى 92% ، المغرب 68% ، ماليزيا 74% ، تونس 75% ، تركيا 80% فى حين كانت مصر فى نفس العام 22.01% ، ووصلت هذه النسبة فى تركيا عام 2012 حوالى 85% .

ويلاحظ أن تلك النسبة ارتفعت فى مصر خلال الفترة من 2008-2011 إلى حوالى 65% حسب البيانات المتاحة من وزارة الصناعة والتجارة .

3/1 بلغ متوسط معدل النمو للصادرات الصناعية خلال الفترة 1996-2007 حوالى 7.5% ، وهناك تذبذب فى معدلات النمو ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ فى عام 1997 حوالى 8.1% وانخفض ليصل فى عام 1999 إلى حوالى 9% ثم بلغ فى عام 2007 حوالى 10.5% . ويشير هذا إلى ارتفاع القيمة من 1069 مليون دولار فى عام 1996 إلى 2579 مليون دولار فى عام 2007 .

ومن ناحية أخرى يلاحظ على بيانات 2005-2011 حدثت نفس حالة التذبذب فى معدل النمو للصادرات الصناعية التحويلية حيث كان 10.8% عام 2009 ثم ارتفع إلى 13.1% فى عام 2010 ثم انخفض عام 2011 إلى 8.5% ، وقد بلغ فى المتوسط خلال الفترة حوالى 8.1% .

4/1 انخفضت نسبة مساهمة واردات الصناعات التحويلية إلى اجمالى الواردات السلعية حيث انخفضت من 70.8% فى عام 1996 إلى 51.3% فى عام 2007 ، وتبلغ فى المتوسط 63.6% وهى أعلى من متوسط نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية التى تمثل حوالى 33% خلال نفس الفترة مما يشير إلى الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير احتياجات القطاع الصناعى واعتماده على الواردات بشكل واضح وكبير .

ويلاحظ على بيانات 2008 - 2011 أن نسبة واردات الصناعات التحويلية إلى اجمالي عادت لتزيد ووصل إلى 8.5% .

5/1 يلاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو للواردات الصناعية التحويلية خلال الفترة 1996-2007 بلغ نحو 1% وهو أقل من متوسط معدل النمو لصادرات الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة البالغ حوالى 7.5% ، أما متوسط الفترة 2008 إلى 2011 فقد بلغ معدل نمو الواردات الصناعية التحويلية فى المتوسط حوالى 5.5% بينما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية خلال نفس الفترة حوالى 8.1% وهو أكبر من معدل نمو الواردات الصناعية التحويلية . وهذا اتجاه إيجابي لصالح الصادرات الصناعية التحويلية لكن لازالت هناك الكثير من التحسينات على الأداء التصديرى للصناعات التحويلية المصرية .

جدول رقم (7) :

بعض مؤشرات الأداء التصديري لقطاع الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة 1996-2011

البيان	صادرات الصناعة التحويلية	واردات الصناعة التحويلية	نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية التحويلية (%)	معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التحويلية (%)	معدل النمو السنوي للواردات الصناعية التحويلية (%)	نسبة صاد الصاات الت إلى اجمالي ال (%)
السنوات						
1996	1069	9227	11.7	-	-	29.8
1997	1260	9930	12.7	8.1	3.7	32.0
1998	1301	11328	11.5	6.4	7.1	40.0
1999	1305	10821	12.1	0.9	4.1	36.8
2000	1826	9381	19.7	11.1	0.11	39.1
2001	1567	8567	18.3	6.4	1.2-	48.0
2002	1848	7014	23.3	8.0	2.2-	39.5
2003	2000	6562	30.5	8.0	4.2-	32.5
2004	2308	7711	30.0	8.5	20-	30.1
2005	2509	10997	22.8	8.8	1.8	23.5
2006	3223	11879	27.1	9.5	2.1	23.5
2007	2579	13880	25.8	10.5	3.5	22.1
2008	14.75	47.47	29.7	-	-	56.3
2009	16.32	40.54	40.0	10.8	13.7-	70.5
2010	19.92	46.12	41.3	13.1	1.5	70.3
2011	21.56	49.96	43.7	8.5	6.5	70.0

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة ، سنوات مختلفة

جدول رقم (8)

تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لأنشطتها الاقتصادية خلال الفترة 2002، يناير 2011، ديسمبر 2011

100=2002

(التغير %)

النشاط	كود	النشاط الاقتصادي	يناير 2011	% -2002 2011	% متوسط التغير السنوي	ديسمبر 2011	التغير % -2002 2011	التغير % خلال ديسمبر/يناير
		اجمالي انتاج الصناعات التحويلية	137.6	37.6	4.2	150.9	50.9	13.4
15		المنتجات الغذائية والمشروبات	100.6	0.6	صفر	142.3	42.3	42.3
16		منتجات التبغ	101.2	1.2	صفر	132.9	32.9	31.7
17		صناعة الغزل والنسيج	123.9	23.9	2.7	71.2	(-) 28.8	(-) 51.7
18		صناعة الملابس الجاهزة	207.4	107.4	11.9	220.3	120.3	22.9
19		دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية	23.4	(-) 76.6	(-) 8.5	27.1	(-) 22.9	(-) 3.7
20		منتجات الخشب والفلين (عدا الأثاث)	46.9	(-) 53.1	(-) 5.9	73.0	(-) 33.0	30.1
21		الورق ومنتجاته	206	106	11.8	166.4	66.4	(-) 39.6
22		الطباعة والنشر	155.3	55.3	6.1	191.7	91.7	36.4
24		المنتجات الكيماوية	156.10	56.1	6.2	163.5	63.5	7.4
25		منتجات المطاط واللدائن	112.9	12.9	1.4	123.1	23.1	10.2
26		منتجات معادن لافلزمية (نجاج / طوبية)	207.1	107.1	11.9	237.1	137.1	30.0
27		الفلزات القاعدية (تشمل حديد وصلب)	86.7	(-) 13.3	(-) 1.5	90.9	(-) 9.1	4.2
28		المنتجات المعدنية الانشائية عدا الماكينات والمعدات	172.5	72.5	8.1	99.4	(-) 0.6	(-) 73.1
29		الآلات ومعدات ذات أغراض متخصصة	169.8	69.8	7.8	147.9	47.9	(-) 21.9
30		آلات مكتبية محاسبية وحاسبات الكترونية	163.3	63.3	7.0	63.2	(-) 36.8	(-) 100.1

تابع جدول (8)

النشاط	كود	النشاط الاقتصادي	يناير 2011	التغير % -2002	% متوسط التغير	ديسمبر 2011	% -2002	التغير % ديسمبر/يناير
--------	-----	------------------	---------------	-------------------	-------------------	----------------	------------	--------------------------

	2011		السنوات	2011			
31	24.2	57.4	157.4	3.7	33.2	133.2	الآلات وأجهزة كهربائية
32	17.3 (-)	22.8 (-)	77.2	صفر	5.5 (-)	94.5	راديو وتلفزيون وأجهزة اتصالات
33	2.7	18.0	118.0	1.7	15.3	115.3	أجهزة وأدوات طبية وقياس وتحكم
34	19.4	21.4	121.4	صفر	2	102.0	مركبات ذات المحركات
35	49.1 (-)	45.3 (-)	54.7	0.42	3.8	103.8	الآلات ومعدات النقل الأخرى
36	92.0	71.2	171.2	2.3 (-)	20.8 (-)	79.2	صناعة الآثاث
38	3.4	47.9 (-)	52.1	5.7 (-)	51.3 (-)	48.7	صناعة منتجات غير مصنفة في موضع آخر

مصادر البيانات :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سبتمبر 2012 ، جدول رقم (6)-
(14) .

- تم حساب نسب التغير خلال الفترة 2002- يناير 2011 ، 2002 - ديسمبر 2011 ،
- نسب التغير المئوي بين ديسمبر 2011 ، يناير 2011 ، وكذلك متوسط نسب التغير السنوي خلال 2002
- يناير 2011 .

6/1 يلاحظ من الجدول أيضا ، تزايد نسبة تغطية الصادرات الصناعية التحويلية للواردات الصناعية التحويلية خلال الفترة 1996-2007 حيث كانت 11.7% فى عام 1996 وارتفعت حتى عام 2004 وبلغت حوالى 30% ، ثم انخفضت وبلغت 25.8% فى عام 2007 .

أما فى الفترة 2008-2011 فقد بلغت 29.7% فى عام 2008 ووصل إلى 43.7% فى عام 2011 ، ورغم ذلك فتغيير هذه النسبة ضعيفة وذلك نظراً لارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة لما يستلزم تعظيم الصادرات الصناعية وتقليل الواردات منها .

02 تطور إنتاج الصناعات التحويلية وفقاً لفروعها خلال الفترة 2002 حتى ديسمبر 2011 ، وانعكاسه على نمط الصادرات التحويلية :

يبين جدول (8) ما يلي :

01 أن اجمالى إنتاج الصناعات التحويلية قد شهدت زيادة سنوية تصل إلى 4% خلال الفترة 2002-2011 وأنه فى متوسط فروع الصناعة استمر الإنتاج فى الزيادة برغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلت ثورة 25 يناير حيث زاد الإنتاج بنسبة 13.4% خلال ديسمبر / يناير 2011 .

02 تباين أداء فروع النشاط المختلفة خلال 2002-2011 : حيث حققت فروع صناعية مثل الملابس الجاهزة والورق ومنتجاته ومنتجات معادن لافلزية (زجاج / طوبة) ، المنتجات المعدنية الإنشائية عدا الماكينات والمعدات والآلات والمعدات والآلات المكتبية المحاسبية والحاسبات الالكترونية والطباعة والنشر والمنتجات الكيماوية معدلات نمو سنوية تراوحت ما بين 6% حتى حوالى 12% .

- 03 تراجع مستويات الإنتاج في العديد من الفروع الصناعية خلال نفس الفترة أمثلة: الدباغة والمصنوعات الجلدية ، منتجات الخشب والفلين (عدا الأثاث) ، الفلزات القاعدية (الحديد والصلب) ، الأثاث ومنتجات مصنعة أخرى .
- 04 سجلت فروع صناعية معدلات نمو سنوية متواضعة تتراوح ما بين 1.4% - 3.7% مثل صناعة الغزل والمنسوجات، منتجات المطاط واللدائن، الآلات والأجهزة الكهربائية ، الأثاث ، وأجهزة وأدوات طبية وقياس تحكم .
- 05 لم تسجل فروع نشاط أخرى أي نمو (إنما ثبات) في مستويات الإنتاج خلال نفس الفترة مثل المنتجات الغذائية والمشروبات ، التبغ ، الراديو والتلفزيون وأجهزة الاتصالات والمركبات ذات المحركات والآلات ومعدات النقل الأخرى .
- 06 يلاحظ أن تداعيات ثورة 25 يناير قد انعكست على أداء العديد من فروع النشاط الصناعي (كما توضحها مؤشرات النمو في الإنتاج ديسمبر / يناير 2011) :
- أ - فبينما حققت غالبية الصناعات مثل : المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس الجاهزة ومنتجات الخشب (عدا الأثاث) ، الطباعة والنشر والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية لافلزية ، الحديد والصلب ، الآلات والأجهزة الكهربائية، الأجهزة والأدوات الطبية وقياس التحكم والإنتاج من المركبات ذات المحركات وكذلك صناعة الأثاث زيادات في مستويات إنتاجها، يلاحظ فيما بعد الثورة أن صناعات مثل الغزل والنسيج والدباغة للجلود والورق والمنتجات المعدنية الإنشائية والآلات والمعدات والحاسبات الالكترونية وأجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة الاتصالات ومعدات النقل قد تضررت من الأحداث حيث انخفضت مستويات إنتاجها بدرجات متفاوتة .

07 يمكن تفسير ذلك في ضوء تقسيم هذه الصناعات من منظور كثافة التشغيل على النحو التالي (1) :

أ- المجموعة الأولى وتشتمل على الصناعات كثيفة التشغيل وتتضمن مجموعة الغذاء والمشروبات والتبغ، الأخشاب والمنتجات الخشبية، الأثاث والملابس الجاهزة .

ب- المجموعة الثانية : وتشتمل على صناعات متوسطة الكثافة في التشغيل أمثلة الكيماويات ، الورق ومنتجاته والمنتجات التعدينية غير المعدنية .

ج- المجموعة الثالثة : وتتضمن الصناعات ضعيفة الكثافة في التشغيل وتضم الغزل والنسيج والجلود والصناعات الجلدية الأساسية بالإضافة إلى المنتجات المعدنية ، الآلات والتجهيزات .

08 وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الغذائية ربما تأثرت بتناقص الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للصناعة وربما يفسر ذلك لما هو معروف من نمو القطاع غير الرسمي داخل هذا الفرع الصناعي ويتفق ذلك الحدس مع النتيجة التي توصلت لها نفس الدراسة المشار إليها آنفاً (2) من انخفاض قيمة مرونة الإنتاجية للتشغيل داخل هذا النشاط ، حيث يضم هذا الفرع قطاعاً حديثاً ينتج للسوق المحلي وللتصدير يطبق أساليب إنتاج كثيفة رأس المال ويتفق مع معايير السلامة الصحية الدولية _ كما اشرنا من قبل) ، بينما وجد أن القطاع التقليدي ينتج للسوق المحلي ومعظم وحداته غير رسمية وتطبق أساليب إنتاج كثيفة العمل . وهذا القطاع يحتاج إلى مزيد من ولوج الاستثمارات المحلية وجذب الشركات متعددة الجنسيات الراغبة في العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة الاستثمارات الجديدة Green field ، هذا الاتجاه ربما تعضد حديثاً مع نمو الصادرات من المنتجات الغذائية منذ عام 2002 . والمتابع للبرنامج الحكومي (الألف مصنع) خلال الفترة 2005-2011 يجد أن العديد من المشروعات داخل الصناعات الغذائية تتمتع بفرص تصديرية واعدة .

09 فيما يخص صناعة الأخشاب والأثاث فبالرغم من مساهمتها المتواضعة سواء في هيكل الصادرات (جدول (7)) أو تطور إنتاجها داخل الصناعة التحويلية (جدول (8)) إلا أنها استطاعت أن تخلق العديد من فرص العمل في المحافظات (خاصة

1) Naglaa El .Aehwany and Nihal El Megharbel, Employment Intensity of Growth in Egypt with a focus on Manufacturing Industries , ECES, working paper No. 130, August 2009, pp 28-32

2) Naglaa ,... ibid , p 28 .

في منطقة دمياط) وللأسف توضح البيانات تراجع في مستوى الاستثمار في هذه الصناعة ، ومن ثم تحتاج هذه الصناعات إلى حل العديد من مشاكلها ولعل في قمة هذه التحديات نقص وعدم جودة المواد الخام ، ارتفاع الأسعار والمنافسة مع بعض المنتجات الآسيوية .

10 أما الصناعات الكيماوية فتعد من أهم الصناعات لارتباطها بالبتروول والمتتبع لتطور هذه الصناعات يلاحظ تزايد مساهمتها في الصادرات (جدول (7)) وتطورها عبر العقد الحالي (جدول 8) وتزايد استثماراتها (وفقاً لقاعدة البيانات المستقاة من نشرات الإنتاج الصناعي لكل من القطاعين العام والخاص بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) ، وتجدر ملاحظة أن هذه الصناعات يمكن التعامل معها كمجموعتين فرعيتين وفقاً لأسلوب الإنتاج المطبق ، فالأولي : هي الكيماويات الأساسية مثل الأسمدة ، منتجات البتروول والفحم وتعد هذه الصناعات ثقيلة وكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة ، أما المجموعة الثانية فتشمل الأدوية، مستحضرات التجميل ، الصابون والأصبغ ومحضرات الدباغة (ملحق جدول (7)) الغراء ، منتجات التصوير السينمائي ، وهي صناعات بطبيعتها كثيفة العمالة ، وعلى الرغم من اختلاف أسلوب الانتاج بين المجموعتين داخل نفس المجموعة الصناعية إلا ان تقدير مرونة التشغيل ⁽¹⁾ أظهرت وجود تماثل في درجة كثافة التشغيل والذي يمكن تفسيره بوجود استثمارات محلية وأجنبية داخل الصناعات البتروكيماوية وهذه الصناعات تخلق فرص عمل حتى لو كانت بطبيعتها كثيفة رأس المال ، وهذه المجموعة من الصناعات الكيماوية المنتمية إلى المجموعة الثانية تملك فرصاً تصديرية كبيرة أمثلة الأصباغ الصناعية وبعض الصناعات الصيدلانية والأسمدة .

11 فيما يخص الصناعات التعدينية غير المعدنية والتي تشتمل علي الزجاج ومنتجاته، السيراميك ، الأسمنت ، الأحجار ، والمنتجات الخزفية ، فتمثل موقعاً لا بأس به في هيكل الصادرات التحويلية جدول (7) بالرغم من تعرض حصتها للتراجع فهي تمتلك فرصاً تصديرية كامنّة عالية وقد حققت معدلات عالية من نمو الإنتاج (11.9% جدول (9)) خلال (2002-2011) وللأسف تعرضت استثماراتها للتراجع في بعض السنوات (وفقاً لقواعد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) .

¹⁾ Naglaa, ... ECES , ibid , p 29.

12 ومن الجدير بالإشارة أن مجموعة الصناعات المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات تضم صناعيتين كثيفتي رأس المال (متضمنة الصناعات الهندسية والكهربية والإلكترونية) .

ويلاحظ أن الصناعات الأخيرة تتضمن الصناعات الهندسية وبعض الصناعات المرتبطة بأجزاء السيارات التي تطبق أساليب إنتاج كثيفة العمل بدلاً من تطبيق تكنولوجيات عالية التقنية وتملك هذه الصناعات خلق العديد من فرص العمل وباستثناء صناعة الحديد والصلب فقد حققت الصناعات الهندسية والآلات والمعدات معدلات نمو في الإنتاج لا تقل عن 4% خلال 2002-2011 (جدول (9)).

13 أما فيما يخص مجموعة صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود فمن المعروف أنها صناعات تخلق فرصاً للعمل خاصة صناعة الملابس الجاهزة ، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تراجع الأهمية النسبية لهذه الصناعات (كما ذكرنا سلفاً) في ظل هيمنة مشروعات القطاع العام والمنافسة الشرسية من دول مثل : الصين وتركيا واندونيسيا فضلاً عن العمل باتفاقية المنسوجات والملابس والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2005 وقد انعكست هذه الظروف على تراجع المكانة النسبية لها في الصادرات التحويلية جدول (7) وتراجع معدلات نمو انتاجها (جدول 8) والتذبذب في مستويات استثماراتها أو تراجعها (باستثناء صناعة الملابس الجاهزة التي حققت معدلات نمو في انتاجها 11.9% في خلال 2002-2011 جدول 8) ، وقد أنهكت التطورات في إطار تطبيق برنامج الإصلاح وتزايد الخصخصة هذه الصناعات ، الأمر الذي اثر على تراجع مستوى التشغيل في القطاع العام بنسبة 27.1% في صناعة النسيج وبنسبة 96% في صناعة الملابس الجاهزة - والملاحظ أن هذا التراجع في التشغيل لم يعوضه التزايد في التشغيل في القطاع الخاص حيث لم تتجاوز الزيادة في التشغيل من خلاله 13% ⁽¹⁾ وتجدر ملاحظة أن صناعة مثل الجلود والأحذية بطبيعتها صناعة كثيفة العمل وتظهر المؤشرات التراجع الشديد في نمو إنتاجها خلال 2002-2011 (جدول (8)) وإجمالاً فإن هيكل إنتاج الصناعات التحويلية واستثماراته وتشغيله وصادراته يبرز تحيزاً للصناعات المبنية علي قاعدة الموارد الطبيعية ولعل السياق السابق يؤكد ذلك من استمرار المكانة النسبية المتقدمة للصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وحتى في ظل تراجع صناعات تقليدية هامة (مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) الأمر

¹⁾ Naglaa ... op cit, p.31,

الذي يدعو إلى أهمية إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع للأخذ في الاعتبار خلق فرص عمل وتوجيه الاستثمارات للصناعات التقليدية المضمحلة وذلك من خلال سياسة صناعية تدعم أهداف التشغيل والتصدير وترتقي بمستوى إنتاجية العمل من خلال تحسين مهاراته بالتدريب والتعليم ورفع المستوى الصحي واستيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمل .

14 ولعل قطاعات وأنشطة مثل الصناعات الغذائية ، المنتجات الخشبية ، الكيماويات والملابس من القطاعات المرشحة لاستيعاب المزيد من التشغيل مع ضرورة الارتقاء بمستوى الإنتاجية للعامل وتحسين جودة المنتج ومواصفات الانتاج .

03 اختلاف تطور أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى
حيث يوضح تقرير اليونيدو ⁽¹⁾ لعام 2011 اختلاف أداء الدول الأفريقية المختلفة ومن ضمنها مصر بدلالة مستويات ونمو متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، حيث حققت 6 دول من 52 دولة أفريقية في عام 1990 تتاح عنها البيانات متوسط دخل فرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية MVA Per Capita على الأقل 200 دولار ، وفي عام 2010 بلغ عدد هذه الدول التي تحقق على الأقل 200 دولار تسع دول .

وبدلالة النمو في الصناعة التحويلية حققت 32 دولة أفريقيا نمواً سالباً في متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة MVA Per Capita خلال الفترة 1990-2011 مقابل خمس دول حققت نمواً يتجاوز 4% هذا التعدد والتنوع في الخبرات يمكن أن يعكسه جدول رقم (9) .

ويشير نفس التقرير إلى أن أفريقيا شديدة الاعتماد على المصنوعات المبينة على قاعدة الموارد الطبيعية حيث تحقق أفريقيا في المتوسط ما نسبته 49% من اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصنوعات كثيفة الموارد الطبيعية مقارنة بنسبة تتراوح ما بين 20-31% للمصنوعات الكثيفة العمالة . وأهم هذه الصناعات هي الأغذية والمشروبات (بنسبة 17% ، والزجاج والمعادن غير التعدينية بنسبة 10%) ، وترتفع نسبة مساهمة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية إلى حوالي 34% من اجمالي صادرات الصناعة التحويلية على مستوى القارة في عام 2008 ، وهذه النسبة تتجاوز مثيلتها في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والباسفيك حيث تصل هذه النسب على الترتيب 34% ، 13% في عام 2008 .

¹⁾ UNIDO & UNCTAD Economic Development In AFRICA, Report 2011, Fostering Industrial Development In Africa' In The New Global Environment

جدول رقم (9)

أداء الصناعة التحويلية لمصر ولبعض الدول الأفريقية والعربية

خلال 1990 ، 2010

الدول	متوسط دخل الفرد من الصناعة التحويلية 1990	متوسط دخل الفرد من الصناعة التحويلية 2010	معدل نمو متوسط دخل الفرد 2010-90	حصة الصناعة التحويلية المبنية على قاعدة الموارد فى اجمالى القيمة المضافة MVA 2009	حصة الصناعة التحويلية المبنية على الصناعات كثيفة العمالة فى اجمالى القيمة المضافة MVA 2009	حصة الصناعة التحويلية فى مجال الصناعات المتوسطة وعالية التكنولوجيا فى MVA 2009
الجزائر	179	136	1.4-	76	20	13
أنجولا	26	66	4.8	46	41	12
بوتسوانا	124	171	1.6	-	-	-
مصر	177	369	3.7	37	16	48
كينيا	49	47	0.3-	68	19	13
ليبيا	319	237	1.5-	81	8	11
موريشيوس	522	801	2.2	35	48	16
المغرب	180	246	1.6	45	30	25
نيجيريا	15	24	2.4	26	53	21
السنغال	57	54	0.3-	80	6	14
جنوب أفريقيا	551	581	0.3	52	17	31
السودان	19	34	2.8	84	9	7
تونس	253	493	3.4	51	26	22
ناميبيا	92	348	6.9	-	-	-
سيشل	692	1193	2.8	-	-	-

المصدر :

UBCTAD/UNIDO , Economic Development in Africa Report, ibid, Table (4) .

- ووفقا للتقرير يترتب على ارتفاع هذه النسبة لصادرات الدول الأفريقية تعرضها لمخاطر التقلبات فى الأسعار العالمية فضلاً عن أن هذه القطاعات تعاني من انخفاض فى معدلات الإنتاجية وقلة التنوع فى عدد منتجاتها .
- كذلك تلعب العناقيد الصناعية دوراً هاماً فى بعض الدول الأفريقية أمثلة : كينيا ، غانا ، جنوب أفريقيا ⁽¹⁾ ، هذه العناقيد الأفريقية تتركز فى مزيج من القطاعات تتراوح ما بين أنشطة كثيفة الموارد الطبيعية مثل صيد الأسماك إلى صناعات عالية التكنولوجيا مثل أجزاء السيارات وتصنيع أجهزة الحواسيب .

¹⁾ Economic Development In Africa Report. 2011, ibid , p. 24 .

- ويرى التقرير ضرورة التغلب على المعوقات الهيكلية لتعزيز فرص نجاح التنمية الصناعية حيث تتجلى هذه المعوقات فى ضعف البنية التحتية ، وانخفاض مستوى رأس المال البشرى ، ضيق أحجام الأسواق المحلية وضعف قاعدة المنظمين ، فضلا عن ضعف قطاع النقل والاتصالات والطاقة .
- يتوصل التقرير إلى حقيقة مفادها أن أفريقيا بدأت فى فقد تنافسيتها فى مجال القطاعات كثيفة العمالة (خاصة فى المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية)، فبدلالة الصادرات انخفضت حصة صادرات الصناعات كثيفة العمالة من 25% فى عام 2000 إلى 18% فى عام 2008 وذلك فى مقابل ارتفاع حصة نفس الصادرات بالنسبة لشرق آسيا ودول المحيط الباسفيكى من 17% عام 2000 إلى 26% عام 2008 .
- ويتوصل نفس التقرير استناداً الى البيانات الموجودة فى جدول رقم (9) إلى نتيجة مفادها أن مصر ، ناميبيا () ، سيشل وتونس تعد من الدول الأفريقية الرائدة forerunners وتمثل حالة دولة سيشل وضع جدير بالاهتمام حيث حققت أعلى مستوى فى متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بمعدل نمو وصل إلى 7.7% فى 1990-2000 ولكن بنمو صناعى سالب فى 2000-2010، وتعد ناميبيا من أعلى الدول الأربع تحقيقاً للنمو الصناعى . أما بالنسبة للدولتين العربيتين مصر ، وتونس فقد حققتا تقدماً فى التصنيع ، لقد استطاعت مصر التوسع فى طاقاتها الانتاجية فى الصناعات التحويلية خلال العشرين سنة الأخيرة ، ومن ثم حققت زيادة فى حصتها فى القيمة المضافة للصناعة التحويلية على مستوى إجمالى القارة الأفريقية ولديها مستوى يقارب جنوب أفريقيا فى متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية . وتواجه الدولتان تحديات تتعلق باستدامة وتحسين الأداء الصناعى بالأخذ فى الاعتبار الظروف السياسية فى شمال أفريقيا . فقد استطاعتا الدولتان تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتحقيق تنوع نسبي فى صناعاتها بالاتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا والتصدير إلى الخارج .

وفى حالة مصر تعد الصناعات الكيماوية من الصناعات القائدة فى المجال الصناعى حيث تمثل حوالى 1/3 القيمة المضافة الكلية للصناعة التحويلية ، أما صناعات الآليات والمعدات فقد مثلت حصة متزايدة من الطاقات الصناعية التحويلية . من ناحية أخرى تمثل صادرات

(*) تعد ناميبيا من الدول التى تحتوى 3/2 صادراتها على الأحجار الكريمة واللؤلؤ ومنتجات البورانيوم .

الأسمدة والصناعات الكيماوية الأخرى ما يتجاوز 10% وتحقق صادرات أجهزة التوزيع الكهربائية ما نسبته 3.5% ، ووفقاً لنفس التقرير حققت تونس تقدماً في سياستها الصناعية نظراً لاستفادتها من القرب الجغرافى من السوق الأوروبى .

04 الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر إن من أهم سمات التركيب السلعى للصادرات من الصناعة التحويلية هو تراجع الأهمية النسبية للصادرات من الصناعات الغذائية والمعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات والمواد والمنتجات الكيماوية والمنتجات التعدينية غير المعدنية فى نهاية برنامج التثبيت ⁽¹⁾ خلال الفترة (1995-1999) ، أما صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فقد تزايدت أهميتها زيادة طفيفة ، أما الفترة التى تلت برنامج الإصلاح (وما بعد استقرار نتائجه) فيما بعد عام 2000 فقد شهدت تزايداً فى الأهمية النسبية لصادرات الصناعات الغذائية (حتى خلال سنوات الأزمة المالية العالمية وما بعدها) وصادرات المواد والمنتجات الكيماوية وكذلك الأجهزة الكهربائية ، ولغير صالح صادرات المجموعات : صادرات الملابس الجاهزة والمنتجات التعدينية وغير المعدنية ومجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات .

فلاحظ من جدول (10) استحواذ صادرات الصناعات الغذائية على 25% من اجمالى صادرات الصناعات التحويلية فى عام 2011 أما مجموعة المواد والمنتجات الكيماوية فتستحوذ على المرتبة الثانية بنسبة 20% بعد الصناعات الغذائية فى نفس العام ، أما مجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 18% ، أما الغزل والملابس الجاهزة والمنتجات التعدينية غير المعدنية فتصل حصتها إلى 4% كل على حدى ، من ناحية أخرى حافظت وسائل النقل على حصة ثابتة سجلت 1% عام 2013 .

أما صادرات الغزل والنسيج فقد حافظت على نسبة 5% من إجمالى صادرات الصناعة التحويلية فى عام 2011 وهو مستوى مماثل للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح عام 1995 وهو ما يشير إلى الصعوبات التى تواجه تطوير قطاع النسيج فضلاً عن تدهور إنتاجية الفدان من القطن والتنازع بين تصديره خام والطلب من قبل قطاع الغزل . ويفسر التراجع فى مكانه صادرات الملابس الجاهزة فيما بعد عام 2000 مقارنة بسنوات برنامج الإصلاح إلى إنتهاء العمل بترتيب الألياف المتعددة ومن ثم التحرير التدريجى للتجارة العالمية فى المنسوجات

¹ (منذ عام 1991 طبقت حزمة من الإجراءات الشاملة التى تقوم بموجيها الحكومة بتنفيذ برنامجا للإصلاح المالى والاقتصادى بهدف وضع أسس للنمو الاقتصادى وتخفيض معدل التضخم والسيطرة على عجز ميزان المدفوعات للوقوف على ذلك (جودة عبد الخالق ، 1998) ، الاقتصاد المصرى والدروس المستفادة من أزمة المكسيك ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصائى والتشريع ، العددان 449 ، 450 .

والملابس الجاهزة منذ 95-2005 وترتب على ذلك زيادة المنافسة التي تواجهها صادرات مصر من المنسوجات والملابس في الأسواق الرئيسية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (1) ، حيث انخفض نصيب مصر في السوق الأول من 0.72% عام 1997 ، إلى 0.65% عام 2004 بينما ارتفع نظيره في السوق الثانية ارتفاعاً طفيفاً من 0.5% إلى 0.66% خلال ذات الفترة .

وقد تثير دراسة الهيكل السلعي للصادرات التحويلية المصرية الشك في قدرة استراتيجية التنمية الصناعية (2) على تحقيق رؤيتها الاستراتيجية وأهدافها ، حيث يستهدف في عام 2025 وصول الاقتصاد المصرى إلى مصاف الدول النامية الرائدة في منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلالة الأداء الصناعى واعتبارها مصدراً رئيسياً للصادرات متوسطة التكنولوجيا .

حيث تركز الرؤية vision للتنمية الصناعية على الاعتماد على المزايا من الموارد (متضمنة الموارد البشرية) وعلى حالة وأوضاع القدرات المحلية وتوفير محفزات التصنيع من مهارات ، الارتقاء التكنولوجى ، البنية التحتية ومستوى التكامل مع الأسواق الدولية . ويتحقق ذلك من خلال الاستفادة من مزايا الخبرات المتراكمة لدى الغير leapfrogging عن طريق مساعدة المشروعات العاملة في مجال الصناعة التحويلية للتمتع باقتصاديات الحجم فى الإنتاج مع الاستثمارات فى المهارات والارتقاء بالجودة . ويعتمد التوجه التصديرى على انضمام المشروعات المحلية لسلاسل القيمة العالمية بحيث يصبح الهدف زيادة مستوى صادرات الصناعة التحويلية خاصة ذات مستوى التكنولوجيا المتوسطة والعالية .

ولذا تقترح الاستراتيجية مزيداً من التركيز على القطاعات التالية :

- المعدات الهندسية والتجهيزات (المتعلقة بالطاقة المتجددة) .
- الالكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمل .
- المكونات ذاتية الحركة أو الدفع (متعلقة بتصميم السيارات وصنعها)
- علوم الحياة
- المنتجات البيوتكنولوجية والمعرفية (ethnic)

¹) حيث ارتفع النصيب السوقى لصادرات دولة عربية منافسة مثل تونس فى سوق الولايات المتحدة من 0.03% فى عام 1997 إلى 0.07% عام 2004 ، كما ارتفع نصيب تركيا من 11.1% إلى 15% فى سوق الاتحاد الأوروبى ، يرجى الرجوع إلى :
- هند عصام الابيارى ، تقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية (1975-2006) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص 82 .

²) Ministry of trade and Industry, Egypt's Industrial Development Strategy , Industry : The Engine of growth (الصناعة قاطرة التنمية) , unpublished Report .

جدول رقم (10)
الوزن النسبي صادرات جمهورية مصر العربية الفترة من 1995 وحتى 2011 وفقا لتصنيف HS
خلال المرحلتين 1999-95* ، 2000-2011**

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعات التحويلية	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
الصناعات الغذائية	0.22	0.24	0.21	0.18	0.19	0.15	0.19	0.18	0.18	0.19	0.20	0.18	0.24	0.21	0.25	0.26	0.25
التبغ ومنتجاته	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01
غزل ونسيج	0.05	0.05	0.04	0.05	0.07	0.04	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.03	0.04	0.05	0.05
الملابس الجاهزة	0.18	0.20	0.19	0.23	0.19	0.17	0.16	0.11	0.11	0.08	0.06	0.04	0.05	0.06	0.09	0.08	0.08
الجلود ومنتجاتها	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
الخشب ومنتجاته	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ورق ومنتجاته	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02
المواد والمنتجات الكيميائية	0.14	0.14	0.14	0.18	0.16	0.16	0.18	0.15	0.15	0.08	0.09	0.10	0.09	0.19	0.18	0.19	0.20
المطاط واللدائن	0.02	0.03	0.04	0.03	0.08	0.04	0.08	0.05	0.07	0.08	0.10	0.12	0.12	0.07	0.05	0.06	0.06
منتجات تعدينية غير معدنية	0.04	0.05	0.09	0.08	0.09	0.23	0.10	0.20	0.17	0.24	0.19	0.17	0.15	0.09	0.12	0.09	0.08
معادن ومنتجات معدنية وماكينات ومعدات	0.30	0.26	0.24	0.21	0.17	0.17	0.22	0.25	0.26	0.28	0.29	0.33	0.31	0.25	0.17	0.18	0.18
الأجهزة الكهربائية	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.06	0.04	0.05	0.06
وسائل النقل	0.00	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01

* نهاية برنامج التثبيت 1999-95
** ما بعد استقرار نتائج برنامج الإصلاح وما بعد الازمة المالية العالمية السنوات ما بعد 2000

ويتلخص الهدف فى تجاوز مرحلة عمليات التجميع البسيطة نحو الارتقاء وتعظيم القيمة المضافة فى سلسلة القيمة الشاملة . وهو ما ينطوى على تحقيق زيادة فى حصة الأنشطة متوسطة التكنولوجيا فى إجمالى MVA ، وهذه الصناعات تشتمل على التكنولوجيا كثيفة المهارة والحجم فى مجال الصناعات الرأسمالية والوسيطه .

ويفترض أن يتحقق الارتقاء بمهارات العاملين المصريين من خلال إدخال نظام تدريب صناعى جديد . ويستهدف اقامة مجلس التدريب الصناعى ITC ، وتتركز الوظيفة الأساسية للمجلس فى تقدير الطلب فى الأجلين المتوسط والطويل على المنتجات الصناعية والاستناد على تقدير الطلب المبني على المسوح فى الوحدات الصناعية العاملة . ويتم تحديد هذه الطلبات من خلال الشراكة الوثيقة مع الوحدات الصناعية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استثمار الروابط والعلاقات التى يقيمها اتحاد الصناعات المصرية ، لجان التنمية المحلية وأعمال مراكز الموارد التابعة للجنة تحديث الصناعة ، ويقوم مجلس الاعتماد المصرى The Egyptian Accreditation بمهام اعتماد التدريب ، وكذلك يناط بالمنظمة المصرية للمعايير Egyptian Organization for Standardization توفير تنميط وتصنيف المهن والمهارات التى تتفق مع التصنيف الدولى . وتشير الاستراتيجية إلى ضرورة إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا وكذلك إتباع إجراءات ضرورية أخرى مثل :

- تعزيز اعتماد منهج التدفق النقدى A cash-flow based approach فى بعض البنوك المختارة من خلال التنسيق مع البنك المركزى .
- تحسين إجراءات الإفلاس من خلال إجراء الإصلاح التشريعى .
- تأسيس خطوط ائتمان جماعية لتمويل المشروعات الجديدة فى الصناعات المتوسطة التكنولوجيا : مثل المعدات والتجهيزات الهندسية والالكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمل ومكونات الدفع الذاتى (وقطع غيار السيارات) .
- توفير حوافز ملائمة لتأسيس صندوق رأس المال المخاطر وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تنشيط سوق الصكوك ،
- تنشيط سوق الائتمان الحكومى الثانوى لتمويل عجز الموازنة ،
- كذلك تقديم أدوات السندات لزيادة السيولة وتعميق أسواق رأس المال .

05 نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011

يلاحظ المتابع لتطور نصيب وأداء الصادرات التحويلية خلال 1995-2011 الآتى :

أ) أن هيكل الصادرات التحويلية المصرية خلال المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح 1995-1999 ليس متنوعاً بدرجة كافية حيث شكلت صادرات الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة ما نسبته 32-40% من اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية وإذا أضفنا إليها الصادرات من المنتجات التعدينية غير المعدنية لوجدنا أن الصادرات ذات المكون من الموارد الطبيعية سواء زراعية ، معدنية قد مثلت ما يتجاوز 60% من إجمالى صادرات الصناعة التحويلية إلى الأسواق الخارجية (جدول رقم 10) . وإذا أمكننا التعويل على درجة التصنيع للصادرات كمؤشر أولى يعكس التقدم الاقتصادى لوجدنا أن حصة الصادرات من السلع الصناعية تامة الصنع لم تتجاوز 37% من اجمالى الصادرات ⁽¹⁾ . أى أن التوسع فى الصادرات من المنتجات تامة الصنع لا يزال محدوداً حيث انخفضت قيمتها من 40% من اجمالى الصادرات عام 1995 إلى نحو 37% عام 1999 وتقتصر حصة الآلات والمعدات وتجهيزات النقل التى تمثل أساسى القاعدة الرأسمالية والتكنولوجية على أقل من 1% من اجمالى الصادرات خلال التسعينات ، كذلك تزيد حصة المنتجات الكيماوية من حوالى 5% عام 1990 لتسجل حوالى 8% عام 1999 وتتركز الصادرات الصناعية التامة الصنع - والتى تتعرض لاتجاه تنازلى فى حصتها من اجمالى الصادرات خلال التسعينات فى بنود صناعية متنوعة تشكل غالبيتها فى صادرات كثيفة العمل كالمنسوجات والملابس الجاهزة .

وهذا الهيكل التصديرى بشكله الحالى الأقل تنوع يحمل فى طياته مخاطر التغيرات فى الطلب العالمى وفى أسعار السلاسل السلعية وانعكاس ذلك على نمو الاقتصاد الكلى .

ب) أن النمط الحالى من أداء الصادرات التحويلية بمحتواها ، درجة تصنيعها ، وكثافة عواملها قد استمر فى الفترة الثانية ما بعد 2000 فى ظل استقرار نتائج برنامج الإصلاح وتخلل تأثيرات الأزمة المالية العالمية وحتى عام 2011 حيث لوحظ ما يلى :

* استمرار استحواذ صادرات الصناعات الغذائية ومجموعة صادرات المواد والمنتجات الكيماوية (مشملة على الأدوية) ومجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات على اجمالى صادرات الصناعات التحويلية بنسبة تتجاوز 70% فى الوقت الذى تراجعت فيه الأهمية النسبية لصادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من 23% عام 1995 إلى 13% فى عام 2011 (عام الثورة) ومع استمرار الاتجاه

¹ (فادية عبد السلام ، وآخرون ، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (170) ، معهد التخطيط القومى ، بولية 2003 ، ص 30-35 .

التصاعدي الطفيف لحصة الأجهزة الكهربائية ووسائل النقل. بحيث زادت أهميته النسبية في اجمالي صادرات الصناعة التحويلية من 1% في عام 1995 إلى 6% في عام 2011 .

* إن هيكل الصادرات الصناعية التحويلية يعكس المزايا العوالمية من توافر الموارد الطبيعية وعنصر العمل خاصة العمل الأقل مهارة ، وأن هذا التطور في تناقص النصيب النسبي لحصة الغزل والنسيج والملابس في اجمالي صادرات الصناعة التحويلية ينطوي على فقدان مصر لميزتها التنافسية في مجال السلع الصناعية كثيفة العمل الأمر الذي يعكس اشتداد ضغوط التنافسية في الأسواق الدولية من الدول الآسيوية ودول شرق أوروبا والتي إما تعتمد على استخدام عمالة ماهرة وأنشطة كثيفة رأس المال لإنتاج سلع عالية الجودة أو تصدر منتجات كثيفة في العمالة غير الماهرة الرخيصة والتي نجحت سريعاً في الاندماج في الاقتصاد العالمي (الصين ، الهند ، بنجلاديش) مما يحتم على مصر أن تولى اهتماماً لزيادة إنتاجية العامل خلال التوسع في الاستثمارات الرأسمالية وهو ما سنوضحه في الأجزاء الأخرى من نفس المؤلف .

ج) وتشير تحليلات إحدى دراسات المعهد ⁽¹⁾ وفقاً لمؤشرات الميزة النسبية الصريحة أن مصر تتخصص في الصادرات من المواد الأولية ، الصادرات المبنية على الموارد والصادرات ذات المحتوى المنخفض من التكنولوجيا وفقاً لاعتبارات المزايا النسبية حيث ترتفع قيمة مؤشر الميزة النسبية لمجموعة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية . حيث لاحظت نفس الدراسة أن الصادرات أكثر تركيزاً على منتجات البترول المكررة ، الحديد والصلب ، اللفائف المعدنية الأساسية ، الأسمنت ، الزجاج ، الصناعات المعدنية . وكل هذه الصناعات ملوثة للبيئة وتخضع للمواصفات القياسية الدولية فضلاً عن الاشتراطات البيئية وتحظى هذه المجموعة من الصادرات بمنافسة شرسة من دول مثل الأردن ، المغرب . ومع ذلك فإن الوضع التنافسي النسبي للصادرات المصرية أفضل من هاتين الدولتين لمتوسط الفترة 2000-2004 ، أما مجموعة المنتجات الزراعية والمزرعية والتي تضم منتجات الصناعات الغذائية فتشير نفس الدراسة إلى أنه بالرغم من أن تقديرات المؤشرات تؤشر إلى وضع غير تنافسي لمصر خلال 2000-2004 . إلا أن التطورات الحديثة في مجال الصادرات الغذائية فيما بعد 2005 فيشير بجلاء (كما يؤكد جدول رقم (10)) إلى تحقيق مصر وضعاً تنافسياً أفضل في

¹ (معهد التخطيط القومي ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (169) ، 2007 ، ص 87 - 91 ، جدول رقم (4) .

الأسواق الخارجية فى مجال الصناعات الغذائية بفضل الجهود المبذولة سواء فى مجال الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة العالمية أو ربما للامتثال للاشتراطات البيئية .

(د) أن مجموعة صادرات الصناعة التحويلية (خاصة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة) والتي خضعت لاتجاهات التراجع فى الأهمية النسبية وكما أوضحنا فى جدول رقم(4) ، فتخضع مصر فى إطارها لمنافسة اقليمية شرسة خاصة من المغرب وتونس وتركيا وهى نفس الدول التى تتمتع بإمكانات تكاملية كبيرة مع سلاسل القيمة الأوروبية كذلك مع توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة QIZ الأمر الذى يدعو إلى الالتفات إلى كافة الوسائل لدعم الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من خلال إعادة هيكلتها وتحديثها ، وتطبيق مواصفات الجودة العالمية والامتثال للشروط البيئية .

(هـ) فى مجال التكنولوجيا المتوسطة تبرز المجموعة التصديرية الخاصة بالألياف الصناعية، الكيماويات ، مساحيق التجميل ، الأسمدة ، البلاستيك ، بعض منتجات الحديد والصلب ، وهذه الصناعات تنطوى على صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أى ملوثة نسبيا مما يتطلب الاتفاق على تقنيات تقليل نسب التلوث الصناعى والآثار السلبية المختلفة على البيئة ، وتعد الأردن ، تونس وتركيا من أهم الدول المنافسة .

(و) وفيما يخص الصادرات عالية التكنولوجيا وتضم البصريات ، أدوات القياس الدقيقة ، تجهيزات المكاتب والاتصالات والأدوية وأجهزة السينما ، فلا تتمتع مصر بأى ميزة نسبية أو تنافسية وهى الصادرات كثيفة أنشطة البحث والتطوير وهى كثيفة الابتكارات ، وهذه المجموعة تقع غالبيتها ضمن مجموعة صادرات منتجات صناعية تحويلية أخرى ولا تتجاوز حصتها 1% من اجمالى صادرات الصناعة التحويلية (جدول رقم (10)) ، ملحق رقم (1) .

(ز) وفيما يتعلق بالصادرات متوسطة التكنولوجيا فهى من المجالات المرغوب فيها لكى تتخصص فيها مصر مستقبلاً ، هذه المجالات تشمل إنتاج مواتير عربات الركاب ، اللوارى، مكونات السيارات وكذلك صادرات من بنود أخرى مثل الموتورات ، التجهيزات الهندسية ، السفن والقوارب تعتبر كثيفة المهارات والتكنولوجيا والتى يمكن أن يخضع إنتاجها فى المستقبل لمزيد من التعميق الصناعى من خلال الاستفادة من مبادرات التكامل الاقليمى (السوق العربية ، أسواق دول الكوميسا) . ويعكس هيكل الصادرات التحويلية نمط تطور إنتاج فروع الصناعة التحويلية المختلفة خلال التسعينات وحتى عام 2011.

ثانيا : التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية

يمكن تتبع التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية على مستوى كل صناعة من تلك الصناعات على النحو التالى (من خلال جداول الملحق الإحصائى) :

1- صناعة مواد البناء

تتحدد أهم أسواق صادرات صناعة مواد البناء ، حسب الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائى، وهذا يلاحظ أن إيطاليا تأتى فى مقدمة الأسواق على مستوى السوق الخاصة بالاتحاد الأوروبى حيث تبلغ حصتها حوالى نصف الحصة الخاصة بالاتحاد الأوروبى حيث بلغت تلك الحصة 4.1 مليار جنيه عام 2008 ، 1.3 مليار جنيه تقريبا عام 2009 ، وكذلك 2.3 مليار جنيه فى عام 2012 ، 2.9 مليار جنيه عام 2011 ، 2.9 مليار جنيه عام 2012 حصة اجمالى للاتحاد الأوروبى ، 8.1 مليار جنيه عام 2008 ، 2.5 مليار جنيه عام 2009 ، 4.5 مليار جنيه عام 2010 ، 6.3 مليار جنيه عام 2011 ، 4.7 مليار جنيه عام 2012 .

- أما على مستوى الأسواق الخاصة بالجامعة العربية فتأتى السوق السعودية فى مقدمة دول تلك المجموعة حيث بلغت حصتها 2.7 مليار جنيه عام 2008 بينما بلغت الحصة السوقية الاجمالية لمجموعة الدول العربية حوالى 10.5 مليار جنيه فى نفس العام ، وكذلك عام 2009 حيث بلغت حصتها السوقية 2.5 مليار جنيه تقريبا من حصة اجمالى لهذه المجموعة العربية بلغت حوالى 11.3 مليار جنيه ووصلت عام 2010 حوالى 3.5 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالى للمجموعة بلغت حوالى 11.8 مليار جنيه ، وفى عام 2011 بلغت حصة السعودية 3.9 مليار جنيه ووصلت عام 2012 حوالى 4.3 مليار جنيه بينما بلغت الحصة السوقية الاجمالية للمجموعة العربية حوالى 14.6 مليار جنيه .

- ثم تأتى السوق الأمريكية وهى نصيبها ضعيف نسبياً فيما يتعلق بصادرات مواد البناء ، وتأتى السوق الصينية وسويسرا وجمهورية جنوب إفريقيا كأهم أسواق لباقى دول العالم لصادرات مواد البناء (أنظر جدول رقم 1 بالملحق الإحصائى) .

2- الكيماويات والأسمدة

يأتى السوق الفرنسى كأهم سوق خارجى لصادرات الكيماويات والأسمدة حيث تبلغ الحصة السوقية 2.1 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية لمجموعة الاتحاد الأوروبى البالغة 10.1 مليار جنيه عام 2008 ، وبلغت الحصة السوقية للسوق الفرنسى عام 2009 حوالى 1.6 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية للاتحاد الأوروبى بلغت 6.3 مليار جنيه . وفى عام 2010 بلغت الحصة السوقية للسوق الفرنسى 2.7 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية للاتحاد الأوروبى 8.2 مليار جنيه ، وبلغت حصة السوق الفرنسى عام 2011 حوالى 3.5 مليار جنيه من حصة اجمالية سوقية للاتحاد الأوروبى بلغت 9.6 مليار جنيه عام 2011 ، وبلغت حصة السوق الفرنسى عام 2012 حوالى 3.1 مليار جنيه عن حصة اجمالى سوقية اجمالية بلغت 9.3 مليار جنيه .

وتأتى السوق المغربية كأهم سوق فى مجموعة السوق الخاصة بجامعة الدول العربية حيث بلغت الحصة السوقية المغربية حوالى 1.1 مليار جنيه عام 2011 من حصة اجمالى لأسواق المجموعة العربية 5.4 مليار جنيه ، وكذلك السوق الليبية بنفس الحصة تقريبا .

ومن الأسواق الهامة ايضا سوق الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت حصتها 1.5 مليار جنيه عام 2012 ، والسوق التركية 3.4 مليار جنيه وكذلك البرازيل (أنظر جدول رقم 2 بالملحق الاحصائى) .

3- السلع الهندسية والالكترونية

يأتى سوق المملكة المتحدة كأهم سوق فى مجموعة أسواق الاتحاد الأوروبى حيث بلغت الحصة السوقية البريطانية حوالى 1.3 مليار جنيه عام 2012 من حصة اجمالية للاتحاد الأوروبى بلغت 3.1 مليار جنيه .

يليه السوق الألمانية ، ومن ناحية أخرى تأتى السوق السعودية كأهم الأسواق فى مجموعة أسواق الدول العربية التى يطلق عليها مجموعة جامعة الدول العربية حيث بلغت الحصة السوقية للسوق السعودية حوالى 1.8 مليار جنيه عام 2008 من اجمالى حصة سوقية للدول العربية بلغت 7.5 مليار جنيه ووصلت عام 2012 حوالى 1.7 مليار جنيه من حصة اجمالية للدول العربية بلغت 8.1 مليار جنيه ، ومن الواضح أن أسواق الاتحاد الأوروبى وأسواق جامعة الدول العربية تستحوذ تقريبا الحصة السوقية لصادرات السلع الهندسية والالكترونية (أنظر جدول رقم 3 بالملحق الاحصائى) .

4- الملابس الجاهزة

تأتى السوق الأمريكية لتستحوذ على أكثر من 50% من الحصة السوقية التصديرية الاجمالية من الملابس الجاهزة ، ويبدو أن ذلك يرجع لاتفاقية الكويز تقريباً ، حيث بلغت حصة السوق الأمريكية عام 2008 حوالى 3.3 مليار جنيه من حصة اجمالية على مستوى كل دول العالم بلغت 6.9 مليار جنيه فى نفس العام ، ووصلت إلى 4.8 مليار جنيه عام 2012 من حصة اجمالية على مستوى العالم 8.6 مليار جنيه .

ثم تأتى بعد ذلك سوق المملكة المتحدة 1.2 مليار جنيه عام 2011 من حصة اجمالية لأسواق الاتحاد الأوروبى بلغت 3.5 مليار جنيه عام 2011 ومن حصة اجمالية لأسواق لدول العالم حوالى 8.1 مليار جنيه ، وباقى الأسواق وزنها ضعيف ، وبالتالي فالسوق الأمريكية والاتحاد الأوروبى يستحوذان على معظم الحصة السوقية لصادرات الملابس الجاهزة (أنظر جدول رقم 4 بالملحق الاحصائى) .

5- المفروشات

أيضا بالنسبة لصادرات المفروشات تستحوذ السوق الأمريكية على أكبر حصة على مستوى الأسواق العالمية التى تصدر إليها المفروشات المصرية ، حيث بلغت عام 2008 حوالى 853 مليون جنيه من حصة اجمالية لأسواق العالم بلغت 3.1 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت حصة السوق الأمريكية حوالى 956 مليون جنيه من حصة اجمالية بلغت على مستوى كل دول العالم التى تصدر إليها المفروشات حوالى 3.6 مليار جنيه (أنظر الجدول رقم 5) بالملحق الاحصائى) .

ومن ناحية أخرى يأتى الاتحاد الأوروبى الذى يضم أسواق ايطاليا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وهولندا وأسبانيا وفرنسا ، والسويد وبلجيكا واليونان والدانمارك ، فى مقدمة الأسواق التى تصدر إليها المفروشات حيث بلغت الحصة السوقية للاتحاد الأوروبى فى مجموعة حوالى 1.6 مليار جنيه عام 2008 من حصة اجمالية سوقية لدول العالم المختلفة بلغت 3.1 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية للاتحاد الأوروبى 1.8 مليار جنيه من حصة اجمالية لدول العالم 3.8 مليار جنيه (أنظر جدول رقم 5 بالملحق الاحصائى) .

6- الغزل والمنسوجات

يأتى الاتحاد الأوروبى فى مجموعة فى مقدمة الأسواق الخارجية للغزل والمنسوجات حيث بلغت الحصة السوقية 1.2 مليار جنيه من حصة اجمالية لأسواق العالم بلغت 2.8 مليار جنيه عام 2008 ووصلت 1.6 مليار جنيه عام 2012 من حصة اجمالية بلغت 4.4 مليار جنيه .

وتبرز تركيا كسوق هام للغزل والمنسوجات المصرية حيث بلغت الحصة السوقية لتركيا 1.3 مليار جنيه عام 2012 ، من حصة سوقية اجمالية لدول العالم بلغت 4.43 مليار جنيه ، (أنظر جدول رقم 6 بالملحق الاحصائي) .

7- الأثاث

ومن الجدول رقم (6) بالملحق يتضح أن أسواق الدول العربية فى مجموعة تستحوذ على معظم الحصة التصديرية للأثاث حيث بلغت عام 2008 حوالى 999 مليون جنيه من حصة اجمالية لكل دول العالم بلغت 1.4 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية لأسواق جامعة الدول العربية حوالى 1.5 مليار جنيه من حصة اجمالية سوقية لكل دول العالم بلغت 1.7 مليار جنيه ، وباقى أسواق العالم تعتبر وزنها ضعيف للغاية من صادرات الأثاث المصرية (أنظر جدول رقم 6 من الملحق الاحصائي) .

8- الحاصلات الزراعية

يستحوذ الاتحاد الأوروبى فى مجموعة على حصة بلغت 2.9 مليار جنيه عام 2008 من حصة إجمالية لأسواق العالم بلغت 7.6 مليار جنيه ووصلت حصته السوقية عام 2012 حوالى 3.1 مليار جنيه من حصة اجمالية لدول العالم بلغت 8.9 مليار جنيه . وتستحوذ مجموعة أسواق الدول العربية النسبة الأكبر ، أى أكبر من الاتحاد الأوروبى حيث بلغت حصة مجموعة الدول العربية عام 2008 على حصة بلغت 3.1 مليار جنيه من حصة اجمالية 7.6 مليار جنيه ثم وصلت عام 2012 حوالى 4.3 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت 8.9 مليار جنيه لكل دول العالم ، ويلاحظ السعودية تبرز بقوة كسوق هام فى مجموعة الدول العربية ، وفى الاتحاد الأوروبى تبرز سوق المملكة المتحدة . (أنظر جدول رقم 8 بالملحق الاحصائي) .

9- الصناعات الغذائية

تأتى أسواق الدول العربية لأهم أسواق صادرات الصناعات الغذائية المصرية حيث بلغت الحصة السوقية التصديرية لمجموعة جامعة الدول العربية 5.9 مليار جنيه عام 2008 من اجمالى حصة لأسواق العالم بلغت 7.5 مليار جنيه فى نفس العام ، وبرز هنا السوق السعودى والسوق الليبى بشكل واضح . وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية التصديرية لأسواق الدول العربية حوالى 8.9 مليار جنيه من حصة تصديرية اجمالية لأسواق العالم حوالى 11.5 مليار جنيه .

ويأتى الاتحاد الأوروبي فى مجموعة من المرتبة الثانية بعد الدول العربية حيث بلغت حصته السوقية التصديرية عام 2008 حوالى 1.1 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت على مستوى أسواق العالم 7.5 مليار جنيه ووصلت حصة الاتحاد الأوروبي عام 2012 حوالى 1.5 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت 11.5 مليار جنيه ، ومعنى ذلك أن أسواق الدول العربية والاتحاد الأوروبي تستحوذان على معظم صادرات الصناعات الغذائية .

الفصل الثالث

اتجاهات الطلب العالمي
وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر

الجزء الأول اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية

أولاً : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)
تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير كبير فى دورها ووزنها النسبى فى الاقتصاد الدولى، وفى هيكلها سواء من حيث التركيب السلعى أو النطاق الجغرافى، بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بالسبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، وصولاً إلى "ذروة العولمة" **"Globalization Peak"** بتوازنها الاقتصادية الدولية الراهنة.

وحسب الأعمال البحثية الموثقة حديثاً⁽¹⁾، فإن الصناعة التحويلية، على عكس ما هو شائع فى عدد متنوع من الكتابات والتقارير الدولية ذات الصلة، لم تفقد أهميتها المحورية فى تطور الاقتصاد العالمى، ولن تفقده، بالمقارنة مع ما يشار إليه من التطور الهائل فى القطاع الخدمى من الاقتصاد العالمى. فلسوف تظل الصناعة* فى الدول المتقدمة هى التى تقود الابتكار ونمو الإنتاجية، وهى التى تقود الصادرات، وهى التى تمهد السبيل فى الاقتصادات النامية لرفع مستويات المعيشة. وهى على كل حال قطاع متنوع جداً، يضم العديد من الخدمات ويستخدم عديد المدخلات الخدمية، ولكن دورها فى خلق الوظائف يتضاءل عبر الزمن مع تقدم الاقتصادات باتجاه "النضوج" أو "التكهن" **Maturity**.

وللتدليل على الأهمية المستمرة للصناعة التحويلية، فإن ناتجها حقق نمواً بحوالى 2.7% سنوياً فى الاقتصادات المتقدمة، و 7.4% فى "الدول النامية الكبيرة" – من مجموعة "بريكس" خاصة – وذلك خلال الفترة بين 2000 و 2007.

وفى حين لا تزيد مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية للاقتصادات المتقدمة عن 16% (عام 2010) ولا تسهم فى العمالة بأكثر من 14% (فى نفس السنة)

¹⁾ James Manyika et.al (Mackensy Global Institute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensy Company Internet Site.)

(*) حيثما نشير إلى كلمة "الصناعة" فإننا نعنى فى هذا السياق : الصناعة التحويلية

فإنها أسهمت بحوالى 70% من الصادرات السلعية الإجمالية (مقابل 30% للقطاعات الأخرى) ، كما قدمت 77% من إنفاق القطاع الخاص على "البحث والتطوير" . وعموماً فإنه كلما سار الاقتصاد على معراج التقدم الاقتصادى ، كلما قلّت المساهمة النسبية للصناعة التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى والتشغيل - بالمقارنة مع الخدمات - فى حين تميل أهميتها للتعاضد فى النمو لمجالات أخرى ، وخاصة الإنتاجية والابتكار والتجارة الخارجية ، حيث أسهمت فى نمو الإنتاجية فى الاقتصادات المتقدمة خلال فترة 1995-2005 بنسبة 37% (مقابل 63% للقطاعات الأخرى جميعاً) ، وفى نمو القيمة المضافة - خلال فترة 2000-2010 بنسبة 20% ⁽¹⁾ .

أما من حيث هيكل الصناعة التحويلية ، فإنه يمكن - حسب المصدر المذكور آنفاً - تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية ، تختلف فيما بينها من حيث : مدى كثافة البحث والتطوير ، وكثافة العمل ، وكثافة رأس المال ، وكثافة الطاقة ، وكثافة التجارة ، وتكثيف القيمة value-density ، وهى موضحة فى الشكل التالى ⁽²⁾ :

⁽¹⁾ مرجع سابق .
⁽²⁾ مرجع سابق .

هيكل الصناعات التحويلية في العالم عام 2010

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
أولاً: صناعات الابتكار العالمي الموجه للأسواق المحلية (34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعات التحويلية في العالم في عام 2010)	1- الكيماويات 2- العربات ووسائل النقل الثقيل وقطع الغيار 3- معدات النقل الأخرى 4- الآلات الكهربائية 5- الآلات والمعدات والأجهزة	✓ (مرتفع) ✓ ✓ ✓ ✓	منخفض	✓		✓ ✓ ✓ ✓	✓ ✓ ✓ ✓
ثانياً: النشاط الصناعي على المستوى الإقليمي (28% من القيمة المضافة الصناعة التحويلية العالمية)	1- منتجات المطاط واللدائن 2- المنتجات المعدنية المصنعة 3- الأغذية والمشروبات والتبغ 4- الطباعة والنشر	إلى حد ما ✓ ✓ ✓	إلى حد ما ✓ ✓ ✓	✓	✓ إلى حد ما -		
ثالثاً: السلع كثيفة الطاقة والموارد الطبيعية (22% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	1- المنتجات الخشبية 2- تكرير البترول ، وفحم الكوك، و الطاقة النووية 3- الورق ولب الورق 4- المنتجات القائمة على المعادن 5- المعادن الأساسية	--	✓ - - -	إلى حد ما ✓ - - ✓	✓ ✓ ✓ ✓ ✓		

(أ)

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
رابعاً : تكنولوجيات عالمية وصناعات محفزة للابتكار (9% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	1-الحاسبات والمعدات المكتبية 2-أشباه الموصلات والإلكترونيات 3-المعدات الطبية والبصرية والأجهزة الدقيقة	√ √ √		√ إلى حد ما -		√ √ √	√ √ √
خامساً : السلع كثيفة العمالة 1-المنسوجات والملابس والجلود . 2-الأثاث ، الجواهر (المعادن الثمينة) ، الألعاب ، أخرى . (7% من القيمة المضافة)			√ كثيفة العمالة √		-	√ كثيفة التجارة √	- -

(ب)

يتبين من الشكل السابق للمجموعات الصناعية الخمسة مرتبة تنازلياً حسب الحصة النسبية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية الإسمية للصناعة التحويلية العالمية عام 2010 ، أن أكبر مجموعة من بينها هى مجموعة صناعات الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية فى مختلف دول العالم (Global Innovation for local Markets) ، حيث تقدم 34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية فى العالم ، وهى تتكون من عدة مجاميع فرعية متنوعة ، تشمل : الكيماويات بما فيها الأدوية ، ووسائل النقل على اختلافها ، والمجموعة الفرعية للآلات والمعدات والأجهزة . وتتفاوت كثافة مكوّن "البحث والتطوير" R&D من صناعة إلى أخرى ، ولكنها جميعاً تعتمد على تدفق منتظم للابتكارات ، وللمنتجات والعمليات الإنتاجية.

أما المجموعة الثانية من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة فهى صناعات المعالجة والتجهيز (28%) وغالباً ما يتم إنتاجها وتسويقها داخل أقاليم محددة حيث لا تتم المتاجرة فيها على نطاق واسع ، وتقام بالقرب من الأسواق ومصادر المواد الأولية لتفادى تكاليف النقل المرتفعة ، ولذا يطلق عليها "صناعات التجهيز الإقليمى Regional Processing" . وهى وإن كانت لا تتسم بارتفاع مكوّن "البحث والتطوير" ، إلا أنها مؤتمتة بدرجة عالية ، وتتراوح بين السلع الغذائية المصنّعة ، ومنتجات المطاط واللدائن ، والمنتجات المعدنية المصنّعة (مثل الهياكل المعدنية لوسائل النقل والآلات والمعدات) بالإضافة إلى صناعة الطباعة والنشر .

وتلى ذلك ، المجموعة الثالثة ، أى صناعات السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والموارد الطبيعية Energy-/Resource intensive commodities ، وتقدم 22% من القيمة المضافة ، وتشمل كلا من صناعات الطاقة (تكرير البترول ، وفحم الكوك ، والطاقة النووية) والمعادن الأساسية (الحديد والصلب والألومنيوم) والمنتجات القائمة على المعادن أو ما يقال لها "الصناعات المعدنية غير التعدينية" (كالأسمت والزجاج) ، وصناعة الورق ولب الورق ، والأخشاب . وجميع هذه الصناعات "كثيفة الطاقة" ، وعالية المتاجرة highly tradable وإن كانت مرتبطة بالقرب من أسواق البيع نظراً لارتفاع تكاليف النقل.

أما المجموعة الرابعة فهى ما يطلق عليها "صناعات التكنولوجيا العالمية" Global Technology Industries (9% من القيمة المضافة) وتقع فى نطاق سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT-C ، وتتركز فى الحاسبات والهواتف النقالة ، والأجهزة الإلكترونية ، والمكونات الإلكترونية الدقيقة . وتتسم صناعات هذه المجموعة بارتفاع كثافة "البحث والتطوير" ، وتدخل فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، إذ تشجع "كثافة القيمة المخترنة"

على تحمل نفقات النقل الاقتصادية عبر الحدود البعيدة من مواقع الإنتاج إلى أسواق البيع فى مختلف مناطق العالم .

أما المجموعة الأخيرة فهي صناعات السلع كثيفة العمالة والداخلية فى التجارة – Labor intensive tradables وتقدم 7% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية العالمية ، وأبرزها المجموعة الفرعية للمنسوجات والملابس ، وتتسم بالدخول فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، وبانخفاض تكلفة العمل ، مما يدفع إلى انتقال المصانع المنتجة إلى حيث تتوفر ميزة العمل الرخيص عبر العالم .

ملاحظات أساسية :

مما سبق يمكن استخلاص عدة ملاحظات أساسية أهمها :

1- إن مجموعتين من بين المجموعات الخمسة ، وهما الأولى والثانية من القائمة السابقة، أى صناعات الابتكار العالمى ، وصناعات التجهيز ، تقدمان قرابة الثلثين من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، بينما أن المجموعتين الرابعة والخامسة (صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، والصناعات كثيفة العمالة) واللتين تقفان على طرفى نقيض من حيث المكون المهارى ، يقدمان معاً نحو 6/1 القيمة المضافة الصناعية . أما المجموعة الثالثة (السلع كثيفة الطاقة والموارد) فتقع موقعاً وسطاً ، من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة العالمية للصناعة (أكثر من 5/1 بقليل) .

2- من حيث نمط التخصص الإنتاجى العالمى ، تحقق الاقتصادات المتقدمة الريادة فى مجموعة : (الابتكار العالمى للأسواق المحلية) حيث حققت فائضاً تجارياً بمقدار 726 بليون دولار عام 2010 ، بينما تقل تنافسيتها فى مجموعة (السع كثيفة العمالة) حيث حققت فى نفس العام عجزاً بمقدار 342 بليون دولار ، مقابل ارتفاع تنافسية الاقتصادات النامية فيها . وتتقاسم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية (الكبيرة) مجموعة السلع كثيفة الطاقة والموارد ، ومجموعة صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، مع اختلاف فى درجة التعميق الصناعى والعلمى – التكنولوجى بينهما . فأين الموقع المنتظر لمصر من صيغة التخصص الإنتاجى الصناعى الدولى المذكور ؟

بيد أن التوسع المصرى المحتمل فى المجموعة الرابعة عموماً ، والمجموعة الفرعية للإلكترونيات وأشباه المُواصلات خصوصاً ، يتطلب عدة شروط ، وخاصة فيما يتعلق بمكون "البحث والتطوير" ، والقدرة على الابتكار ، ومستوى تكلفة عنصر العمل .

5- وأخيراً ، نصل إلى مجموعة السلع كثيفة العمالة ، ونخص بالذكر منها : المنسوجات والملابس ، والجلود . ومن الثابت ، وفق الدراسات الموثقة ، أن مصر تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية ، فى مجال المنسوجات والملابس .

ثانياً : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات الراهنة المحددة لهيكل الطلب على السلع المصنّعة - على المستوى العالمى - فى ثلاثة أبعاد رئيسية: تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب، انطلاقاً من نصيبها المتزايد فى الاستهلاك العالمى ، وظاهرة "تجزؤ الطلب" ، ثم تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع . وفيما يلى نستعرضها تباعاً :

- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى تمثل الاقتصادات النامية ، بدرجة متزايدة ، قوة متعاظمة فى السوق الدولية ، وتدفع هذه القوة أساساً من تيار الاستهلاك . وقد اقترحت بعض الدراسات ، أن هناك شريحتين عريضتين فى المجتمع : "الشريحة المستهلكة" وتضم عدداً من الشرائح الاجتماعية الفرعية التى يتوفر لديها الدخل الكافى لاستهلاك السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية (والكمالية) بدرجات مختلفة ، و "الشريحة غير المستهلكة" التى تقع على "حد الكفاف" أو ما دونه ، بما لا يسمح باستهلاك السلع والخدمات التى تجاوز الحد المذكور .

وطبقاً لبعض التقديرات فإن سكان العالم فى سنة 1950 (والبالغ عددهم 2.5 مليار نسمة) وقع منهم 0.3 مليار إنسان فقط ضمن الشريحة المستهلكة من السكان ، بينما كان 2.2 مليار نسمة خارج دائرة الشريحة المذكورة ، غالبيتهم الساحقة فى المناطق "المتخلفة اقتصادياً" من العالم حينئذ . وفى عام 2010 بلغ تعداد سكان المعمورة 6.8 مليار نسمة ، منهم 2.4 مليار إنسان فى عداد "الشريحة المستهلكة" ، و 4.4 مليار إنسان فى "الشريحة غير المستهلكة" ، وبلغ حجم الاستهلاك العالمى 38 تريليون دولار ، منه 26 تريليون دولار فى الاقتصادات المتقدمة ، و 12 تريليوناً فى الاقتصادات النامية . ويتوقع فى عام 2025 أن يبلغ حجم الاستهلاك العالمى 64 تريليون دولار ، منه 34 تريليون فى الاقتصادات

المتقدمة ، و 30 تريليوناً فى الاقتصادات النامية ⁽¹⁾ . أى أنه يتوقع أن تتزايد قيمة الاستهلاك فى البلدان النامية من 12 تريليون دولار عام 2010 إلى 30 تريليون عام 2025 ، و أن تزيد حصتها فى إجمالى الاستهلاك العالمى من أقل من 1/3 فى العام الأول إلى أقل بقليل من 1/2 فى العام الأخير . وهكذا يشهد الطلب العالمى تحولاً باتجاه الدول النامية ، باضطراد ، وخاصة بالنظر إلى أنه يقدر بحلول عام 2025 أن تسهم البلاد النامية بحوالى 70% من الطلب العالمى على السلع المصنعة بالذات .

ونشير هنا بصفة خاصة إلى "الاقتصادات النامية الكبيرة" وفى مقدمتها الصين والهند ، إلى جانب روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ، وغيرها ، ويضاف إليها عدد مما يسمى "بالأسواق الناشئة" كما هى الحال بالنسبة لإندونيسيا وفيتنام ، وغيرهما من أسواق أصغر حجماً بالمقياس الاقتصادى ، ولا ننسى أسواق عدد من الدول العربية المنتجة للبترول ، وخاصة فى منطقتى الخليج والمغرب العربى .

ويقودنا ذلك إلى أهمية إعادة هيكلة التجارة الخارجية المصرية ، بما فيها تجارة الصادرات ، باتجاه الأسواق النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والى تتجه إلى استيعاب شطر متعاظم من التجارة السلعية والخدمية العالمية .

ويتمثل المدخل المناسب لإعادة الهيكلة الإقليمية للتجارة المصرية فى إعطاء أولوية للتعامل مع التجمعات الاقتصادية التى تنضوى مصر تحت عضويتها بالفعل ، وأولها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" فى إطار جامعة الدول العربية ، تليها "منطقة كوميسا" - السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا - بالإضافة إلى "مجموعة الدول الثمانى الإسلامية" .

ونظراً لتعاظم المنافسة فى الأسواق الدولية ، فإنه يلزم التركيز من جانب صانع القرار للتجارة الخارجية المصرية على تسويق السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والتنافسية المرتفعة ، وخاصة فى المجالات الصناعية المفتوحة على التجارة العالمية بطبيعتها بما فيها سلع مصنعة لم تطرق مصر أبوابها فى العالم النامى سوى بشكل أولى ، مثل الأدوية ووسائل النقل .

- ظاهرة "تجزؤ الطلب"

1- يمثل دخول البلاد النامية الموسع فى السوق الدولية ، عاملاً قوياً فى تشكيل هيكلية الطلب العالمى على السلع المصنعة ، مع التوقع بالتحاق نحو 1.8 مليار إنسان من إفريقيا وآسيا بركب الشريحة المستهلكة العالمية بحلول عام 2025 ، تضاف إلى الزيادة المحققة فى

¹⁾ James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,pp. 70-71 .

الفترة السابقة ، والتي ربما تشكلت كتلتها الرئيسية من نحو مليار إنسان فى الصين وحدها تضاعفت دخولهم خلال 12 عاماً فقط .

هذا التعداد السكانى الهائل المضاف إلى "الشريحة المستهلكة العالمية" من باطن العالم النامى يزيد بشكل جوهري من الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات ولدتها حمى العولمة ذات المنشأ الغربى و التى أعادت تشكيل أنماط الأذواق على امتداد المعمورة، وأعادت رسم خواص تكنولوجيا الاستهلاك والإنتاج ، وأطاحت إلى غير رجعة بالاقتصادات المكتفية بذاتها والمنكفئة على ذواتها طوال آلاف السنين، وربما أطاحت معها بمعالم مستقرة لقوميات ولغات عديدة .

ومع تنامى ظاهرة "التنميط" تلك ، وُجِدَتْ بحكم منطق "الديالكتيك" ظاهرة أخرى مقابلة أو نقيضة ، هى "التنوع" ، مما جعل بعض المنظمات الدولية (اليونسكو) ترفع شعاراً لنشاطها الثقافى العالمى : "الوحدة من خلال التنوع" . وقد استطل التنوع عبر مساحات التفاعل الاجتماعى الظاهرة ، كما تعمق عبر الأبعاد غير الظاهرة للتكوينات الاجتماعية ، لينتج "عودة إلى الذات" أخذت فى بعض مظاهرها صورة التعصب للانتماءات الاجتماعية الفرعية ، وذلك على مستوى الجماعة الإثنية واللغوية والتشكيلات الدينية والطائفية والمذهبية ، والتجمعات السلافية الصغيرة على مستوى العائلة والعشيرة والقبيلة .. إلخ .

وفى المحصلة ، حدثت ظاهرتان متقابلتان :

أ - إن كتلاً سكانية كبرى خرجت من قوقعة الاستعمار الذى أنتج "التخلف" إلى رحاب التحرر العام و "التنمية" ، ولكن ضمن قيود فرضتها العولمة الرأسمالية بقوانينها الرامية إلى "فتح الأسواق" عبر "التنميط" ، مما فرض زيادات هائلة فى الطلب على "سلع العولمة" ، وخاصة "السلع المعمرة" من الأجهزة المنزلية كالثلاجات وأفران الطبخ وآلات الغسل ، وأجهزة استقبال البث المرئى والمسموع، والأجهزة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة IT/C وفى مقدمتها الحاسبات المرتبطة بالشبكة العنكبوتية عبر الفضاء syper ، والهواتف النّقالة ، المدفوعة جميعاً بالتكنولوجيات عريضة النطاق وفائقة السرعة. High speed-Broad band Tec .

ب- إن ظاهرة التأكيد على الذات ، عبر التنوع المجتمعى "اللانهاى" ، بل والمغالاة فى ذلك ، أدت إلى نوع من "تجزؤ الطلب" Demand fragmentation لىواجه "التمايز" بين الشرائح الفرعية للمستهلكين ، مما يؤدى بالشركات المنتجة ووكالات التسويق والإعلان إلى الإمعان فى التكيف مع الأسواق المجزأة بدلاً من التوجهات

القديمة القائمة على التجميع الإجمالى للسوق . ويؤدى هذا إلى الظاهرة الثانية فى مجال تجزؤ الطلب .

2- توجه منتجى السلع المصنّعة إلى مقابلة احتياجات الزبائن المباشرة ، ليس فقط من خلال الميل إلى إقامة مرافق الإنتاج - كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً - بالقرب من الأسواق، ولكن من خلال إنتاج السلع الموجهة لإشباع حاجات محددة ، لجماعات اجتماعية بعينها ، فى بيئات مختلفة من حيث خصائص المحيط الطبيعى والطقس إلى خصائص المحيط الاجتماعى بملامحه المميزة فى الإطار التاريخى - الحضرى ، وتقديم المنتجات اللازمة فى الوقت المطلوب بالضبط Just-in-time ، مع ملاحظة السرعة العالية لدورة حياة المنتج فى ضوء تزايد الميل إلى استبدال سلع الاستهلاك الشخصى -مثل الهواتف النقالة والسيارات - عبر فترات زمنية أقصر بكثير عما قبل . هذا التوجه نحو الزبائن Customization أخذ يطبع عملية الإنتاج والتسويق الصناعى بطابعها ، بدءاً من الخصائص المميزة للسلع الموجهة إلى الاستعمال الشخصى ، إلى الأدوية ووسائل النقل والانتقال ، وانتهاء بتصميم خطوط الطيران الإقليمية لشركات النقل الجوى العالمية .

فما دلالة تجزؤ الطلب بالنسبة لأسواق الصادرات المصرية ؟..

أ - إن دخول الكتل السكانية الجديدة من العالم النامى إلى سوق الاستهلاك العالمية، يفتح فرصاً للصناعة المصرية لتزويد الأسواق المعنية بالسلع المصنّعة الداخلة بشكل موسع فى التجارة الدولية ، وفى مقدمتها "السلع كثيفة العمل" وخاصة المنسوجات والملابس ، وكذا فى سلع (الابتكار العالمى الموجه للأسواق المحلية) ، والتى وجدت بعض إمكاناتها التصنيعية المصرية فى وقت سابق ، وخاصة من خلال (قطاع الإنتاج الحربى للسلع ذات الاستخدام المدنى)، كالسلع المعمرة الموجهة للاستعمالات المنزلية، وسيارات الركوب الصغيرة والحافلات.

ب- ليست الفرص فقط مما يفتحها تجزؤ الطلب العالمى ، ولكنه يطرح تحديات ، أبرزها ضرورة التحول من "الإنتاج الكبير" Mass production إلى الإنتاج القابل للتجزئة من أجل مقابلة الاحتياجات الناشئة لجماعات المستهلكين الجدد فى العالم النامى (وليست بلدان قارة إفريقيا مثل دولة البرازيل ، وهذه ليست مثل الصين أو الهند .. وفى كل منها تنوعات عديدة..)⁽¹⁾.

- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع

¹⁾ Ibid, p. 72 .

البعد الثالث من أبعاد التغير فى هيكل الطلب العالمى هو ذلك المتصل بتزايد أهمية الطلب على
العنصر الخدمى فى الصناعة التحويلية ، ممثلاً فى جانبين :
أ - الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج ، كالبحث
والتطوير R&D والتسويق والمبيعات ، والتعبئة والتغليف ، وخدمات ما بعد البيع ودعم
المستهلك ، وصيانة المعدات والأجهزة .

ب- المدخلات الخدمية المقدمة من المزودين والموردين والشركاء على اختلافهم ، مثل
اللوجستيات (النقل والتخزين .. الخ) وخدمات الهاتف والسفر من أجل ربط العاملين ضمن
شبكات الإنتاج المدوّلة ، والمصارف ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات . ويقدر أن الأنشطة
والمدخلات الخدمية تمثل ما بين 20 و 25% على الأقل من الناتج الصناعى التحويلي . غير
أن أكثر المجموعات الصناعية اعتماداً على الخدمات والمدخلات الخدمية هى مجموعة
صناعات (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) وأغلبها "السلع الرأسمالية والمعمرة" من
الآلات والأجهزة على اختلافها ، ووسائل النقل ، حيث تمثل أعمال الصيانة و "خدمة العملاء"
جانباً مهماً من النشاط الصناعى بالمعنى الواسع؛ ويقدر أن أعمال الخدمات بصفة عامة، بما
فيها الصيانة ، تمثل نحو 50% من إيرادات العمليات فى مجال الطيران مثلاً ، وأكثر من 30%
فى مجال السيارات ، ونحو 20% من الآلات الصناعية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصال ⁽¹⁾.

ويتجلى بروز العنصر الخدمى فى مواجهة عنصر الإنتاج السلعى بالمعنى المحدد فى النشاط
الصناعى ، أكثر ما يكون وضوحاً، فى مجال التوظيف (العمالة والتشغيل) . وقبل أن تنتقل
إلى هذا الجانب ، نشير إلى الدلالة المتعلقة بالأهمية المتزايدة للعنصر الخدمى فى النشاط
التصنيعى بالنسبة للصناعة المصرية وصادراتها إلى العالم الخارجى ، وذلك بصفة خاصة من
حيث :

- 1- أهمية عنصر "البحث والتطوير" كعامل حاسم فى تنمية القدرة على الابتكار .
- 2- أهمية "خدمات ما بعد البيع" و "دعم المستهلك" ، وخاصة فى القطاع الفرعى لصناعة
الأجهزة المنزلية والآلات الصناعية ⁽²⁾ .
- 3- أهمية خدمات الصيانة والإصلاح للحفاظ على العمر الطبيعى للمعدات ضمن "دورة
حياة المنتج" .

¹⁾ Ibid, p.74 .

²⁾ أنظر :

- د. محمد عبد الشفيق عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ،
بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ،
أكتوبر 2007 .

وهذه الجوانب الثلاثة مفتقدة إلى حد كبير فى النشاط الصناعى المصرى بوجه عام .

ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع
المصنعة : نظرة مقارنة

1- الصادرات

تكشف بيانات التجارة الدولية (من واقع قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - أكتاد - فى موقعها على شبكة الانترنت) ⁽¹⁾ والمقابلة بينها وبين بيانات التجارة الخارجية المصرية (من واقع البيانات المنشورة للبنك المركزى فى موقعه على الإنترنت) ⁽²⁾ - عن مجموعة من الحقائق الرئيسية التى نعرضها فيما يلى ، بادئين فى هذا المبحث بالصادرات الصناعية على أن يتلوه مبحث خاص بالواردات .

الصادرات الصناعية العالمية

1- تمثل المصنوعات معظم الصادرات السلعية على المستوى العالمى، بمعنى أن قيمة الصادرات من السلع المصنعة تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية العالمية من كافة المنتجات . فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات العالمية فى عام 2011 ، حوالى 18 تريليون دولار أمريكى ، وبلغت قيمة صادرات السلع المصنعة نحو 11.5 تريليون دولار ، بنسبة 64% تقريبا ، أى ما يلامس حاجز الثلثين ، مقابل أقل من 7 تريليون دولار للسلع الأولية بما فيها الوقود . ويؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن منتجات الصناعة التحويلية تمثل معظم الصادرات السلعية الكلية للاقتصادات الصناعية المتقدمة (70%) وتصل فى بعض الحالات إلى 80%، وهى حالة ألمانيا .

2- إن أكبر فئة سلعية من الصادرات الصناعية العالمية هى (الآلات والأجهزة ووسائل النقل) إذ تبلغ قيمتها 5.8 تريليون دولار ، بنسبة تجاوز 50% من الإجمالى ، وهى - كما سبقت الإشارة - إحدى المجموعات الفرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية التى أطلق عليها "معهد كينزى العالمى" (صناعات الابتكار العالمى الموجهة للأسواق المحلية) ، وتليها الفئة المفردة للمنتجات الكيماوية (1.9 تريليون

¹⁾ See :

UNCTAD STAT :

- Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .
- Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .
- Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .

²⁾ Central Bank of Egypt (Internet Site) .

دولار) وهذه أيضا تمثل مجموعة فرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية السابقة ، تليها فئة " المنسوجات والملابس " بقيمة 807.4 مليار دولار .

3- من حيث تقسيم الصادرات العالمية حسب كثافة عوامل الإنتاج ومستوى التكنولوجيا، فإن قاعدة البيانات الإحصائية للأكتاد تقسم القيمة الكلية (11.5 تريليون دولار) إلى أربع فئات سلعية :

أ - السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية (لعل أهمها "المنسوجات والملابس" ، من جهة أولى ، و "الحديد والصلب" من جهة ثانية) وتبلغ قيمة صادراتها 1.6 تريليون دولار بنسبة 14% تقريبا من الصادرات السلعية العالمية .

ب- السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا (1.2 تريليون دولار) بنسبة 10.4% تقريبا .

ج- السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والتكنولوجيا (3.8 تريليون دولار) بنسبة 33% .

د- السلع ذات المستوى المرتفع من المهارة والتكنولوجيا (4.4 تريليون دولار) بنسبة 38.2% .

أهم الدلالات للاقتصاد المصرى والصادرات
يمكن استخلاص الدلالات الآتية بالنسبة للاقتصاد المصرى والصادرات المصنعة :

1- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. ويشير هذا إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية ، وهو الذى لم يزد خلال فترة 2002/2011 عن 46.5% فى المتوسط⁽¹⁾ ، مقابل 70-80% فى الاقتصادات المتقدمة كما سبقت الإشارة . بل ويلاحظ أن نسبة الصادرات المصنعة من اجمالى الصادرات المصرية قد تناقصت فى الأعوام الأخيرة بالذات ، وخاصة فى أعقاب أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات السلعية المصرية - حسب التقديرات الأولية للبنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 نحو 20.4 مليار دولار ، واستأثرت صادرات البترول الخام ومنتجاته المكررة بمبلغ 13,129 مليار دولار بنسبة 65.6% من الاجمالى ، مقابل 6.8 مليار دولار تقريبا للصادرات "غير البترولية" شاملة سلعا أولية أخرى هى : الحبوب (157 مليون دولار) ، والقطن

⁽¹⁾ د. اجلال راتب وآخرون : الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013 ، ص 80 .

(135 مليون دولار) وباستنزالهما تكون القيمة المتبقية 6.5 مليار دولار تقريبا للسلع المصنعة بنسبة 32.5% تقريبا من اجمالي الصادرات ، بل وأقل من ذلك ، فى حال تم خصم قيمة الصادرات من الخامات المعدنية (الحديد والألومنيوم والنحاس) والداخلية فى التقدير الإجمالى للبنك المركزى للفئة السلعية (المعادن ومنتجاتها) .

2- إن السمة الغالبة على الصادرات المصنعة المصرية هى "السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية" ، والتى لا تزيد نسبتها فى الصادرات العالمية - كما رأينا - عن 14% بينما بلغت قيمتها ونسبتها فى مصر فى الفئتين الممثلتين لها كالتالى:

- غزول ومنسوجات قطنية ومنسوجات أخرى
1800 مليون دولار
(كالألياف التركيبية) وملابس جاهزة وأغطية
الأرضيات المنزلية .

- المعادن الأساسية ومنتجاتها
1700 مليون دولار

وتكون الجملة الفرعية لهاتين الفئتين 3500 مليون دولار ، تمثل 51% من السلع غير البترولية ، وباستنزال صادرات الخامات المعدنية، كما أشرنا، تكون النسبة أقل من ذلك قليلاً.

ولنا أن نفترض أن النسبة المتبقية من الصادرات المصنعة (49%) تشمل فى الشطر الأكبر منها سلعاً ذات مستوى منخفض من المهارة والتكنولوجيا وذلك فى إطار الفئات السلعية الثلاثة المتبقية وهى :

أ - الكيماويات بقيمة 2617 مليون دولار ، يقع أغلبها فى فئة الأسمدة (854 مليون دولار) ، والكيماويات العضوية وغير العضوية (750 مليون دولار) بينما يقع أقلها فى فئة (الأدوية) بقيمة 366.4 بليون دولار، ويفترض أن تمثل مستوى أعلى من المهارات والتكنولوجيا .

ب - الآلات والمعدات والأجهزة ، بقيمة 744.2 مليون دولار، ويتم النشاط الصناعى فيها على مستوى "التجميع" وليس التصنيع الأساسى للمكونات والأجزاء ، حيث يتم استيرادها مفردة أو مفككة قصد "التركيب" .

ج - وسائل النقل (سيارات الركوب ، مركبات أخرى..) بقيمة 277.3 مليون دولار، وهذه أيضا يتم النشاط الصناعى فيها على مستوى التجميع فقط ، إلى حد كبير.

.. هذا ، ويلاحظ بطريق المقابلة - كما سبقت الإشارة - أنه لا تزيد نسبة السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا فى بنية الصادرات العالمية عن 10.4% مقابل 71.2% للسلع ذات المستوى المتوسط والمرتفع من المهارة والتكنولوجيا .

ويؤكد ذلك أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات المصرية من حيث درجة التصنيع ، ومن حيث المكون المهارى وكثافة العنصر التكنولوجى المتطور.

2- الواردات

تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية للأكتاد ، كل ما يتعلق بالواردات العالمية ، ونختار من بينها ما يلي ، مع المقارنة مع ما يلزم من الحالة المصرية :

أولاً : من حيث الحجم الكلى والتركيب السلعى

بلغت قيمة الواردات العالمية من المنتجات المصنعة عام 2011 نحو 12.3 ترليون دولار، وهو ما يوضح أهمية الطلب العالمى المستمد من تزايد الاستهلاك، كما أسلفنا . ويقع تركيزنا فى هذا المجال على فئتين من الواردات العالمية ، نرى أن لهما أولوية فى مجال التوسع التصديري للسلع المصنعة من وجهة النظر المصرية : فئة الغزول والمنسوجات والملابس ، وفئة الآلات والمعدات والأجهزة، ونتناولهما تباعاً :

1- الغزول والمنسوجات والملابس

أ- القطن وغزوله : قبل أن ندلف إلى الفئة السلعية المركبة للغزول والمنسوجات والملابس ، نشير إلى إن الواردات العالمية من القطن - أهم الألياف الطبيعية فى العالم - بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار تقريباً . وتصدر مصر قطناً (حسب البيانات الأولية للعام 2012/2011) بمبلغ 135 مليون دولار، بالإضافة إلى غزول قطنية بقيمة 212.3 مليون دولار. ورغم الضالة النسبية لهذه القيمة ، فإنها تأتى من تصدير " القطن طويل التيلة " ذى الجودة العالية ، وصاحب الطلب النوعي المميز على المستوى العالمى (Egyptian Cotton) . هذا بينما تقوم مصر باستيراد القطن الخام قصير التيلة ومتوسط التيلة ، والذي تقوم عليه الغزول السميكة التى تتواءم مع اتجاهات الإنتاج والاستهلاك العالمى السائدة ، وتتفق مع طبيعة آلات الغزل والنسيج التى صممتها وصنعتها الشركات عابرة الجنسيات ، لتتفق مع الحاجة الى القذف بتيار السلع اللانهائي من المنسوجات والملابس ، فى أقصر فترة زمنية ممكنة ، للوفاء باحتياجات المستهلك المتعاظمة لسكان المعمورة .

وقد استوردت مصر فى هذا المجال كميات من القطن الخام فى عام 2012/2011 بقيمة 51.8 مليون دولار ، وغزولاً أو خيوطاً قطنية بقيمة 151.3 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للقطن وغزل القطن المستورد 203.1 مليون دولار . ورغم أن القيمة الكلية للصادرات من القطن الخام وغزول القطن (347.3 مليون دولار) تفوق قيمة الواردات بفائض مقدّر بمبلغ 138.2 مليون دولار ، إلا أن تصدير القطن

الخام وغزوله يفقد مصر قيمة مضافة محتملة أكبر ، وذلك في حالة ما إذا كان يتم تصنيع القطن طويلة التيلة محلياً وتصديره نسيجاً وملبساً الى الأسواق الأجنبية ، حيث يمكن احتجاز جانب مميز من السوق "للقطن المصري" بحكم آلية تجزئة الأسواق التي أشرنا إليها آنفاً في معرض معالجة تغيرات الطلب العالمي .

ب- المنسوجات : لو استعادت مصر مكانتها في مجال إنتاج القطن طويل التيلة واستردت المساحات المحصولية المفقودة لأسباب متعددة أدت إلى انخفاض المساحة المزروعة وعدم نمو الإنتاجية بالمعدلات المحتملة ، فإنه يمكن توسيع الطاقة الإنتاجية للمنسوجات والملابس الجاهزة ضمن مزيج يتألف نسبياً مع التوجهات العالمية القائمة على توليفة معقدة من الألياف الطبيعية (من القطن والصوف والحرير) والألياف المصنعة من كل من الألياف التركيبية Synthetics والألياف السيلولوزية Cellulosics بحيث تحصل مصر على نصيب معقول من السوق العالمية المتسعة الى حدود مفتوحة.

ويشار في هذا السياق الي أنه، عدا صادرات القطن الخام والخيوط المغزولة ، فإن مصر (حسب بيانات 2012/2011) صدرت منسوجات قطنية بقيمة 576.1 مليون دولار ، وملابس جاهزة بنحو 739.1 مليون دولار ، وأليافاً تركيبية بقيمة 181.9 مليون دولار ، بالإضافة إلي أبسطة (سجاجيد) وأغطية أخرى للأرضيات بقيمة 170.2 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للمنسوجات والملابس الجاهزة المصدرة 1667.3 مليون دولار . وباستنزال قيمة الملابس تكون قيمة المنسوجات 928.2 مليون دولار.

فأين هذا من الأحجام الكبرى للطلب العالمي على المنسوجات والملابس ؟ فقد رصدنا من واقع البيانات التفصيلية من " الأنكتاد " واردات عالمية بقيمة تقارب 228.5 مليار دولار من بعض الفئات الفرعية للمنسوجات والتي يمكن للصناعة المصرية أن تنافس فيها ، كما لا تزيد نسبة الصادرات المصرية من المنسوجات الى الصادرات العالمية المرصودة للفئات السلعية ذات الصلة عن 3.9% تقريباً ، وهذه النسبة يمكن زيادتها إلى حدود أعلى بكثير ، نظراً لارتفاع الميزة النسبية والتنافسية للمنسوجات والملابس المصرية .

2- الآلات والمعدات والأجهزة (عدا وسائل النقل)
تبلغ قيمة الواردات المصرية من هذه الفئة السلعية (كتقدير أولى لعام 2012/2011) 5800 مليون دولار منها - على سبيل المثال - 483 مليون دولار للفئة السلعية الخاصة بأجهزة

استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني ومعدات الإرسال والاستقبال الهاتفية ، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الواردات العالمية المقدرة بنحو 600 مليار دولار لهذه الفئة السلعية. ولكن ارتفاع قيمة الواردات العالمية تشير إلى إمكانيات جَد واسعة لاستقبال سلع مصرية مصدرة لو أمكن توسيع طاقتها الإنتاجية إلى الحدود القصوى وبناء قدرات إنتاجية جديدة ، حيث لا تزيد الصادرات المصرية من السلع المَجْمعة على كل حال - عن 744.2 مليون دولار ، تتضاءل نسبتها لإجمالي الطلب العالمي (المقدر بقيمة الواردات) إلى حدود 1.2% .

بيد أن هذا يشير إلى نقطة بالغة الأهمية ، نناقشها لاحقاً ، وتتعلق بتوفر الطلب المحلي على المنتجات المستوردة من الفئة السلعية محل البحث (5800 مليار دولار بما يعادل أكثر من 40 مليار جنيه حسب سعر الصرف المقدّر حالياً بنحو 7 جنيهات للدولار الأمريكي الواحد) وهذا ما يعرف بإحلال الواردات - فما الضير من البحث في إمكانية البدء بإنتاج شطر متزايد من السلع التي تحل محل الواردات من هذه الفئة - وغيرها ؟
وينقلنا هذا إلى ضرورة بناء مزيج فعال لسياسة تجارية نشطة تجمع بين إحلال الواردات وتطوير الصادرات، كما سنرى.

ثانياً : من حيث التوزيع الجغرافي والإقليمي :
لوحظ من بيانات الواردات العالمية المصنعة وغير المصنعة (عام 2011) البالغة قيمتها نحو 18.4 تريليون دولار أنها توزعت على النحو التالي :

*الاقتصادات المتقدمة 10.5 تريليون دولار

* الاقتصادات النامية 7.3 تريليون دولار

* ،، الانتقالية 0.6 تريليون دولار

ويتضح من ذلك أن الاقتصادات النامية باتت تشكل سوقاً قابلة لاستيعاب أكثر من 7 تريليون دولار ، وخاصة منطقة شرق آسيا التي أخذت وحدها 3.2 تريليون دولار تقريباً ، مقابل 1.2 تريليون دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا ، و 831 مليار دولار لمنطقة غرب آسيا التي تقترب في التعريف من " الشرق الأوسط " .

وقد نالت إفريقيا 562 مليار دولار وأمريكا الجنوبية 585 ملياراً بمجموع يزيد عن 1.1 تريليون دولار .

وهذا مما يؤكد أهمية إعادة توجيه مسارات الوصول للصادرات المصرية ناحية القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بدءاً من المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بدلاً من الوضع الحالي التي تستحوذ فيه أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على القسم الأكبر من الصادرات المصرية .

ويدعونا عجز الميزان التجاري ، وما يصاحبه من عجز متزايد في الموازنة العامة ، وكذا تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية ، إلى أهمية التفكير في سبل حقيقية لتخفيف العبء عن هاتيك الموازين ، من خلال تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، لارتفاع بمستواها من الحد الفعلي إلى الحد المتاح ثم إلى الحد الأقصى مستقبلاً ، ورفع مستويات الإنتاجية ، بمعدلات متزايدة عبر الزمن ، بهدف إنتاج شطر متزايد من بدائل المستورد ، وفق مخطط استراتيجي لإحلال الواردات الانتقائي . ونشير هنا إلى أهمية التركيز على قطاعات مختارة في الإحلال محل الواردات ، وتوسيع دائرتها باضطراد ، مع السعي إلى موازنة التصنيع بالزراعة وبالخدمات العلمية التكنولوجية ، وخاصة من أجل اللحاق بتيار " اقتصاد المعرفة " القائم على الابتكارات ، انطلاقاً من فروع صناعية رائدة في مقدمتها الصناعات الإلكترونية، ومع العمل على الانتقال المبرمج من المرحلة الأولى لإحلال الواردات في السلع الاستهلاكية والمعمرة ، إلى المرحلة الثانية لإحلال محل واردات السلع الوسيطة والرأسمالية .

ويثور التساؤل على المستوى العام : ما هي القاعدة الحاكمة لاختيار قطاعات إحلال الواردات في المجال الصناعي ؟

نقترح هنا القاعدة القائمة على مقارنة قيم الصادرات السلعية بقيم الواردات السلعية في الفئات السلعية المختلفة للمنتجات المصنعة ، لحساب معاملات تغطية الصادرات للواردات، ومن ثم تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للعجز، والمرشحة بالتالي لإمكان إدراجها في قائمة صناعات إحلال الواردات في المرحلة الأولى، والتي يتعزز اختيارها من خلال إعطاء أوزان نسبية معينة للمتغيرات المرتبطة بإمكانية التوسع الصناعي في القطاعات المختارة ، ومرونة الطلب المحلي الدّخلية والسعرية.. الخ .

وفيما يلي نقدم مقارنة بين قيم الصادرات والواردات المصرية المصنعة في عدد من الفئات السلعية وفق البيانات الأولية من البنك المركزي المصري لعام 2012/2011 وذلك في البيان التوضيحي التالي :

مقارنة الصادرات والواردات المصنعة المصرية لعام 2012/2011 (بالمليون دولار)

الواردات	الصادرات	الفئة السلعية
2770.6	1935.1	1- القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى، والملايس الجاهزة ، منها : * منسوجات قطنية * ملابس جاهزة * ألياف تركيبية
735.5	576.1	
994.0	739.1	
717.1	181.9	
5497	2617	2- الكيماويات ، منها :
2289.2	366.4	• أدوية
2034.5	750.5	• كيماويات عضوية وغير عضوية وكربون

5800	744.2	3- الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها ، منها : *محركات ومولدات كهربائية ومحولات وأجزاؤها. *أجهزة منزلية ذات موتورات كهربائية. * أجهزة تكييف الهواء * ثلاجات منزلية ومجمدات (ديب فريزر) * أجهزة تليفزيون وراديو ومعدات إرسال واستقبال هاتفية * حاسبات وبرامج جاهزة
1027.2	42.0	
712.2	186.7	
226	57.2 18.1	
	71.5	
	160.9	
4240.2	277.3	4- المركبات والسيارات ووسائل نقل أخرى
5442.4	1704.6	5- المعادن الأساسية ومنتجاتها(الحديد الصلب ، الألومنيوم ، النحاس) ، منها : * حديد وصلب ومنتجاته
3668.4	748.4	

المصدر : Central Bank of Egypt, Internet Site .

تكشف الأرقام السابقة أن هناك فجوات واسعة متفاوتة بين الصادرات والواردات على النحو الآتي :

1- تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات في فئة (القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى وملابس جاهزة) خلال العام محل البحث (2012/2011) نحو 70% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في الفئة الفرعية للألياف التركيبية إذ تبلغ النسبة 25.3% . ويعنى هذا إمكانية تحقيق إحلال واردات في مجال الألياف التركيبية، بافتراض توافر الشروط الأخرى الضرورية على جانبي العرض والطلب .

2- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في (الكيماويات) 47.6% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في مجال الأدوية حيث تبلغ النسبة 16% فقط ، حيث يوجد (إحلال واردات كامن) يمكن إخراجها الى حيز التحقق مع توفر الاشتراطات الضرورية .

3- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في فئة (الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها) نحو 12.8% مما يرفع مستوى التوقع لإحلال الواردات الكامن الي حدود بالغة الارتفاع ، وخاصة في فئة المعدات الكهربائية (موتورات ومولدات ومحولات وأجزائها) حيث كانت النسبة ضئيلة جداً (4%) .

4- في فئة (وسائل النقل) بلغت النسبة محل البحث 6% فقط مما يرفع ضرورة وإمكانية إحلال الواردات المحتمل إلي حدود مرتفعة ، من خلال التصنيع المحلي لوسائل النقل ، بدء من مشروع " تصنيع سيارة مصرية " (علي غرار السيارة الهندية " مثلاً) . وقد جاءت البشرية أخيراً من معاودة العمل على إحياء نشاط (شركة النصر لصناعة السيارات) في منطقة " وادي حوف " قرب حلوان ، تحت إشراف وزارة الدولة للإنتاج الحربي ، والتي تدير تاريخياً عدداً من أهم الشركات في مجال التصنيع الأساسي والتجميعي للسلع الرأسمالية والإلكترونيات ، والإنتاج المتطور في مجال المنتجات الكيماوية .

5- في فئة (المعادن الأساسية ومنتجاتها) تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات 31% تقريباً ، وهي نسبة ترشح هذه الفئة لإحلال واردات ممكن ، وتتمثل أوسع الفجوات في الفئة الفرعية للحديد والصلب ومنتجاته ، حيث بلغت النسبة 20.4% ، وبذا تبدو أهمية التوسع في الإنتاج المحلي للحديد والصلب للاستغناء عن الواردات من المصادر الأجنبية . ولكن هذه المسألة لا بد أن يحوطها حذر شديد ، بفعل الخشية المستحقة من تجدد النزعة الاحتكارية في تلك الصناعة ، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة تعديل قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " - القانون رقم 3 لسنة 2005 - وتطبيق قواعد عادلة للضريبة والدعم ، خاصة دعم الطاقة في هذا المجال المتسم بارتفاع كثافة استهلاك الغاز الطبيعي بالذات .

.. من العرض التحليلي السابق ، تظهر أمامنا إمكانية الدخول في إحلال الواردات الانتقائي - كمرحلة أولى وعلى سبيل الأولوية - في الصناعات الآتية ، بشرط مراعاة ما يلزم من المتغيرات الأخرى ، داخلياً وخارجياً :

- | | |
|-----------------------|------------------|
| 1- الألياف التركيبية | 2- الأدوية |
| 3- المعدات الكهربائية | 4- السيارات |
| | 5- الحديد والصلب |

نظراً لأهمية بناء سياسة متكاملة للتجارة الخارجية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق مزيج متجانس من " إحلال الواردات " و " تطوير الصادرات " ضمن إستراتيجية شاملة للتجارة ، في إطار إستراتيجية تنموية أشمل .

الجزء الثانى تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية

يهدف هذا الجزء إلى التوصل إلى محددات دالة عرض الصادرات المصرية من الصناعة التحويلية ، هذه المحددات تشتمل على تأثير برامج مساندة الصادرات التحويلية التى قدمت علي مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام HS لتغطية الفترة 1996-2011. وكذلك تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والاستثمار وكذلك تأثير التطورات فى الطلب المحلى وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية فى مستويات الانتاج الصناعى .

وبالنظر إلى حقيقة أن حصة مصر من إجمالي الصادرات العالمية قد سجلت 0.17% في عام 2010-2011 فإن يبدو منطقياً أن نفترض أن صادرات الصناعة التحويلية المصرية تواجه منحنيات طلب مرنة لا نهائية (حيث سجلت الأسمدة حصة قدرها 1.95%، والخضروات الطازجة والمصنعة 1.48%، وسائل التوزيع الالكترونية 0.74% ، النحاس 0.45% ، والمفروشات 0.45% من اجمالي الصادرات العالمية لنفس البند ⁽¹⁾) هذا الاطار من التحليل يقوم على افتراض نموذج التجارة التقليدية Traditional Trade model دون تمايز في المنتج no Product differentiation ومن ثم ففي ظل الخضوع لافتراض مفهوم الدولة

¹) UN, UNCTAD : HANDBOOK OF STATISTICS, MANUAL, 2012, Table 3.3.D, P.179 .

الصغيرة ، وعدم وجود تمايز في المنتج يصبح اهتمامنا الرئيسي هو تقدير دوال عرض للصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

أولاً : النموذج المستخدم

يقع نموذج عرض الصادرات التحويلية داخل اطار نماذج التجارة الموجهة بالعرض ، وتقدر بالشكل الدالي المفروض اللوغاريتمي الخطي ، ويعتمد النموذج المستخدم في القياس علي الأفكار الأساسية لنموذج IFZA L ALI ⁽²⁾ .

وعليه فإن الدراسة المشار إليها آنفاً تعتمد على عدد من المتغيرات التابعة البديلة ، فمن المعروف تقليدياً أنه يمكن استخدام موارد النقد الاجنبي المتولدة من الصادرات X كمتغير يعبر عن الصادرات .

وفي حالة اعتماد الصادرات على مكون استيرادي imported inputs ومن ثم فإن متغير الصادرات البديل يمكن أن يكون صافي النقد الاجنبي من متحصلات الصادرات (يمكن أن يعبر عنه بالقيمة المضافة بالعملة الأجنبية) وينطوي الاعتماد على فرضية الدولة الصغيرة Small Country أن أسعار الصادرات في السوق العالمي محددة خارجياً exogenously وعليه فالمتغير التابع يعبر عنه بدلالة الدولار وبالأسعار الثابتة .

وتمثل الربحية النسبية للبيع بين الأسواق العالمية والمحلية احد المتغيرات الهامة المؤثرة على حجم المعروض من الصادرات .

ويمكن التعبير عن الربحية النسبية بدلالة النسبة بين سعر الصادرات والسعر المحلي ، والقرار الذي يتخذه المصدر يعبر عن السعر التصديري بالعملة الأجنبية ووحدات العملة المحلية لكل وحدة نقد أجنبي يحصل عليها فعلياً .

وفيما يتعلق بالمتغير الذي يعكس نظام الدعم تتبني الدراسة المشار إليها آنفاً مفهوم سعر الصرف الفعلي ، EER والذي يقيس ما يتسلمه المصدرون لكل وحدة من النقد الأجنبي .

$$EER = R(1 + S) \quad (1)$$

حيث:

R تعبر عن سعر الصرف الاسمي ،

S هو معدل الدعم (رقم الدعم لكل تصدير)

²⁾ IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS :

AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-2 (June 1987).

¹ (هذا المقياس مختلف عن EER الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف الدولة مقابل كل الدول الأخرى .

وتستخدم نفس الدراسة المشار إليها آنفاً سعر الصادرات (المحدد خارجياً) وسعر الصرف الفعلي كمتغيرين ملائمين للتعبير عن السعر الذي يتسلمه فعلياً المصدر.

وتعتبر نفس الدراسة أن السعر المحلي الملائم سيعتمد على فرضية الاستبدالية بين السوق التصديري والسوق المحلي الذي تباع فيه منتجات الصناعة التحويلية وعليه فإن السعر المحلي المستخدم هو سعر منتجات الصناعة التحويلية RM في السوق المحلي ، ومن ثم فإن متغيرات السعر النسبي هي :

$$RM = \frac{R(1+S)PX}{PM}$$

$$RY = \frac{R(1+S)PX}{PY}$$

حيث :

PX : تشير إلى سعر الصادرات

PY : تشير إلى السعر المحلي للمنتجات غير المصدرة

ومن ثم فإن الربحية النسبية ستتحسن لو أن السعر العالمي للصادرات وكل من سعر الصرف الاجنبي الرسمي أو معدل إعانة الصادرات تتزايد أو أن السعر في السوق المحلي يتناقص .

ولأغراض مساعدة متخذ القرار من الأهمية بمكان اختبار افتراض أن صادرات الصناعة التحويلية تستجيب بشكل مختلف للتغيرات سواء في سعر الصرف الحقيقي أو للتغيرات في الدعم (إعانة الصادرات) ولذلك فضلت الدراسة المشار إليها آنفاً فصل التغيرات في سعر الصرف الحقيقي عن التغيرات في دعم الصادرات ومن ثم تم التعبير عن متغير السعر النسبي بدلالة مكونين $RRM(RYY) \& S$. ويمثل سبب عدم التماثل أن دعم الصادرات في الهند يشتمل على العديد من المكونات (رد أعباء الدورباك ، ائتمان الصادرات وإعانات التصدير) وتقوم به جهات مختلفة عند مستويات مختلفة من الكفاءة . وعليه فإن تذبذب هذه المكونات من شأنه مع تأخر التخصيص والانفاق المبطأ أن تختلف فيه نظرة المصدرين لتأثير كل من عناصر الدعم وسعر الصرف . ومن ثم فإن الفروق في استجابة عرض الصادرات ربما يكون راجع لشكل المسار الانتقالي المؤقت Transitory لدعم الصادرات.

كذلك فإنه بالنسبة لاقتصاد ينمو فإن دالة عرض الصادرات نفسها ربما تنتقل عبر الزمن . ولكي نميز بين الانتقالات والتحركات عبر دالة العرض (دالة إمكانيات الإنتاج) يتعين تحديد الطاقة التصديرية . فبعض الدراسات أمثلة : دراсти Halevi ، وكل من Goldstein and

Khan⁽¹⁾ تنظر إلى متغير الانتقال أو التحول Shift عبر دالة إمكانيات الإنتاج بشكل مختلف .

فبينما ذهب Halevi إلى استخدام رصيد رأس المال ، كمتغير تقريبي يعبر عن متغير الانتقال وذلك باعتبار أن التغيرات في رصيد رأس المال تنطوي على تغيرات في الإنتاج المحتمل أو الكامن ، فقد استخدم كل من Goldstein and Khan الإنتاج كمتغير تقريبي يعبر عن متغير الانتقال أو التحرك Shift Variable . لذلك استخدمت الورقة المعنية - التي تمثل إطاراً لقياس لدالة عرض الصادرات التحويلية المصرية كلا المتغيرين بالإضافة إلى فصل تأثير متغيري الاتجاه Trend والدورات الاقتصادية business cycles في قطاع إنتاج الصناعة المحلية الهندية حيث كان الاعتقاد سائداً بأن صادرات الصناعة التحويلية هناك قد أدت أداءاً حسناً في سنوات الكساد recession years .

قامت الدراسة المشار إليها بتجربة تقدير نسخ مختلفة من المعادلات لتقدير دوال عرض الصادرات . ففي الصياغة التقليدية لدراسة عرض الصادرات يتم إيجاد علاقة بين كمية الصادرات المعروضة X^s وكل من السعر النسبي للصادرات RM والطاقة الإنتاجية المحلية في الحالة الأولى هي k Capital stock لقطاع الصناعة التحويلية .

وبدلالة log linear يمكن التعبير عن المعادلات بالشكل التالي :

$$\ln X_t^s = a_0 + a_1 \ln RM_t + a_2 \ln k_3 \quad (1)$$

وعليه يتوقع عندما يزيد سعر الصادرات بالنسبة للأسعار المحلية يصبح الإنتاج أكثر ربحية ويتجه المنتجون لمزيد من عرض الصادرات ، ومن ثم يتوقع أن تكون اشارتي a_1 & a_2 موجبة ، ويتم تقدير المعادلة (1) في ظل افتراضين :

أولاً : إن المصدرين يتحركون على منحنى العرض الخاص بهم ولذلك فالعرض يتساوى

$$X_s = X$$

ثانياً : أن مرونة الطلب السعرية على الصادرات لا نهائية المرونة .

ولذلك فإنه يمكن تحديد دالة عرض صادرات مماثلة لمعادلة (1) ولكن بدلالة القيمة الاتجاهية لكمية الصادرات وإنتاج الصناعة التحويلية :

$$\ln X_t^{*s} = b_0 + b_1 \ln RM_t + b_2 \ln O_t^* \quad (2)$$

¹⁾ HALEVI, N. "Effective Devaluation and Exports : Some ISSUES in Empirical Analysis with Illustration from Israel", Economic , Vol.39, No.115, 1972 .
Gold STEIN, M., and KHAN, M.S. "The Supply and Demand for Exports; A Simultaneous Approach" Review of Economics and Statistics, Vol. 60, No.2, 1978 .

حيث تشير علامة star إلى القيمة الاتجاهية أو المحتملة للمتغير ، ومن ثم يتوقع أن يكون معاملي b_1 & b_2 موجبين . كذلك ترتبط الانحرافات في العرض التصديري الفعلي عن العرض المحتمل أو الكامن للصادرات بالانحرافات بين الانتاج الفعلي للصناعة التحويلية عن الانتاج المحتمل بالمعادلة التالية :

$$\ln X_t^s - \ln X_t^{*s} = b(\ln O_t - \ln O_t^*) \quad (3)$$

حيث $\gamma > 0$

وبإجراء التعويض بين المعادلتين (2) ، (3) نستطيع الحصول على المعادلة التالية :

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RM_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_2 \ln O_t^* \quad (4)$$

ويشير معامل γ إلى الأثر الدوري cyclical effect بينما يشير b_2 إلى الأثر الاتجاهي Trend effect ، ويمثل الفرق بين الانتاج الفعلي والمحتمل أو الإنتاج الاتجاهي كمتغير يعكس الفرق بين الانتاج الفعلي والمخطط ، ويفسر باعتباره مقياس لفائض الطاقة الإنتاجية excess capacity .

وبمحاولة اختبار فرضية استجابة صادرات الصناعة التحويلية للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي وللتغيرات في دعم الصادرات يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1) ، (4) على النحو التالي :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln RRM_t + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RRM_t + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

وتتبع الدراسة الحالية نفس المنهجية المستخدمة في النموذج الهندي وبالأخص معادلتى (5)، (6) ولكن مع بعض الاختلاف :

أولاً : تم استبعاد متغير السعر النسبي للصادرات التحويلية (أسعار الصادرات مقارنة بالأسعار المحلية) وذلك لصعوبة توافر سلاسل زمنية على مستوى الصادرات التحويلية وتفصيلاتها وفقاً لتصنيف الصادرات HS تعبر عن متوسط أسعار الوحدة للصادرات export unit value indices أو متوسط تكلفة وحدة العمل ⁽¹⁾ في الصناعة

¹ (توجد مشاكل فنية ومنهجية تنبع من الفروق في منهجية وطريقة حساب مؤشرات الأرقام القياسية لقيمة الوحدة للصادرات Unit values وأسعار الجملة . لهذا السبب فإنه في ظل نموذج يعبر عن المرونات للأسعار الحقيقية يتوقع أن تكون هذه المرونات متحيزة وتخضع لسوء التحديد misspecification .

التحويلية وفروعها unit labor cost Indices . ولذلك استعاضت الدراسة الحالية عن متغير السعر النسبي بتكوين مؤشر لسعر الصرف الحقيقي (دولار معبراً عنه بوحدات من الجنيه المصري) ⁽²⁾ المحسوب منذ عام 1995 وحتى 2012 واعتباره مؤشراً تقريبياً لتنافسية صادرات الصناعة التحويلية على اختلافها .

وبالتالى تصبح المعادلات على النحو التالى ⁽³⁾ :

$$\ln X_t^s = a_0 + a_1 \ln EX + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_0 + b_1 \ln Ex + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln Q_t - \ln Q_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

ثانياً : تم استخدام قيمة المساندة بالجنيه لكل دولار صادرات للتعبير عن دعم الصادرات ، جدول رقم (3) بالملحق .

ثالثاً : لتكميش الصادرات التحويلية على المستوى الاجمالى وعلى مستوى التقسيمات المختلفة (المعبر عنها بدلالة الجنيه المصري) جدول رقم (4) بالملحق .

قمنا بإعادة تبويب الصادرات التحويلية تصنيف HS ملحق رقم (1) لكى تكون مناظرة للأرقام القياسية لأسعار الجملة مقسمة على حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 96-2011 ولسنة أساس 2000/1999 (والتي تم الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) التى استخدمناها فى التكميش لنحصل على قيمة للصادرات (وليس كمية الصادرات التحويلية) بأسعار ثابتة بالجنيه ولسنة أساس 2000/99=100 . هذا مع ملاحظة أننا واجهنا مشكلة فنية وهى وجود سلاسل زمنية متقطعة - وغير متصلة حتى عام 2012 - احدهما للأرقام القياسية لأسعار الجملة 1996 حتى 2007 وهى لا تختلف فى تغطيتها وتقسيماتها كثيراً عن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التى تم تركيبها حديثاً بالاتفاق مع جهات دولية والتي تغطى الفترة 2006 حتى 2012 ، لذلك تم تمهيد بيانات السلسلتين للحصول على سلسلة واحدة تقريبية لأسعار الجملة لسنة أساس 2000/99 (باستخدام برنامج Excel) . وعليه يتعين اعتبار هذه البيانات الممهدة تقريبية وتشوبها بعض العيوب الفنية

⁽²⁾ والمنهج المستخدم فى قياس مؤشر سعر الصرف الحقيقي ليس مناظراً تماماً لمكافئ القوى الشرائية فتضخم الدولار قد استخدم بدلاً من تطوير معامل تقدير يأخذ فى اعتباره معدلات التضخم لشركاء التجارة مرجح بالأوزان النسبية لحصص التجارة المخصصة لكل منهم ، وكان من المفروض استخدام مفهوم مؤشر سعر الجملة حيث هو أكثر المؤشرات تمثيلاً لتحركات الأسعار للسلع المتداولة دولياً من مؤشر سعر المستهلكين وهناك مشكلة رئيسية فى مقياسنا وهو أنه يستبعد التغيرات فى قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى فتخفيض الدولار مقابل العملات الأخرى يعنى تخفيض للجنيه المصرى أيضاً ، كما ذكرنا سابقاً .

⁽³⁾ تم الاستعاضة عن متغير الرصيد الرأسمالى capital stock بصافى التكوين الرأسمالى للصعوبات التى نكتنف تقدير الرصيد الرأسمالى على مستوى الصناعة التحويلية وأفرعها باستخدام طريقة المخزون الدائم perpetual inventory method . من الناحية الأخرى استخدم QB للتعبير عن متغير الانتاج الاتجاهى وهو مماثل فى مضمونه تماماً Q_t^* .

ولكننا اضطررنا إلى استخدام هذه السلسلة لتكميش كل متغيرات النموذج سواء الصادرات أو صافى التكوينات الرأسمالية (الاستثمار) أو الإنتاج سواء على المستوى الاجمالى أو على مستوى فروع النشاط .

ثانيا : النتائج التطبيقية
قبل التعرف على المنهجية المستخدمة فى تقدير نماذج عرض الصادرات التحويلية المصرية وفروعها المختلفة وفقا لتصنيف HS للصادرات وللاعتبارات سالفه الذكر ، يجب الإشارة إلى مدى ملائمة استخدام نموذج وحيد المعادلة للتعبير عن جانب العرض على تلك الصادرات التحويلية دون الوقوع فى خطأ التحيز الآنى .

ونظراً لأن المتغيرات التى لدينا هى متغيرات اقتصادية فإن معظم سلاسلها الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وعدم السكون وبالتالي فإن ذلك يترتب عليه ظاهرة الانحدار الزائف Spurious regression الذى يعنى أن وجود اتجاه عام trend فى السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدى إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها بالتالى نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها حيث يتم ذلك باستخدام جذر الوحدة الذى يعرف باختبار ديكى فوللر Dickey Fuller وفى حالة وضوح عدم استقرار جميع المتغيرات المستخدمة فى التقدير (حيث أن قيم t المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبأخذ الفروق الأولى واتضح أنها جميعها أصبحت مستقرة (أى لا تحتوى على جذر الوحدة) أى أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5% مستوى معنوية ، ومن ثم فإن كافة المتغيرات تكون متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضى فى إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ باستخدام أنجل جرانجر Test Engle – Granger for Co integration ، ويمكن الاستنتاج فى هذه الحالة أن علاقة التكامل المشتركة بين الصادرات التحويلية والمتغيرات مثل سعر الصرف الحقيقى ، صافى التكوين الرأسمالى ، الدعم التصديرى ، (الإنتاج – الإنتاج المتوقع أو المحتمل أو الاتجاهى) ، الإنتاج الاتجاهى هى علاقة طويلة الأجل long – run relation ship ومن ثم فإن المرونات المقدرة هى مرونات فى الأجل الطويل (long – run specification) ، ويمكن تقدير المرونات فى الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ ⁽¹⁾ .

¹ (وحول خطوات اختبار استقرار وسكون المتغيرات وتقدير المرونات لصادرات اجمالى الصناعة التحويلية يمكن الرجوع لملاحق الدراسة الحالية ملحق رقم (6) .
تشكر مؤلفة الدراسة الحالية الفريق المعاون الباحث دكتور/ سيد دياب الذى قام بتقدير المرونات لمعادلات النموذج على مستوى اجمالى الصناعة التحويلية وفروعها باستخدام طريقة التقدير المنوه عنها فى متن الدراسة ، وكذلك الدكتورة / عزة نصر فؤاد لمساهمتها فى

يختص هذا الجزء بتقدير مروونات صادرات الصناعة التحويلية بفروع نشاطها المختلفة وفقاً للاستلوب المشار إليه آنفاً . حيث يعرض جدول رقم (4) تقديرات المروونات فى الأجل الطويل لصادرات الصناعة التحويلية بأفرع نشاطها المختلفة ، ويوضح الجدول قيم المعلمات (المروونات) المقدرة وأسفلها احصاء t بالإضافة إلى معامل التحديد المعدل R^2 ، احصاء **Durbin- Watson** ، واحصاء F ، والاحتمالات P . والجدير بالذكر أن مبررات استخدام المتغيرات المستخدمة فى التقديرات قد أُشير إليها سابقاً ، وكذلك مصادر البيانات وبعض التفصيلات الأخرى فى جداول الملحق .

التغلب على المشاكل الفنية لقواعد البيانات وأيضاً أ. معالى السماحى ، أ. دعاء شعراوى لما تكبدوه من مشقة فى جمع البيانات ووضعها فى ملفات Excell .

جدول رقم (11) تقديرات مروونات صادرات الصناعات التحويلية بفروعها

	Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
			In EX	In K	In Q – QB	In QB	In SUB				
-1	الصناعات التحويلية	In X	17.667	0.387	0.063			0.380	0.139	0.098	0.691
			5.138644	-0.311	-0.332						
		In X	17.491	0.370	0.111	0.055		0.654	0.403	0.685	0.058
			5.235456	-0.306	-0.592	1.359					
		In X	27.79	0.144	0.054	-0.667		0.811	0.343	0.960	0.044
			2.393248	-0.121	1.380	-1.040					
		In X	27.297	-2.339	0.024	-0.357	1.080	0.949	3.058	56.060	0.000
			9.066537	-6.713	2.307	-2.127	13.469				
-2	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	In X	15.07	-1.109	0.090			0.129	0.299	1.037	0.380
			8.181115	-0.912	1.303						
		In X	10.366	-1.069	0.065	0.323		0.353	0.452	2.369	0.118
			3.756573	-0.982	1.031	2.125					
		In X	13.35	-1.147	0.230	-0.044		0.352	0.770	2.356	0.119
			3.304316	-1.032	1.198	-1.018					
		In X	18.645	-2.722	0.088	-0.007	0.978	0.938	2.878	45.187	0.000
			13.35854	-7.016	1.385	-0.472	10.623				
-3	صناعة المنسوجات والغزل والنسيج	In X	17.93	-4.230	0.081			0.477	0.701	5.939	0.015
			9.593255	-3.430	1.143						
		In X	17.989	-4.233	0.081	-0.003		0.478	0.711	3.656	0.044
			8.0422	-3.296	1.077	-0.053					
		In X	17.684	-3.587	0.002	0.022		0.437	0.524	3.365	0.052

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				In EX	In K	In Q – QB	In QB	In SUB				
			8.02255	-2.740		0.042	0.632					
-4	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة	In X	20.486	-5.692		-0.007	-0.023	4.407	0.873	2.023	20.634	0.000
			17.45503	-7.847		-0.290	-1.224	6.420				
		In X	16.588	-1.786	0.026				0.244	0.370	2.100	0.162
			10.78088	-1.954	0.476							
		In X	13.986	-1.659	0.032	0.152			0.297	0.536	1.690	0.222
			4.447729	-1.790	0.581	0.950						
-5	صناعة الخشب ومنتجاته	In X	17.913	-1.189		0.392	-0.527		0.649	1.148	8.024	0.003
			8.270098	-1.857		3.282	-3.690					
		In X	19.861	-2.882		0.071	-0.202	3.229	0.796	1.602	11.687	0.000
			10.76798	-3.746		0.493	-1.272	2.933				
		In X	11.2	-0.658	0.005				0.026	0.181	0.176	0.841
			4.381813	-0.499	0.061							
-6	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	In X	11.822	-0.614	0.003	-0.054			0.072	0.338	0.311	0.817
			4.345646	-0.458	0.040	-0.769						
		In X	11.3	-1.075		-0.045	0.091		0.189	0.802	1.012	0.419
			6.144102	-0.966		-0.702	1.401					
		In X	9.199	-0.075		0.020	0.036	3.227	0.753	1.511	9.168	0.001
			8.145751	-0.112		0.524	0.916	5.240				
-6	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	In X	16.623	-0.390	-0.118				0.271	0.722	2.422	0.128
			9.343563	-0.314	-1.937							
		In X	17.274	-0.424	-0.124	-0.037			0.317	0.824	1.856	0.191

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				In EX	In K	In Q – QB	In QB	In SUB				
			8.924684	-0.339	-2.002	-0.893						
-7	وسائل النقل	In X	18.357	-1.730		-0.041	-0.050		0.120	0.219	0.589	0.633
			5.669733	-1.142		-0.872	-0.715					
		In X	11.072	-1.274	0.164				0.217	1.209	1.798	0.204
			4.337542	-0.742	1.873							
		In X	7.269	-1.334	0.158	0.291			0.348	1.402	2.134	0.149
			2.110392	-0.818	1.898	1.554						
-8	صناعة منتجات المعادن المشكّلة	In X	8.808	-0.497		0.225	-0.020		0.085	0.616	0.401	0.754
			1.67999	-0.240		1.026	-0.179					
		In X	14.92	0.491	-0.077				0.159	0.727	1.226	0.325
			9.353284	0.491	-1.536							
		In X	15.483	1.084	-0.079	-0.097			0.402	1.060	2.694	0.093
			10.88673	1.180	-1.798	-2.213						
-9	صناعة منتجات المطاط واللدائن	In X	17.775	0.871		-0.103	-0.182		0.266	0.915	1.568	0.245
			2.699419	0.887		-2.135	-0.494					
		In X	11.277	0.994	0.060				0.057	0.160	0.391	0.684
			4.259101	0.653	0.687							
		In X	11.704	0.849	0.056	-0.014			0.059	0.185	0.252	0.858
			3.229662	0.478	0.594	-0.181						
		In X	21.756	1.219		0.035	-0.772		0.542	1.347	0.729	0.054
			2.961731	0.717		0.401	-1.318					

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-10	الصناعات الهندسية	ln X	17.1	0.803	-0.160				0.167	0.512	1.303	0.305
			5.422409	0.407	-1.600							
		ln X	16.43	0.692	-0.162	0.054			0.168	0.509	0.809	0.513
			2.702027	0.312	-1.536	0.131						
		ln X	19.18	0.757		0.198	0.069		0.430	0.249	0.195	0.048
			2.528558	0.322		0.447	0.654					
		ln X	8.483	2.492		0.130	0.044	9.524	0.835	2.316	12.687	0.001
			2.357011	2.174		0.613	0.921	7.027				
-11	تعدينية غير معدنية أخرى	ln X	12.5245	1.273	0.026				0.778	2.285	0.590	0.047
			3.910256	0.774	1.268							
		ln X	8.939244	2.055	0.029	0.165			0.293	1.370	0.443	0.726
			1.064936	0.860	1.025	0.464						
		ln X	11.6965	2.005		0.196	-0.226		0.098	0.403	0.473	0.706
			1.09283	1.143		0.603	-0.287					
		ln X	4.058953	4.237		0.164	0.080	5.536	0.788	1.901	11.125	0.001
			0.732131	4.435		0.996	0.199	6.240				
-12	الأجهزة الكهربائية	ln X	12.95496	-2.098	0.169				0.126	0.492	1.011	0.389
			3.564703	-0.912	1.212							
		ln X	10.85891	-1.837	0.163	0.116			0.132	0.516	0.660	0.591
			1.374838	-0.726	1.119	0.302						
		ln X	2.296308	-0.779		0.096	0.571		0.086	0.308	0.409	0.749
			0.158075	-0.293		0.237	0.732					

ويوضح نفس الجدول أن مرونة سعر الصرف الأجنبي المقدرة في دالة عرض صادرات الصناعات التحويلية الصياغات (7) ، (8) ، (9) ، (10) حتى (22) تحمل نفس الإشارة السالبة المتوقعة (أي أن سعر الصرف الحقيقي المبالغ فيه للجنيه المصرى real appreciation قد أثر سلباً على اجمالي صادرات الصناعة التحويلية وعلى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والخشب وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل ، وإن صادرات الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية ومنتجات المطاط واللدائن والصناعات الهندسية جاءت مرونتها موجبة ومخالفة للواقع الاقتصادي .

وعموماً يرجع اختلاف قيم مرونة عرض الصادرات التحويلية ⁽¹⁾ (بغض النظر عن الإشارة) إلى العديد من الاعتبارات :

أ. اختلاف نوع الصادرات التحويلية : بحيث أن أثر ارتفاع قيمة العملة المحلية على الحصيلة يختلف باختلاف نوع الصادرات والمستوى التكنولوجي المستخدم بها ، كما سبقت الإشارة في المبحث الرابع . هذا فضلاً عن أن بعض هذه الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية قد تكون صناعات كثيفة الطاقة والبعض الآخر مثل الصناعات الهندسية : الأجهزة الكهربائية وغيرها قد تكون صناعات تجميعية تعتمد على ارتفاع نفس المكون الاستيرادي الأجنبي .

ب. قد تشير المرونة العالية إلى شدة المنافسة (باعتبار أن سعر الصرف الحقيقي قد يعتبر مؤشراً معبراً عن التنافسية السعرية) مما يستتبع بشكل قوى التركيز على العوامل الأخرى التي تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسي للدولة حيث أنه يفرض حتمية تنمية أسواق جديدة أقل تنافسية .

ج. قد تلجأ الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات موائمة في الأجل الطويل منها تطبيق سياسات حمائية أو تخفيض قيمة عملتها) لمواجهة آثار تخفيض قيمة الجنيه المصرى على واردتهم.

د. يمكن تفسير سلوك الصادرات التحويلية خلال فترة برنامج الإصلاح بدرجة التحيز ضد الصادرات نتيجة لهيكل الحوافز المالية (التعريف الجمركية والضرائب غير المباشرة) وهى

¹ (يمكن ارجاع العيوب في التقدير إلى المشاكل الناتجة عن أخطاء الملاحظة في المتغير التابع (كمية الصادرات التحويلية) وفي حالتنا هذه نوع مؤشرات أسعار العملة المستخدمة في التكميش ومنهجية إعدادها ، هذا فضلاً عن أنه يترتب على استخدام بيانات على مستوى تجميعي (مثل اجمالي صادرات الصناعة التحويلية) هو عدم دقة تقديرات النماذج فضلاً على اختلاف وحدة قياس السلع المكونة كذلك التجميع فيما بينها .

المتغيرات التي لم تؤخذ في الاعتبار عند حساب سعر الصرف الحقيقي (بالأحرى الحقيقي الفعال) حيث نجد أن تغيرات هيكل التعريفة في عام 1991 أبقت معدلات الحماية الأسمية والفعالة مرتفعة في مختلف القطاعات حيث بلغ الأول 27.4% ، والثاني 34.2% للسلع التحويلية في 1997 وترتب على تلك الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين أن بلغت درجة التحيز ضد صادرات الصناعة التحويلية 21.7% في ذات العام ، كما أدت الضريبة العامة على المبيعات إلى ارتفاع تكلفة الصادرات (لأن هذه الضريبة تزيد تكلفة المستلزمات المستوردة) مما يجعل كل ما سبق درجة الربحية في الأسواق المحلية أعلى من نظيرتها المرتبطة بالتصدير من ناحية أخرى أسهمت التعديلات الجمركية والاصلاحات الأخرى منذ 2004 وحتى الآن في الحد من التحيز ضد الصادرات (وهي نقطة قد سبق الإشارة إليها).

هـ . قد ترتبط التغيرات في سعر الصرف بالعقود المسبقة بين المصدرين والمستوردين والتي عادة ما يتم فيها الاتفاق على سعر الصرف آجل يلتزم به طرفاً التعاقد .

و - قد يكون الأخطر من سعر الصرف في التأثير على التكلفة سعر الفائدة المحلي الذي يزيد بـ 10% ، 12.1% عن مثيلتها من الأسعار العالمية فضلاً عن ارتفاع مصاريف إقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار الأراضي ⁽¹⁾ .. الخ .

- وفي غالبية معادلات صادرات الصناعة التحويلية على اختلاف أنشطتها وبغض النظر عن إشارة صافي التكوينات الرأسمالية يعد هذا المتغير غير مؤثر وبقيمة تقل عن الواحد الصحيح وغير معنوي احصائياً وهذا مفادة أن التغيرات في الاستثمارات لم تكن مؤثرة بالزيادة في عرض الصادرات المصرية وباعتبار أن هذا المتغير يمثل متغير انتقال shift variable على منحنى إمكانيات الإنتاج ، فالمعاملات السالبة الإشارة إليها تشير بجلاء إلى أن النمو في الطاقات الانتاجية كان متحيزاً ضد الصادرات فضلاً عن التذبذبات في الاستثمارات الموجهة للعديد من الفروع الصناعية كما سبقت الإشارة . وفي ضوء غياب فكر وتوجه تصديري ووجود سياسات موجهة لاستبدال الواردات في مصر تبدو هذه النتيجة متوقعة .

- وتجدر ملاحظة أن المعاملات المقدرة لفصل آثار الاتجاه في الطاقات الإنتاجية والآثار الموسمية QB & $(Q - QB)$ تبين الآتي :

* إنه على مستوى اجمالي صادرات الصناعة التحويلية : أن ضغط الطلب المحلي وظروف الكساد في السوق المحلي قد أثرت إيجابياً على نمو الصادرات التحويلية .

⁽¹⁾ المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 358 .

* وأن آثار الاتجاه العام أثرت سلباً على زيادة الصادرات من اجمالي الصناعات التحويلية فلقد جاءت الإشارة صحيحة والمعاملات المقدرة معنوية احصائياً ولكن بقيم مروّانات تقل عن الواحد الصحيح ، وهذا معناه أن العوامل المرتبطة بالكساد قد ساعدت بشكل طفيف في نمو الصادرات وهو ينطوي على افتراض أنه عندما يكون الطلب المحلي مقيد فإن منتجي السلع الصناعية التحويلية قد يتجهوا إلى أسواق التصدير . وتؤيد هذه النتيجة المروّانات المقدرة لبعض الصناعات التي تستند إلى قاعدة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمطاط واللدائن ، فقد جاءت معاملات مروّاناتها بإشارة صحيحة ومعنوية احصائياً ولكن بقيم صغيرة تقل عن الواحد الصحيح وهذا يعكس بطبيعة الحال ضعف التوجه التصديري بصفة عامة لهذه الصناعات . وبعض هذه الصناعات كما ذكرنا سلفاً كثيفة التشغيل وربما تأثرت بعضها مثل الصناعات الغذائية بوجود قطاع تقليدي (غير رسمي) ينتج أساساً للسوق المحلي ويطبق أساليب انتاج كثيفة العمل.

ومن الواضح أن ما يصدق على الصناعات التحويلية السابقة يصدق على صادرات الصناعات الأخرى مثل الصناعات الكيماوية ووسائل النقل ، صناعات منتجات المعادن والماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية . وأيضاً لم تكن الآثار الدورية والاتجاهية مؤثرة بالقدر الكافي لطبيعة التوجه أساساً للسوق المحلي لغالبية الصناعات .

وفي محاولة تقسيم تأثير التغيرات في الأسعار النسبية إلى مكوني تأثير التغيرات في سعر الصرف الحقيقي والدعم على عرض الصادرات التحويلية وحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اتضح التالي :

01 المروّانات طويلة الأجل لمتغير دعم أو مساندة الصادرات التحويلية كانت كبيرة ومؤثرة وبإشارة صحيحة تتفق مع النظرية ومعنوية احصائياً وتُفوق في تأثيرها كافة المتغيرات الأخرى بما فيها سعر الصرف الحقيقي . فباستثناء اجمالي صادرات الصناعة التحويلية وصادرات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والمنسوجات حيث تُفوق تأثير سعر الصرف الحقيقي على تأثير متغير مساندة الصادرات ، حيث بلغت المروّانات المقدرة لسعر الصرف الحقيقي ومساندة الصادرات 2.3 ، 1.1 على الترتيب بالنسبة لاجمالي صادرات الصناعة التحويلية ، وفي المقابل فإن المروّنة المقدرة لمتغير سعر الصرف بلغت 2.78 مرة من مثيلتها

المقدرة لمرونة المساندة لصناعة المنتجات الغذائية 1.29 بالنسبة لصادرات الغزل والمنسوجات .

02 المرونات المقدرة لمساندة الصادرات قد سجلت 3.2 ، 3.2 ، 9.5 ، 5.5 بالنسبة لصادرات أنشطة الملابس الجاهزة ، الخشب ومنتجاته ثم الصناعات الهندسية والمنتجات التعدينية غير المعدنية (على الرغم من أن بعض هذه الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة) .

03 إن المرونات طويلة الأجل لكل من سعر الصرف الحقيقي ومساندة الصادرات كانت هامة ومؤثرة في تفسير التغيرات في الصادرات التحويلية الاجمالية وعلى حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كذلك فإن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية في تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيري سعر الصرف والمساندة .

وهو ما يلفت الانتباه إلى وجود معوقات أخرى للتصدير في مصر ، ويمكن إيجازها فيما يلي ⁽¹⁾ :

- معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية : ويتضمن نقص التسويق الفعال وانخفاض مستوى خدمات الموانئ وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات ، وتعقد الإجراءات الإدارية ويرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك في المعارض الدولية مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك في هذه المعارض . يضاف إلى هذا ارتفاع نولون الشحن نتيجة ارتفاع أسعار النقل والوقود البحري ، وتؤدي صعوبة ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات إلى أحجام المؤسسات التحويلية عن الدخول في هذا النشاط ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل طاقة كامنة كبيرة للتصدير ، ومن أمثلة ارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات تلك المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفية الجمركية .

- صعوبة تحد من الطاقة التصديرية ، ومن أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير وتشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير وضعف الخبرات والعمالة

¹ (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر ، آراء في السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .

وتدنى الاهتمام بالبحوث والتطوير ، حيث أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة كالعقارات والأراضي إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتداول ، أما بالنسبة لارتفاع تكلفة الإنتاج فيعود إلى زيادة أسعار العوامل مثل ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية وإلى عدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار المدخلات ويشير نفس المصدر إلى أن ارتفاع تكلفة التصدير يرتبط بانخفاض مستوى البنية التحتية لاسيما التي تخدم النقل الداخلي والشحن وإن تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير كارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محلياً والمستوردة إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي ويفقد المنتج المحلي تنافسيته السعرية في الأسواق العالمية فضلاً عن ضعف الخبرات والعمالة ذات المستوى المهني الملائم الأمر الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الجودة والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية والتغليف والعلامة التجارية للمنتج .

04 إن ربحية عرض الصادرات تعتمد على أسعار الإنتاج فضلاً عن التكاليف المتغيرة للإنتاج (والتي يمكن التعبير عنها بدلالة متوسط تكلفة وحدة العمل وأسعار المنتج وبالرغم من أن التضخم المحلي أمكن التعبير عنه بدلالة أسعار الصرف الحقيقية إلا أن الزيادة في أداء الصادرات قد لا تتحقق حتى في ظل تخفيض اسمي للعملة **nominal devaluation** حيث أن هذه المكاسب يمكن أن تتلاشي بفضل التضخم المحلي وزيادات الأجور وبمراجعة هيكل صادرات الصناعة التحويلية الحالي لوجدنا أن نسبة لا بأس بها من الصادرات التحويلية تنتمي لفئة الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية (مثل الصناعات الغذائية والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمنتجات المعدنية وحتى المنتجات الكيماوية (أصلها مورد النفط) وهذه الصناعات قد تقل فيها تكلفة العمل كعامل محدد للربحية ولعرض الصادرات . وهناك قطاعات كثيفة العمل كالملايس يمكن أن تمثل تنافسية تكلفة عنصر العمل ، مصدراً هاماً أكثر من الصناعات كثيفة الموارد والطاقة (الحديد والصلب ، الاسمنت ، الكيماويات) وبالتالي فإن تحسن نمو الصادرات بها سيرتبط بتحسين إنتاجية العمل .

05 إن البنية التحتية الاقتصادية قد تؤثر بشكل غير مباشر على الصادرات التحويلية وخاصة الانتاج الاتجائي Trend output ومن ثم فإن تخفيض تكلفة المعاملات يرتبط بتحسين البنية التحتية للتصدير كذلك تشير الدراسات الدولية ⁽¹⁾ إلى أن الشركات المصدرة تكون أكثر حساسية لقيود التمويل في ظل البحث عن غزو الأسواق الخارجية وما ينطوي عليه من تكاليف ثابتة محددة ومن ثم فإن قيود السيولة قد تحول دون تصدير بعض الشركات وتحقيق ربحية .

من الناحية الأخرى فإن تأخر النقل (خاصة البحري) يتأثر بقدرة الشركات المصدرة على مواجهة القيود المالية الأمر الذي يطيل فترات سداد المدفوعات وينطوي على مخاطر عالية في التسليم ويؤثر على رأس المال العامل . ومن ثم فإن الانتاج الاتجائي أو المخطط في تقديرات معادلات النماذج الحالية Q-QB قد يعبر كمتغير تقريبي عن تحسينات غير سعرية في التنافسية (البنية التحتية - الإنتاجية العوامل الكلية ، شبكات توريد الصادرات ، خبرة التعلم المترتبة على ازدهار النشاط الاقتصادي) ، وفي المقابل في حالتنا الحالية قد تكون هذه العوامل مجتمعة قد أثرت سلباً على مرونة عرض الصادرات التحويلية بإجمالها أو على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما كان يقتضي التعبير عن بعضها صراحة كمتغيرات في النموذج المقدر الحالي وبالأخص متغير البنية التحتية للصادرات .

06 بالرغم من استخدام سعر الصرف الحقيقي كمقياس لتنافسية الصادرات الشائع الاستخدام كما أوردنا إلا أن حساسية اختيار هذا المتغير تخضع لاختيار المؤشرات السعرية (الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) ولأوزان المستخدمة ومع ذلك فإن المرونة المقدرة لسعر الصرف الحقيقي أشارت إلى معنوية تأثيرها في غالبية المعاملات المقدرة .

07 أن الوضع النسبي للصادرات المعدنية والماكينات والمعدات في اجمالي الصادرات ربما كان يستدعي إضافة متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة مثل الإجراءات الجديدة فيما يخص قطاع الطاقة وتأثيراتها على صناعة الحديد والصلب وغيرها كثيفة لاستخدام للطاقة ⁽¹⁾ فضلاً عن حقيقة أن صادرات المنتجات المعدنية والأجهزة الكهربائية

¹⁾ Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .

¹ أ- صدور تعريف للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في أواخر 2005 ومن ضمنها : الحديد والصلب وبالتالي تم رفع سعر الطاقة المفروض عليها فارتفعت أسعارها .

ب- زيادة الطلب المحلي مما دفع المنتجين الى تكميش صادراتهم .
ج- دخول الصين كمصدر صافي في السوق الدولية فاشتدت المنافسة العالمية .

ووسائل النقل وغيرها ربما تأثرت بمتغيرات ترتبط بخدمات ما بعد البيع مثل (الصيانة ، التدريب على التشغيل ، الدعم الهندسي) أكثر من تنافسية تكلفة الإنتاج.

08 إن الاعتماد على الصورة الكلية لصادرات الأنشطة التحويلية تستدعي أهمية إجراء حصر بيانات على مستوى الشركات وفقاً لأحجامها الاقتصادية كبيرة ، متوسطة وصغيرة الحجم - وربما كانت العديد من هذه الشركات على درجة من عدم اليقين بما يتعلق بتدهور سعر الصرف أو ثباته وقررت الانتظار حتى تأخذ قرار تعديل الإنتاج واستيراد الواردات وفي هذه الحالة يبدو تذبذب وعدم استقرار سعر الصرف مؤثراً سلبياً على عرض الصادرات وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة غير القادرة على تحمل تكلفة التذبذب في الربحية وهو ما يستدعي الانتباه لمسألة وجود سعر صرف حقيقي فعال تنافسي وثابت ومستقر لدعم أداء الصادرات التحويلية .

09 إن هناك معوقات خارجية أمام الصادرات التحويلية

- دعاوى مكافحة الإغراق وعدم وضوح شروط تحققها وتحيز القواعد المنظمة لمكافحته تجاه إثباته (2) .
- قواعد المنشأ وإضعافها لتنافسية الصادرات وذلك في حالة استخدام المنتجين لمدخلات مرتفعة الأسعار للاستفادة من مطابقة المنشآت في سبيل الحصول على معاملة تفضيلية أو عند تخلي الشركات المنتجة - المتوسط والصغيرة الحجم عن تلك المعاملة وتحمل التعريفات الجمركية على صادراتها لتجنب الخسارة ، وقد يتحول المنتجون الى الداخل لتجنب تطبيق هذه القواعد خاصة مع حقيقة أن مصر شريك في أكثر من اتفاقية لكل منها قواعد منشأ خاصة بها .
- في حالة الصناعات الكيماوية قد يضطر المنتجون إلى الحصول على شهادة من نظام الريتش الأوروبي والذي يقضي بحظر دخول بعض منتجات كيماوية الى الاتحاد الأوروبي دون الحصول عليها وهي خاصة بسلامة وأمان هذه المنتجات وقد تصل تكلفة الشهادة الى 100 ألف دولار للمادة الكيماوية الواحدة (1) .

010 إن النتيجة النهائية التي تستتبع تحليلات المرونات المقدرة تفيد بأهمية إبلاء الاهتمام الكافي لسياسات سعر الصرف وكذلك برامج مساندة الصادرات في التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية ولكن وجب أيضاً إضافة متغيرات أخرى

²) Ghoneim, Ahmed (2000) : " Antidumping Practice under the GATT & The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar & Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS) , pp. (187-188) .

¹) هند الابيارى - مرجع سبق ذكره .

مؤثرة على التنافسية غير السعريّة للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، التمويل ، خدمات ما بعد البيع (الصيانة ، ...) فضلاً عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة علي تدريب العمالة الفنية والتي تدخل أيضا في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية صحية واجتماعية للارتفاع بمستوى الإنتاجية.

الفصل الثالث

اتجاهات الطلب العالمي
وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية في مصر

اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية

أولاً : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)

تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير كبير فى دورها ووزنها النسبى فى الاقتصاد الدولى، وفى هيكلها سواء من حيث التركيب السلعى أو النطاق الجغرافى، بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بالسبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، وصولاً إلى "ذروة العولمة" **Globalization "Peak"** بتوازناتها الاقتصادية الدولية الراهنة .

وحسب الأعمال البحثية الموثقة حديثاً ⁽¹⁾، فإن الصناعة التحويلية، على عكس ما هو شائع فى عدد متنوع من الكتابات والتقارير الدولية ذات الصلة، لم تفقد أهميتها المحورية فى تطور الاقتصاد العالمى، ولن تفقده، بالمقارنة مع ما يشار إليه من التطور الهائل فى القطاع الخدمى من الاقتصاد العالمى. فلسوف تظل الصناعة * فى الدول المتقدمة هى التى تقود الابتكار ونمو الإنتاجية، وهى التى تقود الصادرات، وهى التى تمهد السبيل فى الاقتصادات النامية لرفع مستويات المعيشة. وهى على كل حال قطاع متنوع جداً، يضم العديد من الخدمات ويستخدم عديد المدخلات الخدمية، ولكن دورها فى خلق الوظائف يتضاءل عبر الزمن مع تقدم الاقتصادات باتجاه "النضوج" أو "التكهن" **Maturity**. وللتدليل على الأهمية المستمرة للصناعة التحويلية، فإن ناتجها حقق نمواً بحوالى 2.7% سنوياً فى الاقتصادات المتقدمة، و 7.4% فى "الدول النامية الكبيرة" – من مجموعة "بريكس" خاصة – وذلك خلال الفترة بين 2000 و 2007.

وفى حين لا تزيد مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية للاقتصادات المتقدمة عن 16% (عام 2010) ولا تسهم فى العمالة بأكثر من 14% (فى نفس السنة) فإنها أسهمت بحوالى 70% من الصادرات السلعية الإجمالية (مقابل 30% للقطاعات الأخرى)، كما قدمت 77% من إنفاق القطاع الخاص على "البحث والتطوير". وعموماً فإنه كلما سار الاقتصاد على معراج التقدم الاقتصادى، كلما قلّت المساهمة النسبية للصناعة التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى والتشغيل – بالمقارنة مع الخدمات – فى حين تميل أهميتها للتعظيم فى النمو لمجالات أخرى، وخاصة الإنتاجية والابتكار والتجارة الخارجية، حيث

¹⁾ James Manyika et.al (Mackensy Global Institute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensy Company Internet Site.)

(*) حيثما نشير إلى كلمة "الصناعة" فإننا نعنى فى هذا السياق : الصناعة التحويلية

أسهمت فى نمو الإنتاجية فى الاقتصادات المتقدمة خلال فترة 1995-2005 بنسبة 37% (مقابل 63% للقطاعات الأخرى جميعاً) ، وفى نمو القيمة المضافة - خلال فترة 2000-2010 بنسبة 20% ⁽¹⁾ .

أما من حيث هيكل الصناعة التحويلية ، فإنه يمكن - حسب المصدر المذكور آنفاً - تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية ، تختلف فيما بينها من حيث : مدى كثافة البحث والتطوير ، وكثافة العمل ، وكثافة رأس المال ، وكثافة الطاقة ، وكثافة التجارة ، وتكثيف القيمة-value-density ، وهى موضحة فى الشكل التالى ⁽²⁾ :

⁽¹⁾ مرجع سابق .
⁽²⁾ مرجع سابق .

هيكل الصناعات التحويلية في العالم عام 2010

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
أولاً: صناعات الابتكار العالمي الموجه للأسواق المحلية (34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعات التحويلية في العالم في عام 2010)	1- الكيماويات 2- العربات ووسائل النقل الثقيل وقطع الغيار 3- معدات النقل الأخرى 4- الآلات الكهربائية 5- الآلات والمعدات والأجهزة	✓ (مرتفع) ✓ ✓ ✓ ✓	منخفض	✓		✓ ✓ ✓ ✓	✓ ✓ ✓ ✓
ثانياً: النشاط الصناعي على المستوى الإقليمي (28% من القيمة المضافة الصناعة التحويلية العالمية)	5- منتجات المطاط واللدائن 6- المنتجات المعدنية المصنعة 7- الأغذية والمشروبات والتبغ 8- الطباعة والنشر	إلى حد ما ✓ ✓ ✓	إلى حد ما ✓ ✓ ✓	✓	✓ إلى حد ما -		
ثالثاً: السلع كثيفة الطاقة والموارد الطبيعية (22% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	6- المنتجات الخشبية 7- تكرير البترول ، وفحم الكوك، و الطاقة النووية 8- الورق ولب الورق 9- المنتجات القائمة على المعادن 10- المعادن الأساسية	--	✓ - - -	إلى حد ما - - ✓	✓ ✓ ✓ ✓ ✓		

(أ)

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
رابعاً : تكنولوجيات عالمية وصناعات محفزة للابتكار (9% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	1-الحاسبات والمعدات المكتبية 2-أشباه الموصلات والإلكترونيات 3-المعدات الطبية والبصرية والأجهزة الدقيقة	√ √ √		√ إلى حد ما -		√ √ √	√ √ √
خامساً : السلع كثيفة العمالة 1-المنسوجات والملابس والجلود . 2-الأثاث ، الجواهر (المعادن الثمينة) ، الألعاب ، أخرى . (7% من القيمة المضافة)			√ كثيفة العمالة √		-	√ كثيفة التجارة √	- -

(ب)

يتبين من الشكل السابق للمجموعات الصناعية الخمسة مرتبة تنازلياً حسب الحصة النسبية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية الإسمية للصناعة التحويلية العالمية عام 2010 ، أن أكبر مجموعة من بينها هى مجموعة صناعات الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية فى مختلف دول العالم (Global Innovation for local Markets) ، حيث تقدم 34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية فى العالم ، وهى تتكون من عدة مجاميع فرعية متنوعة ، تشمل : الكيماويات بما فيها الأدوية ، ووسائل النقل على اختلافها ، والمجموعة الفرعية للآلات والمعدات والأجهزة . وتتفاوت كثافة مكوّن "البحث والتطوير" R&D من صناعة إلى أخرى ، ولكنها جميعاً تعتمد على تدفق منتظم للابتكارات ، وللمنتجات والعمليات الإنتاجية.

أما المجموعة الثانية من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة فهى صناعات المعالجة والتجهيز (28%) وغالباً ما يتم إنتاجها وتسويقها داخل أقاليم محددة حيث لا تتم المتاجرة فيها على نطاق واسع ، وتقام بالقرب من الأسواق ومصادر المواد الأولية لتفادى تكاليف النقل المرتفعة ، ولذا يطلق عليها "صناعات التجهيز الإقليمى Regional Processing" . وهى وإن كانت لا تتسم بارتفاع مكوّن "البحث والتطوير" ، إلا أنها مؤتمتة بدرجة عالية ، وتتراوح بين السلع الغذائية المصنّعة ، ومنتجات المطاط واللدائن ، والمنتجات المعدنية المصنّعة (مثل الهياكل المعدنية لوسائل النقل والآلات والمعدات) بالإضافة إلى صناعة الطباعة والنشر .

وتلى ذلك ، المجموعة الثالثة ، أى صناعات السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والموارد الطبيعية Energy-/Resource intensive commodities ، وتقدم 22% من القيمة المضافة ، وتشمل كلا من صناعات الطاقة (تكرير البترول ، وفحم الكوك ، والطاقة النووية) والمعادن الأساسية (الحديد والصلب والألومنيوم) والمنتجات القائمة على المعادن أو ما يقال لها "الصناعات المعدنية غير التعدينية" (كالأسمت والزجاج) ، وصناعة الورق ولب الورق ، والأخشاب . وجميع هذه الصناعات "كثيفة الطاقة" ، وعالية المتاجرة highly tradable وإن كانت مرتبطة بالقرب من أسواق البيع نظراً لارتفاع تكاليف النقل.

أما المجموعة الرابعة فهى ما يطلق عليها "صناعات التكنولوجيا العالمية" Global Technology Industries (9% من القيمة المضافة) وتقع فى نطاق سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT-C ، وتتركز فى الحاسبات والهواتف النقالة ، والأجهزة الإلكترونية ، والمكونات الإلكترونية الدقيقة . وتتسم صناعات هذه المجموعة بارتفاع كثافة "البحث والتطوير" ، وتدخل فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، إذ تشجع "كثافة القيمة المخترنة"

على تحمل نفقات النقل الاقتصادية عبر الحدود البعيدة من مواقع الإنتاج إلى أسواق البيع فى مختلف مناطق العالم .

أما المجموعة الأخيرة فهى صناعات السلع كثيفة العمالة والداخلية فى التجارة – Labor intensive tradables وتقدم 7% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية العالمية ، وأبرزها المجموعة الفرعية للمنسوجات والملابس ، وتتسم بالدخول فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، وبانخفاض تكلفة العمل ، مما يدفع إلى انتقال المصانع المنتجة إلى حيث تتوفر ميزة العمل الرخيص عبر العالم .

ملاحظات أساسية :

مما سبق يمكن استخلاص عدة ملاحظات أساسية أهمها :

3- إن مجموعتين من بين المجموعات الخمسة ، وهما الأولى والثانية من القائمة السابقة، أى صناعات الابتكار العالمى ، وصناعات التجهيز ، تقدمان قرابة الثلثين من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، بينما أن المجموعتين الرابعة والخامسة (صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، والصناعات كثيفة العمالة) واللتين تقفان على طرفى نقيض من حيث المكون المهارى ، يقدمان معاً نحو 1/6 القيمة المضافة الصناعية . أما المجموعة الثالثة (السلع كثيفة الطاقة والموارد) فتقع موقعاً وسطاً ، من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة العالمية للصناعة (أكثر من 1/5 بقليل) .

4- من حيث نمط التخصص الإنتاجى العالمى ، تحقق الاقتصادات المتقدمة الريادة فى مجموعة : (الابتكار العالمى للأسواق المحلية) حيث حققت فائضاً تجارياً بمقدار 726 بليون دولار عام 2010 ، بينما تقل تنافسيتها فى مجموعة (السع كثيفة العمالة) حيث حققت فى نفس العام عجزاً بمقدار 342 بليون دولار ، مقابل ارتفاع تنافسية الاقتصادات النامية فيها . وتتقاسم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية (الكبيرة) مجموعة السلع كثيفة الطاقة والموارد ، ومجموعة صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، مع اختلاف فى درجة التعميق الصناعى والعلمى – التكنولوجى بينهما . فأين الموقع المنتظر لمصر من صيغة التخصص الإنتاجى الصناعى الدولى المذكور ؟

بيد أن التوسع المصرى المحتمل فى المجموعة الرابعة عموماً ، والمجموعة الفرعية للإلكترونيات وأشباه المُواصلات خصوصاً ، يتطلب عدة شروط ، وخاصة فيما يتعلق بمكون "البحث والتطوير" ، والقدرة على الابتكار ، ومستوى تكلفة عنصر العمل .

5- وأخيراً ، نصل إلى مجموعة السلع كثيفة العمالة ، ونخص بالذكر منها : المنسوجات والملابس ، والجلود . ومن الثابت ، وفق الدراسات الموثقة ، أن مصر تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية ، فى مجال المنسوجات والملابس .

ثانياً : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات الراهنة المحددة لهيكل الطلب على السلع المصنّعة - على المستوى العالمى - فى ثلاثة أبعاد رئيسية: تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب، انطلاقاً من نصيبها المتزايد فى الاستهلاك العالمى ، وظاهرة "تجزؤ الطلب" ، ثم تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع . وفيما يلى نستعرضها تباعاً :

- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى تمثل الاقتصادات النامية ، بدرجة متزايدة ، قوة متعاظمة فى السوق الدولية ، وتدفع هذه القوة أساساً من تيار الاستهلاك . وقد اقترحت بعض الدراسات ، أن هناك شريحتين عريضتين فى المجتمع : "الشريحة المستهلكة" وتضم عدداً من الشرائح الاجتماعية الفرعية التى يتوفر لديها الدخل الكافى لاستهلاك السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية (والكمالية) بدرجات مختلفة ، و "الشريحة غير المستهلكة" التى تقع على "حد الكفاف" أو ما دونه ، بما لا يسمح باستهلاك السلع والخدمات التى تجاوز الحد المذكور .

وطبقاً لبعض التقديرات فإن سكان العالم فى سنة 1950 (والبالغ عددهم 2.5 مليار نسمة) وقع منهم 0.3 مليار إنسان فقط ضمن الشريحة المستهلكة من السكان ، بينما كان 2.2 مليار نسمة خارج دائرة الشريحة المذكورة ، غالبيتهم الساحقة فى المناطق "المتخلفة اقتصادياً" من العالم حينئذ . وفى عام 2010 بلغ تعداد سكان المعمورة 6.8 مليار نسمة ، منهم 2.4 مليار إنسان فى عداد "الشريحة المستهلكة" ، و 4.4 مليار إنسان فى "الشريحة غير المستهلكة" ، وبلغ حجم الاستهلاك العالمى 38 تريليون دولار ، منه 26 تريليون دولار فى الاقتصادات المتقدمة ، و 12 تريليوناً فى الاقتصادات النامية . ويتوقع فى عام 2025 أن يبلغ حجم الاستهلاك العالمى 64 تريليون دولار ، منه 34 تريليون فى الاقتصادات

المتقدمة ، و 30 تريليوناً فى الاقتصادات النامية ⁽¹⁾ . أى أنه يتوقع أن تتزايد قيمة الاستهلاك فى البلدان النامية من 12 تريليون دولار عام 2010 إلى 30 تريليون عام 2025 ، و أن تزيد حصتها فى إجمالى الاستهلاك العالمى من أقل من 1/3 فى العام الأول إلى أقل بقليل من 1/2 فى العام الأخير . وهكذا يشهد الطلب العالمى تحولاً باتجاه الدول النامية ، باضطراد ، وخاصة بالنظر إلى أنه يقدر بحلول عام 2025 أن تسهم البلاد النامية بحوالى 70% من الطلب العالمى على السلع المصنعة بالذات .

ونشير هنا بصفة خاصة إلى "الاقتصادات النامية الكبيرة" وفى مقدمتها الصين والهند ، إلى جانب روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ، وغيرها ، ويضاف إليها عدد مما يسمى "بالأسواق الناشئة" كما هى الحال بالنسبة لإندونيسيا وفيتنام ، وغيرهما من أسواق أصغر حجماً بالمقياس الاقتصادى ، ولا ننسى أسواق عدد من الدول العربية المنتجة للبترول ، وخاصة فى منطقتى الخليج والمغرب العربى .

ويقودنا ذلك إلى أهمية إعادة هيكلة التجارة الخارجية المصرية ، بما فيها تجارة الصادرات ، باتجاه الأسواق النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والى تتجه إلى استيعاب شطر متعاظم من التجارة السلعية والخدمية العالمية .

ويتمثل المدخل المناسب لإعادة الهيكلة الإقليمية للتجارة المصرية فى إعطاء أولوية للتعامل مع التجمعات الاقتصادية التى تنضوى مصر تحت عضويتها بالفعل ، وأولها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" فى إطار جامعة الدول العربية ، تليها "منطقة كوميسا" - السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا - بالإضافة إلى "مجموعة الدول الثمانى الإسلامية" .

ونظراً لتعاظم المنافسة فى الأسواق الدولية ، فإنه يلزم التركيز من جانب صانع القرار للتجارة الخارجية المصرية على تسويق السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والتنافسية المرتفعة ، وخاصة فى المجالات الصناعية المفتوحة على التجارة العالمية بطبيعتها بما فيها سلع مصنعة لم تطرق مصر أبوابها فى العالم النامى سوى بشكل أولى ، مثل الأدوية ووسائل النقل .

- ظاهرة "تجزؤ الطلب"

1- يمثل دخول البلاد النامية الموسع فى السوق الدولية ، عاملاً قوياً فى تشكيل هيكلية الطلب العالمى على السلع المصنعة ، مع التوقع بالتحاق نحو 1.8 مليار إنسان من إفريقيا وآسيا بركب الشريحة المستهلكة العالمية بحلول عام 2025 ، تضاف إلى الزيادة المحققة فى

¹⁾ James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,pp. 70-71 .

الفترة السابقة ، والتي ربما تشكلت كتلتها الرئيسية من نحو مليار إنسان فى الصين وحدها تضاعفت دخولهم خلال 12 عاماً فقط .

هذا التعداد السكانى الهائل المضاف إلى "الشريحة المستهلكة العالمية" من باطن العالم النامى يزيد بشكل جوهري من الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات ولدتها حمى العولمة ذات المنشأ الغربى و التى أعادت تشكيل أنماط الأذواق على امتداد المعمورة، وأعادت رسم خواص تكنولوجيا الاستهلاك والإنتاج ، وأطاحت إلى غير رجعة بالاقتصادات المكتفية بذاتها والمنكفئة على ذواتها طوال آلاف السنين، وربما أطاحت معها بمعالم مستقرة لقوميات ولغات عديدة .

ومع تنامى ظاهرة "التنميط" تلك ، وُجِدَت بحكم منطق "الديالكتيك" ظاهرة أخرى مقابلة أو نقيضة ، هى "التنوع" ، مما جعل بعض المنظمات الدولية (اليونسكو) ترفع شعاراً لنشاطها الثقافى العالمى : "الوحدة من خلال التنوع" . وقد استطل التنوع عبر مساحات التفاعل الاجتماعى الظاهرة ، كما تعمق عبر الأبعاد غير الظاهرة للتكوينات الاجتماعية ، لينتج "عودة إلى الذات" أخذت فى بعض مظاهرها صورة التعصب للانتماءات الاجتماعية الفرعية ، وذلك على مستوى الجماعة الإثنية واللغوية والتشكيلات الدينية والطائفية والمذهبية ، والتجمعات السلافية الصغيرة على مستوى العائلة والعشيرة والقبيلة .. إلخ .

وفى المحصلة ، حدثت ظاهرتان متقابلتان :

أ - إن كتلاً سكانية كبرى خرجت من قوقعة الاستعمار الذى أنتج "التخلف" إلى رحاب التحرر العام و "التنمية" ، ولكن ضمن قيود فرضتها العولمة الرأسمالية بقوانينها الرامية إلى "فتح الأسواق" عبر "التنميط" ، مما فرض زيادات هائلة فى الطلب على "سلع العولمة" ، وخاصة "السلع المعمرة" من الأجهزة المنزلية كالثلاجات وأفران الطبخ وآلات الغسل ، وأجهزة استقبال البث المرئى والمسموع، والأجهزة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة IT/C وفى مقدمتها الحاسبات المرتبطة بالشبكة العنكبوتية عبر الفضاء syper ، والهواتف النّقالة ، المدفوعة جميعاً بالتكنولوجيات عريضة النطاق وفائقة السرعة. High speed-Broad band Tec .

ب- إن ظاهرة التأكيد على الذات ، عبر التنوع المجتمعى "اللانهاى" ، بل والمغالاة فى ذلك ، أدت إلى نوع من "تجزؤ الطلب" Demand fragmentation لىواجه "التمايز" بين الشرائح الفرعية للمستهلكين ، مما يؤدى بالشركات المنتجة ووكالات التسويق والإعلان إلى الإمعان فى التكيف مع الأسواق المجزأة بدلاً من التوجهات

القديمة القائمة على التجميع الإجمالى للسوق . ويؤدى هذا إلى الظاهرة الثانية فى مجال تجزؤ الطلب .

2- توجه منتجى السلع المصنعة إلى مقابلة احتياجات الزبائن المباشرة ، ليس فقط من خلال الميل إلى إقامة مرافق الإنتاج - كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً - بالقرب من الأسواق، ولكن من خلال إنتاج السلع الموجهة لإشباع حاجات محددة ، لجماعات اجتماعية بعينها ، فى بيئات مختلفة من حيث خصائص المحيط الطبيعى والطقس إلى خصائص المحيط الاجتماعى بملامحه المميزة فى الإطار التاريخى - الحضرى ، وتقديم المنتجات اللازمة فى الوقت المطلوب بالضبط Just-in-time ، مع ملاحظة السرعة العالية لدورة حياة المنتج فى ضوء تزايد الميل إلى استبدال سلع الاستهلاك الشخصى -مثل الهواتف النقالة والسيارات - عبر فترات زمنية أقصر بكثير عما قبل . هذا التوجه نحو الزبائن Customization أخذ يطبع عملية الإنتاج والتسويق الصناعى بطابعها ، بدءاً من الخصائص المميزة للسلع الموجهة إلى الاستعمال الشخصى ، إلى الأدوية ووسائل النقل والانتقال ، وانتهاء بتصميم خطوط الطيران الإقليمية لشركات النقل الجوى العالمية .

فما دلالة تجزؤ الطلب بالنسبة لأسواق الصادرات المصرية ؟..

أ - إن دخول الكتل السكانية الجديدة من العالم النامى إلى سوق الاستهلاك العالمية، يفتح فرصاً للصناعة المصرية لتزويد الأسواق المعنية بالسلع المصنعة الداخلة بشكل موسع فى التجارة الدولية ، وفى مقدمتها "السلع كثيفة العمل" وخاصة المنسوجات والملابس ، وكذا فى سلع (الابتكار العالمى الموجه للأسواق المحلية) ، والتى وجدت بعض إمكاناتها التصنيعية المصرية فى وقت سابق ، وخاصة من خلال (قطاع الإنتاج الحبرى للسلع ذات الاستخدام المدنى)، كالسلع المعمرة الموجهة للاستعمالات المنزلية، وسيارات الركوب الصغيرة والحافلات.

ب- ليست الفرص فقط مما يفتحها تجزؤ الطلب العالمى ، ولكنه يطرح تحديات ، أبرزها ضرورة التحول من "الإنتاج الكبير" Mass production إلى الإنتاج القابل للتجزئة من أجل مقابلة الاحتياجات الناشئة لجماعات المستهلكين الجدد فى العالم النامى (وليست بلدان قارة إفريقيا مثل دولة البرازيل ، وهذه ليست مثل الصين أو الهند .. وفى كل منها تنوعات عديدة..)⁽¹⁾.

- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع

¹⁾ Ibid, p. 72 .

البعد الثالث من أبعاد التغير فى هيكل الطلب العالمى هو ذلك المتصل بتزايد أهمية الطلب على
العنصر الخدمى فى الصناعة التحويلية ، ممثلاً فى جانبين :

أ - الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج ، كالبحث
والتطوير R&D والتسويق والمبيعات ، والتعبئة والتغليف ، وخدمات ما بعد البيع ودعم
المستهلك ، وصيانة المعدات والأجهزة .

ب- المدخلات الخدمية المقدمة من المزودين والموردين والشركاء على اختلافهم ، مثل
اللوجستيات (النقل والتخزين .. الخ) وخدمات الهاتف والسفر من أجل ربط العاملين ضمن
شبكات الإنتاج المدوّلة ، والمصارف ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات . ويقدر أن الأنشطة
والمدخلات الخدمية تمثل ما بين 20 و 25% على الأقل من الناتج الصناعى التحويلي . غير
أن أكثر المجموعات الصناعية اعتماداً على الخدمات والمدخلات الخدمية هى مجموعة
صناعات (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) وأغلبها "السلع الرأسمالية والمعمرة" من
الآلات والأجهزة على اختلافها ، ووسائل النقل ، حيث تمثل أعمال الصيانة و "خدمة العملاء"
جانباً مهماً من النشاط الصناعى بالمعنى الواسع؛ ويقدر أن أعمال الخدمات بصفة عامة، بما
فيها الصيانة ، تمثل نحو 50% من إيرادات العمليات فى مجال الطيران مثلاً ، وأكثر من 30%
فى مجال السيارات ، ونحو 20% من الآلات الصناعية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصال ⁽¹⁾.

ويتجلى بروز العنصر الخدمى فى مواجهة عنصر الإنتاج السلعى بالمعنى المحدد فى النشاط
الصناعى ، أكثر ما يكون وضوحاً ، فى مجال التوظيف (العمالة والتشغيل) . وقبل أن تنتقل
إلى هذا الجانب ، نشير إلى الدلالة المتعلقة بالأهمية المتزايدة للعنصر الخدمى فى النشاط
التصنيعى بالنسبة للصناعة المصرية وصادراتها إلى العالم الخارجى ، وذلك بصفة خاصة من
حيث :

- 4- أهمية عنصر "البحث والتطوير" كعامل حاسم فى تنمية القدرة على الابتكار .
- 5- أهمية "خدمات ما بعد البيع" و "دعم المستهلك" ، وخاصة فى القطاع الفرعى لصناعة
الأجهزة المنزلية والآلات الصناعية ⁽²⁾ .
- 6- أهمية خدمات الصيانة والإصلاح للحفاظ على العمر الطبيعى للمعدات ضمن "دورة
حياة المنتج" .

¹⁾ Ibid, p.74 .

²⁾ أنظر :

- د. محمد عبد الشفيق عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ،
بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ،
أكتوبر 2007 .

وهذه الجوانب الثلاثة مفتقدة إلى حد كبير فى النشاط الصناعى المصرى بوجه عام .

ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع
المصنعة : نظرة مقارنة

1- الصادرات

تكشف بيانات التجارة الدولية (من واقع قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - أنكتاد - فى موقعها على شبكة الانترنت) ⁽¹⁾ والمقابلة بينها وبين بيانات التجارة الخارجية المصرية (من واقع البيانات المنشورة للبنك المركزى فى موقعه على الإنترنت) ⁽²⁾ - عن مجموعة من الحقائق الرئيسية التى نعرضها فيما يلى ، بادئين فى هذا المبحث بالصادرات الصناعية على أن يتلوه مبحث خاص بالواردات .

الصادرات الصناعية العالمية

- 1- تمثل المصنوعات معظم الصادرات السلعية على المستوى العالمى، بمعنى أن قيمة الصادرات من السلع المصنعة تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية العالمية من كافة المنتجات . فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات العالمية فى عام 2011 ، حوالى 18 تريليون دولار أمريكى ، وبلغت قيمة صادرات السلع المصنعة نحو 11.5 تريليون دولار ، بنسبة 64% تقريبا ، أى ما يلامس حاجز الثلثين ، مقابل أقل من 7 تريليون دولار للسلع الأولية بما فيها الوقود . ويؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن منتجات الصناعة التحويلية تمثل معظم الصادرات السلعية الكلية للاقتصادات الصناعية المتقدمة (70%) وتصل فى بعض الحالات إلى 80%، وهى حالة ألمانيا .
- 2- إن أكبر فئة سلعية من الصادرات الصناعية العالمية هى (الآلات والأجهزة ووسائل النقل) إذ تبلغ قيمتها 5.8 تريليون دولار ، بنسبة تجاوز 50% من الإجمالى ، وهى - كما سبقت الإشارة - إحدى المجموعات الفرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية التى أطلق عليها "معهد كينزى العالمى" (صناعات الابتكار العالمى الموجهة للأسواق المحلية) ، وتليها الفئة المفردة للمنتجات الكيماوية (1.9 تريليون دولار)

¹⁾ See :

UNCTAD STAT :

- Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .
- Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .
- Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .

²⁾ Central Bank of Egypt (Internet Site) .

وهذه أيضا تمثل مجموعة فرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية السابقة ، تليها فئة " المنسوجات والملابس " بقيمة 807.4 مليار دولار .

3- من حيث تقسيم الصادرات العالمية حسب كثافة عوامل الإنتاج ومستوى التكنولوجيا، فإن قاعدة البيانات الإحصائية للأكتاد تقسم القيمة الكلية (11.5 تريليون دولار) إلى أربع فئات سلعية :

أ - السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية (لعل أهمها "المنسوجات والملابس ، من جهة أولى ، و "الحديد والصلب" من جهة ثانية) وتبلغ قيمة صادراتها 1.6 تريليون دولار بنسبة 14% تقريبا من الصادرات السلعية العالمية .

ب- السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا (1.2 تريليون دولار) بنسبة 10.4% تقريبا .

ج- السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والتكنولوجيا (3.8 تريليون دولار) بنسبة 33% .

د- السلع ذات المستوى المرتفع من المهارة والتكنولوجيا (4.4 تريليون دولار) بنسبة 38.2% .

أهم الدلالات للاقتصاد المصرى والصادرات
يمكن استخلاص الدلالات الآتية بالنسبة للاقتصاد المصرى والصادرات المصنّعة :

1- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. ويشير هذا إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنّعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية ، وهو الذى لم يزد خلال فترة 2002/2011 عن 46.5% فى المتوسط⁽¹⁾ ، مقابل 70-80% فى الاقتصادات المتقدمة كما سبقت الإشارة . بل ويلاحظ أن نسبة الصادرات المصنّعة من اجمالى الصادرات المصرية قد تناقصت فى الأعوام الأخيرة بالذات ، وخاصة فى أعقاب أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات السلعية المصرية - حسب التقديرات الأولية للبنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 نحو 20.4 مليار دولار ، واستأثرت صادرات البترول الخام ومنتجاته المكررة بمبلغ 13,129 مليار دولار بنسبة 65.6% من الاجمالى ، مقابل 6.8 مليار دولار تقريبا للصادرات "غير البترولية" شاملة سلعاً أولية أخرى هى : الحبوب (157 مليون دولار) ، والقطن (135 مليون دولار) وباستنزلهما

⁽¹⁾ د. اجلال راتب وآخرون : الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013 ، ص 80 .

تكون القيمة المتبقية 6.5 مليار دولار تقريبا للسلع المصنعة بنسبة 32.5% تقريبا من اجمالي الصادرات ، بل وأقل من ذلك ، فى حال تم خصم قيمة الصادرات من الخامات المعدنية (الحديد والألومنيوم والنحاس) والداخلية فى التقدير الإجمالى للبنك المركزى للفئة السلعية (المعادن ومنتجاتها) .

2- إن السمة الغالبة على الصادرات المصنعة المصرية هى "السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية" ، والتي لا تزيد نسبتها فى الصادرات العالمية - كما رأينا - عن 14% بينما بلغت قيمتها ونسبتها فى مصر فى الفئتين الممثلتين لها كالتالى:

- غزل ومنسوجات قطنية ومنسوجات أخرى
1800 مليون دولار
(كالألياف التركيبية) وملابس جاهزة وأغطية
الأرضيات المنزلية .

- المعادن الأساسية ومنتجاتها
1700 مليون دولار

وتكون الجملة الفرعية لهاتين الفئتين 3500 مليون دولار ، تمثل 51% من السلع غير البترولية ، وباستنزال صادرات الخامات المعدنية، كما أشرنا، تكون النسبة أقل من ذلك قليلاً.

ولنا أن نفترض أن النسبة المتبقية من الصادرات المصنعة (49%) تشمل فى الشطر الأكبر منها سلعاً ذات مستوى منخفض من المهارة والتكنولوجيا وذلك فى إطار الفئات السلعية الثلاثة المتبقية وهى :

أ - الكيماويات بقيمة 2617 مليون دولار ، يقع أغلبها فى فئة الأسمدة (854 مليون دولار) ، والكيماويات العضوية وغير العضوية (750 مليون دولار) بينما يقع أقلها فى فئة (الأدوية) بقيمة 366.4 بليون دولار، ويفترض أن تمثل مستوى أعلى من المهارات والتكنولوجيا .

ب- الآلات والمعدات والأجهزة ، بقيمة 744.2 مليون دولار، ويتم النشاط الصناعى فيها على مستوى "التجميع" وليس التصنيع الأساسى للمكونات والأجزاء ، حيث يتم استيرادها مفردة أو مفككة قصد "التركيب" .

ج- وسائل النقل (سيارات الركوب ، مركبات أخرى..) بقيمة 277.3 مليون دولار، وهذه أيضا يتم النشاط الصناعى فيها على مستوى التجميع فقط ، إلى حد كبير.

.. هذا ، ويلاحظ بطريق المقابلة - كما سبقت الإشارة - أنه لا تزيد نسبة السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا فى بنية الصادرات العالمية عن 10.4% مقابل 71.2% للسلع ذات المستوى المتوسط والمرتفع من المهارة والتكنولوجيا .
ويؤكد ذلك أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات المصرية من حيث درجة التصنيع ، ومن حيث المكون المهارى وكثافة العنصر التكنولوجى المتطور.

2- الواردات

تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية للأكتاد ، كل ما يتعلق بالواردات العالمية ، ونختار من بينها ما يلي ، مع المقارنة مع ما يلزم من الحالة المصرية :
أولاً : من حيث الحجم الكلى والتركيب السلعى
بلغت قيمة الواردات العالمية من المنتجات المصنعة عام 2011 نحو 12.3 تريليون دولار، وهو ما يوضح أهمية الطلب العالمى المستمد من تزايد الاستهلاك، كما أسلفنا . ويقع تركيزنا فى هذا المجال على فئتين من الواردات العالمية ، نرى أن لهما أولوية فى مجال التوسع التصديري للسلع المصنعة من وجهة النظر المصرية : فئة الغزول والمنسوجات والملابس ، وفئة الآلات والمعدات والأجهزة، ونتناولهما تباعاً :

1- الغزول والمنسوجات والملابس

أ- القطن وغزوله : قبل أن ندلف إلى الفئة السلعية المركبة للغزول والمنسوجات والملابس ، نشير إلى إن الواردات العالمية من القطن - أهم الألياف الطبيعية فى العالم - بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار تقريباً . وتصدر مصر قطناً (حسب البيانات الأولية للعام 2011/2012) بمبلغ 135 مليون دولار، بالإضافة إلى غزول قطنية بقيمة 212.3 مليون دولار. ورغم الضآلة النسبية لهذه القيمة ، فإنها تأتى من تصدير " القطن طويل التيلة " ذى الجودة العالية ، وصاحب الطلب النوعي المميز على المستوى العالمى (Egyptian Cotton) . هذا بينما تقوم مصر باستيراد القطن الخام قصير التيلة ومتوسط التيلة ، والذي تقوم عليه الغزول السميكة التى تتواءم مع اتجاهات الإنتاج والاستهلاك العالمى السائدة ، وتتفق مع طبيعة آلات الغزل والنسيج التى صممتها وصنعتها الشركات عابرة الجنسيات ، لتتفق مع الحاجة الى القذف بتيار السلع اللانهائي من المنسوجات والملابس ، فى أقصر فترة زمنية ممكنة ، للوفاء باحتياجات الاستهلاك المتعاظمة لسكان المعمورة .

وقد استوردت مصر فى هذا المجال كميات من القطن الخام في عام 2012/2011 بقيمة 51.8 مليون دولار ، وغزولاً أو خيوطاً قطنية بقيمة 151.3 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للقطن وغزل القطن المستورد 203.1 مليون دولار . ورغم أن القيمة الكلية للصادرات من القطن الخام وغزول القطن (347.3 مليون دولار) تفوق قيمة الواردات بفائض مقدر بمبلغ 138.2 مليون دولار ، إلا أن تصدير القطن الخام وغزوله يفقد مصر قيمة مضافة محتملة أكبر ، وذلك في حالة ما إذا كان يتم تصنيع القطن طويلة التيلة محلياً وتصديره نسيجاً وملبساً الى الأسواق الأجنبية ، حيث يمكن احتجاز جانب مميز من السوق "للقطن المصرى" بحكم آلية تجزئة الأسواق التى أشرنا إليها آنفاً في معرض معالجة تغيرات الطلب العالمي .

ب- المنسوجات : لو استعادت مصر مكانتها في مجال إنتاج القطن طويل التيلة واستردت المساحات المحصولية المفقودة لأسباب متعددة أدت إلى انخفاض المساحة المزروعة وعدم نمو الإنتاجية بالمعدلات المحتملة ، فإنه يمكن توسيع الطاقة الإنتاجية للمنسوجات والملابس الجاهزة ضمن مزيج يتألف نسبياً مع التوجهات العالمية القائمة على توليفة معقدة من الألياف الطبيعية (من القطن والصوف والحريز) والألياف المصنعة من كل من الألياف التركيبية Synthetics والألياف السيلولوزية Cellulosics بحيث تحصل مصر على نصيب معقول من السوق العالمية المتسعة الى حدود مفتوحة.

ويشار في هذا السياق الى أنه، عدا صادرات القطن الخام والخيوط المغزولة ، فإن مصر (حسب بيانات 2012/2011) صدرت منسوجات قطنية بقيمة 576.1 مليون دولار ، وملابس جاهزة بنحو 739.1 مليون دولار ، وأليافاً تركيبية بقيمة 181.9 مليون دولار ، بالإضافة إلى أبسطة (سجاجيد) وأغطية أخرى للأرضيات بقيمة 170.2 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للمنسوجات والملابس الجاهزة المصدرة 1667.3 مليون دولار . وباستنزال قيمة الملابس تكون قيمة المنسوجات 928.2 مليون دولار .

فأين هذا من الأحجام الكبرى للطلب العالمي على المنسوجات والملابس ؟ فقد رصدنا من واقع البيانات التفصيلية من " الأنكتاد " واردات عالمية بقيمة تقارب 228.5 مليار دولار من بعض الفئات الفرعية للمنسوجات والتي يمكن للصناعة المصرية أن تتنافس فيها ، كما لا تزيد نسبة الصادرات المصرية من المنسوجات الى الصادرات العالمية المرصودة للفئات السلعية ذات الصلة عن 3.9% تقريباً ، وهذه النسبة يمكن زيادتها إلى حدود أعلى بكثير ، نظراً لارتفاع الميزة النسبية والتنافسية للمنسوجات والملابس المصرية .

2- الآلات والمعدات والأجهزة (عدا وسائل النقل)
تبلغ قيمة الواردات المصرية من هذه الفئة السلعية (كتقدير أولى لعام 2011/2012) 5800 مليون دولار منها - على سبيل المثال - 483 مليون دولار للفئة السلعية الخاصة بأجهزة استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني ومعدات الإرسال والاستقبال الهاتفية ، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الواردات العالمية المقدرة بنحو 600 مليار دولار لهذه الفئة السلعية. ولكن ارتفاع قيمة الواردات العالمية تشير إلى إمكانيات جَد واسعة لاستقبال سلع مصرية مصدرة لو أمكن توسيع طاقتها الإنتاجية إلى الحدود القصوى وبناء قدرات إنتاجية جديدة ، حيث لا تزيد الصادرات المصرية من السلع المَجْمعة على كل حال - عن 744.2 مليون دولار ، تتضاءل نسبتها لإجمالي الطلب العالمي (المقدر بقيمة الواردات) إلى حدود 1.2% .
بيد أن هذا يشير إلى نقطة بالغة الأهمية، نناقشها لاحقاً، وتتعلق بتوفر الطلب المحلي على المنتجات المستوردة من الفئة السلعية محل البحث (5800 مليار دولار بما يعادل أكثر من 40 مليار جنيه حسب سعر الصرف المقدر حالياً بنحو 7 جنيهات للدولار الأمريكي الواحد) وهذا ما يعرف بإحلال الواردات - فما الضير من البحث في إمكانية البدء بإنتاج شطر متزايد من السلع التي تحل محل الواردات من هذه الفئة - وغيرها ؟
وينقلنا هذا إلى ضرورة بناء مزيج فعال لسياسة تجارية نشطة تجمع بين إحلال الواردات وتطوير الصادرات، كما سنرى.

ثانياً : من حيث التوزيع الجغرافي والإقليمي :
لوحظ من بيانات الواردات العالمية المصنعة وغير المصنعة (عام 2011) البالغة قيمتها نحو 18.4 تريليون دولار أنها توزعت على النحو التالي :
*الاقتصادات المتقدمة 10.5 تريليون دولار
* الاقتصادات النامية 7.3 تريليون دولار
* ،، الانتقالية 0.6 تريليون دولار
ويتضح من ذلك أن الاقتصادات النامية باتت تشكل سوقاً قابلة لاستيعاب أكثر من 7 تريليون دولار ، وخاصة منطقة شرق آسيا التي أخذت وحدها 3.2 تريليون دولار تقريباً ، مقابل 1.2 تريليون دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا ، و 831 مليار دولار لمنطقة غرب آسيا التي تقترب في التعريف من " الشرق الأوسط " .
وقد نالت إفريقيا 562 مليار دولار وأمريكا الجنوبية 585 ملياراً بمجموع يزيد عن 1.1 تريليون دولار .

وهذا مما يؤكد أهمية إعادة توجيه مسارات الوصول للصادرات المصرية ناحية القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بدءاً من المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بدلاً من الوضع الحالي التي تستحوذ فيه أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على القسم الأكبر من الصادرات المصرية .

ويدعونا عجز الميزان التجاري ، وما يصاحبه من عجز متزايد في الموازنة العامة ، وكذا تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية ، إلى أهمية التفكير في سبل حقيقية لتخفيف العبء عن هاتيك الموازين ، من خلال تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، لارتفاع بمستواها من الحد الفعلي إلى الحد المتاح ثم إلى الحد الأقصى مستقبلاً ، ورفع مستويات الإنتاجية ، بمعدلات متزايدة عبر الزمن ، بهدف إنتاج شطر متزايد من بدائل المستورد ، وفق مخطط استراتيجي لإحلال الواردات الانتقائي . ونشير هنا إلى أهمية التركيز على قطاعات مختارة في الإحلال محل الواردات ، وتوسيع دائرتها باضطراد ، مع السعي إلى موازنة التصنيع بالزراعة وبالخدمات العلمية التكنولوجية ، وخاصة من أجل اللحاق بتيار " اقتصاد المعرفة " القائم على الابتكارات ، انطلاقاً من فروع صناعية رائدة في مقدمتها الصناعات الإلكترونية، ومع العمل على الانتقال المبرمج من المرحلة الأولى لإحلال الواردات في السلع الاستهلاكية والمعمرة ، إلى المرحلة الثانية لإحلال محل واردات السلع الوسيطة والرأسمالية .

ويثور التساؤل على المستوى العام : ما هي القاعدة الحاكمة لاختيار قطاعات إحلال الواردات في المجال الصناعي ؟

نقترح هنا القاعدة القائمة على مقارنة قيم الصادرات السلعية بقيم الواردات السلعية في الفئات السلعية المختلفة للمنتجات المصنعة ، لحساب معاملات تغطية الصادرات للواردات، ومن ثم تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للعجز، والمرشحة بالتالي لإمكان إدراجها في قائمة صناعات إحلال الواردات في المرحلة الأولى، والتي يتعزز اختيارها من خلال إعطاء أوزان نسبية معينة للمتغيرات المرتبطة بإمكانية التوسع الصناعي في القطاعات المختارة ، ومرونة الطلب المحلي الدخلية والسعرية.. الخ .

وفيما يلي نقدم مقارنة بين قيم الصادرات والواردات المصرية المصنعة في عدد من الفئات السلعية وفق البيانات الأولية من البنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 وذلك في البيان التوضيحي التالى :

مقارنة الصادرات والواردات المصنعة المصرية لعام 2012/2011 (بالمليون دولار)

الواردات	الصادرات	الفئة السلعية
2770.6	1935.1	1- القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى، والملابس الجاهزة ، منها : * منسوجات قطنية * ملابس جاهزة * ألياف تركيبية
735.5 994.0 717.1	576.1 739.1 181.9	
5497 2289.2 2034.5	2617 366.4 750.5	2- الكيماويات ، منها : • أدوية • كيماويات عضوية وغير عضوية وكربون
5800	744.2	3- الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها ، منها : *محركات ومولدات كهربائية ومحولات وأجزاؤها. *أجهزة منزلية ذات موتورات كهربائية. * أجهزة تكييف الهواء * ثلاجات منزلية ومجمدات (ديب فريزر) * أجهزة تليفزيون وراديو ومعدات إرسال واستقبال هاتفية * حاسبات وبرامج جاهزة
1027.2	42.0	
712.2	186.7	
226	57.2 18.1	
	71.5 160.9	
4240.2	277.3	4- المركبات والسيارات ووسائل نقل أخرى
5442.4	1704.6	5- المعادن الأساسية ومنتجاتها(الحديد الصلب ، الألومنيوم ، النحاس) ، منها : * حديد وصلب ومنتجاته
3668.4	748.4	

المصدر : Central Bank of Egypt, Internet Site .

تكشف الأرقام السابقة أن هناك فجوات واسعة متفاوتة بين الصادرات والواردات على النحو الآتي :

1- تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات في فئة (القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى وملابس جاهزة) خلال العام محل البحث (2011/2012) نحو 70% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في الفئة الفرعية للألياف التركيبية إذ تبلغ النسبة 25.3% . ويعنى هذا إمكانية تحقيق إحلال واردات في مجال الألياف التركيبية، بافتراض توافر الشروط الأخرى الضرورية على جانبي العرض والطلب .

2- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في (الكيماويات) 47.6% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في مجال الأدوية حيث تبلغ النسبة 16% فقط ، حيث يوجد (إحلال واردات كامن) يمكن إخراجها إلى حيز التحقق مع توفر الاشتراطات الضرورية .

3- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في فئة (الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها) نحو 12.8% مما يرفع مستوى التوقع لإحلال الواردات الكامن إلى حدود بالغة الارتفاع ، وخاصة في فئة المعدات الكهربائية (موتورات ومولدات ومحولات وأجزائها) حيث كانت النسبة ضئيلة جداً (4%) .

4- في فئة (وسائل النقل) بلغت النسبة محل البحث 6% فقط مما يرفع ضرورة وإمكانية إحلال الواردات المحتمل إلى حدود مرتفعة ، من خلال التصنيع المحلي لوسائل النقل ، بدء من مشروع " تصنيع سيارة مصرية " (علي غرار السيارة الهندية " مثلاً) . وقد جاءت البشرية أخيراً من معاودة العمل على إحياء نشاط (شركة النصر لصناعة السيارات) في منطقة " وادي حوف " قرب حلوان ، تحت إشراف وزارة الدولة للإنتاج الحربي ، والتي تدير تاريخياً عدداً من أهم الشركات في مجال التصنيع الأساسي والتجميعي للسلع الرأسمالية والإلكترونيات ، والإنتاج المتطور في مجال المنتجات الكيماوية .

5- في فئة (المعادن الأساسية ومنتجاتها) تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات 31% تقريباً ، وهي نسبة ترشح هذه الفئة لإحلال واردات ممكن ، وتتمثل أوسع الفجوات في الفئة الفرعية للحديد والصلب ومنتجاته ، حيث بلغت النسبة 20.4% ، وبذا تبدو أهمية التوسع في الإنتاج المحلي للحديد والصلب للاستغناء عن الواردات من المصادر الأجنبية . ولكن هذه المسألة لا بد أن يحوطها حذر شديد ، بفعل الخشية المستحقة من تجدد النزعة الاحتكارية في تلك

الصناعة ، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة تعديل قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " - القانون رقم 3 لسنة 2005 - وتطبيق قواعد عادلة للضريبة والدعم ، خاصة دعم الطاقة في هذا المجال المتّسم بارتفاع كثافة استهلاك الغاز الطبيعي بالذات .

.. من العرض التحليلي السابق ، تظهر أمانا إمكانية الدخول في إحلال الواردات الانتقائي - كمرحلة أولى وعلى سبيل الأولوية - في الصناعات الآتية ، بشرط مراعاة ما يلزم من المتغيرات الأخرى ، داخليا وخارجيا :

- | | |
|-----------------------|------------------|
| 1- الألياف التركيبية | 2- الأدوية |
| 3- المعدات الكهربائية | 4- السيارات |
| | 5- الحديد والصلب |

نظراً لأهمية بناء سياسة متكاملة للتجارة الخارجية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق مزيج متجانس من " إحلال الواردات " و " تطوير الصادرات " ضمن إستراتيجية شاملة للتجارة ، في إطار إستراتيجية تنموية أشمل .

الجزء الثانى تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية

يهدف هذا الجزء إلى التوصل إلى محددات دالة عرض الصادرات المصرية من الصناعة التحويلية ، هذه المحددات تشتمل على تأثير برامج مساندة الصادرات التحويلية التى قدمت علي مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام HS

لتغطية الفترة 1996-2011. وكذلك تأثير التغيرات في سعر الصرف الحقيقي والاستثمار وكذلك تأثير التطورات في الطلب المحلي وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية في مستويات الانتاج الصناعي .

وبالنظر إلى حقيقة أن حصة مصر من إجمالي الصادرات العالمية قد سجلت 0.17% في عام 2010-2011 فإن يبدو منطقياً أن نفترض أن صادرات الصناعة التحويلية المصرية تواجه منحنيات طلب مرنة لا نهائية (حيث سجلت الأسمدة حصة قدرها 1.95%، والخضروات الطازجة والمصنعة 1.48%، وسائل التوزيع الالكترونية 0.74%، النحاس 0.45%، والمفروشات 0.45% من اجمالي الصادرات العالمية لنفس البند ⁽¹⁾) هذا الاطار من التحليل يقوم على افتراض نموذج التجارة التقليدية Traditional Trade model دون تمايز في المنتج no Product differentiation ومن ثم ففي ظل الخضوع لافتراض مفهوم الدولة الصغيرة، وعدم وجود تمايز في المنتج يصبح اهتمامنا الرئيسي هو تقدير دوال عرض للصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

أولاً : النموذج المستخدم

يقع نموذج عرض الصادرات التحويلية داخل اطار نماذج التجارة الموجهة بالعرض، وتقدر بالشكل الدالي المفروض اللوغاريتمي الخطي، ويعتمد النموذج المستخدم في القياس علي الأفكار الأساسية لنموذج IFZAL ALI ⁽²⁾ .

وعليه فإن الدراسة المشار إليها آنفاً تعتمد على عدد من المتغيرات التابعة البديلة، فمن المعروف تقليدياً أنه يمكن استخدام موارد النقد الاجنبي المتولدة من الصادرات X كمتغير يعبر عن الصادرات .

وفي حالة اعتماد الصادرات على مكون استيرادي imported inputs ومن ثم فإن متغير الصادرات البديل يمكن أن يكون صافي النقد الاجنبي من متحصلات الصادرات (يمكن أن يعبر عنه بالقيمة المضافة بالعملة الأجنبية) وينطوي الاعتماد على فرضية الدولة الصغيرة Small Country أن أسعار الصادرات في السوق العالمي محددة خارجياً exogenously وعليه فالمتغير التابع يعبر عنه بدلالة الدولار وبالأسعار الثابتة .

وتمثل الربحية النسبية للبيع بين الأسواق العالمية والمحلية احد المتغيرات الهامة المؤثرة على حجم المعروض من الصادرات .

¹) UN, UNCTAD : HANDBOOK OF STATISTICS, MANUAL, 2012, Table 3.3.D, P.179 .

²) IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS : AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-2 (June 1987).

ويمكن التعبير عن الربحية النسبية بدلالة النسبة بين سعر الصادرات والسعر المحلي ، والقرار الذي يتخذه المصدر يعبر عن السعر التصديري بالعملة الأجنبية ووحدات العملة المحلية لكل وحدة نقد أجنبي يحصل عليها فعلياً .

وفيما يتعلق بالمتغير الذي يعكس نظام الدعم تتبني الدراسة المشار إليها آنفاً مفهوم سعر الصرف الفعلي ، EER والذي يقيس ما يتسلمه المصدرون لكل وحدة من النقد الأجنبي .

$$EER = R(1 + S) \quad (1)$$

حيث:

R تعبر عن سعر الصرف الاسمي ،

S هو معدل الدعم (رقم الدعم لكل تصدير)

وتستخدم نفس الدراسة المشار إليها آنفاً سعر الصادرات (المحدد خارجياً) وسعر الصرف الفعلي كمتغيرين ملائمين للتعبير عن السعر الذي يتسلمه فعلياً المصدر.

وتعتبر نفس الدراسة أن السعر المحلي الملائم سيعتمد على فرضية الاستبدالية بين السوق التصديري والسوق المحلي الذي تباع فيه منتجات الصناعة التحويلية وعليه فإن السعر المحلي المستخدم هو سعر منتجات الصناعة التحويلية RM في السوق المحلي ، ومن ثم فإن متغيرات السعر النسبي هي :

$$RM = \frac{R(1 + S)PX}{PM}$$

$$RY = \frac{R(1 + S)PY}{PY}$$

حيث :

PX : تشير إلى سعر الصادرات

PY : تشير إلى السعر المحلي للمنتجات غير المصدرة

ومن ثم فإن الربحية النسبية ستتحسن لو أن السعر العالمي للصادرات وكل من سعر الصرف الاجنبي الرسمي أو معدل إعانة الصادرات تتزايد أو أن السعر في السوق المحلي يتناقص .

ولأغراض مساعدة متخذ القرار من الأهمية بمكان اختبار افتراض أن صادرات الصناعة التحويلية تستجيب بشكل مختلف للتغيرات سواء في سعر الصرف الحقيقي أو للتغيرات في الدعم (إعانة الصادرات) ولذلك فضلت الدراسة المشار إليها آنفاً فصل التغيرات في سعر

¹ (هذا المقياس مختلف عن EER الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف الدولة مقابل كل الدول الأخرى .

الصرف الحقيقي عن التغيرات في دعم الصادرات ومن ثم تم التعبير عن متغير السعر النسبي بدلالة مكونين $RRM(RYY) \& S$. ويمثل سبب عدم التماثل أن دعم الصادرات في الهند يشتمل على العديد من المكونات (رد أعباء الدورباك ، ائتمان الصادرات وإعانات التصدير) وتقوم به جهات مختلفة عند مستويات مختلفة من الكفاءة . وعليه فإن تذبذب هذه المكونات من شأنه مع تأخر التخصيص والانفاق المبطل أن تختلف فيه نظرة المصدرين لتأثير كل من عناصر الدعم وسعر الصرف . ومن ثم فإن الفروق في استجابة عرض الصادرات ربما يكون راجع لشكل المسار الانتقالي المؤقت **Transitory** لدعم الصادرات .

كذلك فإنه بالنسبة لاقتصاد ينمو فإن دالة عرض الصادرات نفسها ربما تنتقل عبر الزمن . ولكي نميز بين الانتقالات والتحركات عبر دالة العرض (دالة إمكانيات الإنتاج) يتعين تحديد الطاقة التصديرية . فبعض الدراسات أمثلة : دراستي **Halevi** ، وكل من **Goldstein and Khan**⁽¹⁾ تنظر إلى متغير الانتقال أو التحول **Shift** عبر دالة إمكانيات الإنتاج بشكل مختلف .

فبينما ذهب **Halevi** إلى استخدام رصيد رأس المال ، كمتغير تقريبي يعبر عن متغير الانتقال وذلك باعتبار أن التغيرات في رصيد رأس المال تنطوي على تغيرات في الإنتاج المحتمل أو الكامن ، فقد استخدم كل من **Goldstein and Khan** الإنتاج كمتغير تقريبي يعبر عن متغير الانتقال أو التحرك **Shift Variable** . لذلك استخدمت الورقة المعنية - التي تمثل إطاراً لقياس لدالة عرض الصادرات التحويلية المصرية كلا المتغيرين بالإضافة إلى فصل تأثير متغيري الاتجاه **Trend** والدورات الاقتصادية **business cycles** في قطاع إنتاج الصناعة المحلية الهندية حيث كان الاعتقاد سائداً بأن صادرات الصناعة التحويلية هناك قد أدت أداءاً حسناً في سنوات الكساد **recession years** .

قامت الدراسة المشار إليها بتجربة تقدير نسخ مختلفة من المعادلات لتقدير دوال عرض الصادرات . ففي الصياغة التقليدية لدراسة عرض الصادرات يتم إيجاد علاقة بين كمية الصادرات المعروضة X^s وكل من السعر النسبي للصادرات RM والطاقة الإنتاجية المحلية في الحالة الأولى هي **Capital stock k** لقطاع الصناعة التحويلية .

وبدلالة **log linear** يمكن التعبير عن المعادلات بالشكل التالي :

$$\ln X_t^s = a_0 + a_1 \ln RM_t + a_2 \ln k_3 \quad (1)$$

¹⁾ HALEVI, N. "Effective Devaluation and Exports : Some ISSUES in Empirical Analysis with Illustration from Israel", Economic , Vol.39, No.115, 1972 .
Gold STEIN, M., and KHAN, M.S. "The Supply and Demand for Exports; A Simultaneous Approach" Review of Economics and Statistics, Vol. 60, No.2, 1978 .

وعليه يتوقع عندما يزيد سعر الصادرات بالنسبة للأسعار المحلية يصبح الانتاج أكثر ربحية ويتجه المنتجون لمزيد من عرض الصادرات ، ومن ثم يتوقع أن تكون اشارتى a_1 & a_2 موجبة ، ويتم تقدير المعادلة (1) فى ظل افتراضين :

أولاً : إن المصدرين يتحركون على منحنى العرض الخاص بهم ولذلك فالعرض يتساوى

$$X_s = X$$

ثانياً : أن مرونة الطلب السعرية على الصادرات لا نهائية المرونة .

ولذلك فإنه يمكن تحديد دالة عرض صادرات مماثلة لمعادلة (1) ولكن بدلالة القيمة الاتجاهية لكمية الصادرات ونتاج الصناعة التحويلية :

$$\ln X_t^{*s} = b_o + b_1 \ln RM_t + b_2 \ln O_t^* \quad (2)$$

حيث تشير علامة star إلى القيمة الاتجاهية أو المحتملة للمتغير ، ومن ثم يتوقع أن يكون معاملى b_1 & b_2 موجبين . كذلك ترتبط الانحرافات فى العرض التصديرى الفعلى عن العرض المحتمل أو الكامن للصادرات بالانحرافات بين الانتاج الفعلى للصناعة التحويلية عن الانتاج المحتمل بالمعادلة التالية :

$$\ln X_t^s - \ln X_t^{*s} = b(\ln O_t - \ln O_t^*) \quad (3)$$

حيث $\gamma > 0$

وبإجراء التعويض بين المعادلتين (2) ، (3) نستطيع الحصول على المعادلة التالية :

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RM_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_2 \ln O_t^* \quad (4)$$

ويشير معامل γ إلى الأثر الدورى cyclical effect بينما يشير b_2 إلى الأثر الاتجاهى Trend effect ، ويمثل الفرق بين الانتاج الفعلى والمحتمل أو الإنتاج الاتجاهى كمتغير يعكس الفرق بين الانتاج الفعلى والمخطط ، ويفسر باعتباره مقياس لفائض الطاقة الإنتاجية excess capacity .

وبمحاولة اختبار فرضية استجابة صادرات الصناعة التحويلية للتغيرات فى سعر الصرف الحقيقى وللتغيرات فى دعم الصادرات يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1) ، (4) على النحو التالى :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln RRM_t + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RRM_t + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

وتتبع الدراسة الحالية نفس المنهجية المستخدمة فى النموذج الهندى وبالأخص معادلتى (5)، (6) ولكن مع بعض الاختلاف :

أولاً : تم استبعاد متغير السعر النسبى للصادرات التحويلية (أسعار الصادرات مقارنة بالأسعار المحلية) وذلك لصعوبة توافر سلاسل زمنية على مستوى الصادرات التحويلية وتفصيلاتها وفقاً لتصنيف الصادرات HS تعبر عن متوسط أسعار الوحدة للصادرات export unit value indices أو متوسط تكلفة وحدة العمل ⁽¹⁾ فى الصناعة التحويلية وفروعها unit labor cost Indices . ولذلك استعاضت الدراسة الحالية عن متغير السعر النسبى بتكوين مؤشر لسعر الصرف الحقيقى (دولار معبراً عنه بوحدات من الجنيه المصرى) ⁽²⁾ المحسوب منذ عام 1995 وحتى 2012 واعتباره مؤشراً تقريبياً لتنافسية صادرات الصناعة التحويلية على اختلافها .

وبالتالى تصبح المعادلات على النحو التالى ⁽³⁾ :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln EX + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln Ex + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln Q_t - \ln Q_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

ثانياً : تم استخدام قيمة المساندة بالجنيه لكل دولار صادرات للتعبير عن دعم الصادرات ، جدول رقم (3) بالملحق .

ثالثاً : لتكميش الصادرات التحويلية على المستوى الاجمالى وعلى مستوى التقسيمات المختلفة (المعبر عنها بدلالة الجنيه المصرى) جدول رقم (4) بالملحق .

¹ توجد مشاكل فنية ومنهجية تتبع من الفروق فى منهجية وطريقة حساب مؤشرات الأرقام القياسية لقيمة الوحدة للصادرات Unit values وأسعار الجملة . لهذا السبب فإنه فى ظل نموذج يعبر عن المرونة للأسعار الحقيقية يتوقع أن تكون هذه المرونة متحيزة وتخفض لسوء التحديد misspecification .

² والمنهج المستخدم فى قياس مؤشر سعر الصرف الحقيقى ليس مناظراً تماماً لمكافئ القوى الشرائية فتضخم الدولار قد استخدم بدلاً من تطوير معامل تقدير يأخذ فى اعتباره معدلات التضخم لشركاء التجارة مرجح بالأوزان النسبية لحصص التجارة المخصصة لكل منهم ، وكان من المفروض استخدام مفهوم مؤشر سعر الجملة حيث هو أكثر المؤشرات تمثيلاً لتحركات الأسعار للسلع المتداولة دولياً من مؤشر سعر المستهلكين وهناك مشكلة رئيسية فى مقياسنا وهو أنه يستبعد التغيرات فى قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى فتخفيض الدولار مقابل العملات الأخرى يعنى تخفيض للجنيه المصرى أيضاً ، كما ذكرنا سابقاً .

³ تم الاستعاضة عن متغير الرصيد الرأسمالى capital stock بصافى التكوين الرأسمالى للصعوبات التى نكتنف تقدير الرصيد الرأسمالى على مستوى الصناعة التحويلية وأفرعها باستخدام طريقة المخزون الدائم perpetual inventory method . من الناحية الأخرى استخدم QB للتعبير عن متغير الانتاج الاتجاهى وهو مماثل فى مضمونه تماماً Q_t^* .

قمنا بإعادة تبويب الصادرات التحويلية تصنيف HS ملحق رقم (1) لكى تكون مناظرة للأرقام القياسية لأسعار الجملة مقسمة على حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1996-2011 ولسنة أساس 2000/1999 (والتي تم الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) التى استخدمناها فى التكميش لنحصل على قيمة للصادرات (وليس كمية الصادرات التحويلية) بأسعار ثابتة بالجنيه ولسنة أساس 2000/99=100 . هذا مع ملاحظة أننا واجهنا مشكلة فنية وهى وجود سلاسل زمنية متقطعة - وغير متصلة حتى عام 2012 - احدهما للأرقام القياسية لأسعار الجملة 1996 حتى 2007 وهى لا تختلف فى تغطيتها وتقسيماتها كثيراً عن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التى تم تركيبها حديثاً بالاتفاق مع جهات دولية والتي تغطى الفترة 2006 حتى 2012 ، لذلك تم تمهيد بيانات السلسلتين للحصول على سلسلة واحدة تقريبية لأسعار الجملة لسنة أساس 2000/99 (باستخدام برنامج Excel) . وعليه يتعين اعتبار هذه البيانات الممهدة تقريبية وتشوبها بعض العيوب الفنية ولكننا اضطررنا إلى استخدام هذه السلسلة لتكميش كل متغيرات النموذج سواء الصادرات أو صافى التكوينات الرأسمالية (الاستثمار) أو الإنتاج سواء على المستوى الاجمالى أو على مستوى فروع النشاط .

ثانياً : النتائج التطبيقية

قبل التعرف على المنهجية المستخدمة فى تقدير نماذج عرض الصادرات التحويلية المصرية وفروعها المختلفة وفقاً لتصنيف HS للصادرات وللاعتبارات سالف الذكر ، يجب الإشارة إلى مدى ملائمة استخدام نموذج وحيد المعادلة للتعبير عن جانب العرض على تلك الصادرات التحويلية دون الوقوع فى خطأ التحيز الآنى .

ونظراً لأن المتغيرات التى لدينا هى متغيرات اقتصادية فإن معظم سلاسلها الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وعدم السكون وبالتالي فإن ذلك يترتب عليه ظاهرة الانحدار الزائف Spurious regression الذى يعنى أن وجود اتجاه عام trend فى السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يودى إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها بالتالى نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها حيث يتم ذلك باستخدام جذر الوحدة الذى يعرف باختبار ديكى فولر Dickey Fuller وفى حالة وضوح عدم استقرار جميع المتغيرات المستخدمة فى التقدير (حيث أن قيم t المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبأخذ الفروق الأولى واتضح أنها جميعها أصبحت مستقرة (أى لا تحتوى على جذر الوحدة) أى أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5% مستوى معنوية ، ومن ثم فإن كافة المتغيرات تكون متكاملة من

الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ باستخدام أنجل جرانجر Test Engle – Granger for Co integration ، ويمكن الاستنتاج في هذه الحالة أن علاقة التكامل المشتركة بين الصادرات التحويلية والمتغيرات مثل سعر الصرف الحقيقي ، صافي التكوين الرأسمالي ، الدعم التصديري ، (الإنتاج – الإنتاج المتوقع أو المحتمل أو الاتجاهي) ، الإنتاج الاتجاهي هي علاقة طويلة الأجل long – run relation ship ومن ثم فإن المرونات المقدرة هي مرونات في الأجل الطويل (long – run specification) ، ويمكن تقدير المرونات في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ ⁽¹⁾ .

يختص هذا الجزء بتقدير مرونات صادرات الصناعة التحويلية بفروع نشاطها المختلفة وفقاً للأسلوب المشار إليه آنفاً . حيث يعرض جدول رقم (4) تقديرات المرونات في الأجل الطويل لصادرات الصناعة التحويلية بأفرع نشاطها المختلفة ، ويوضح الجدول قيم المعلمات (المرونات) المقدرة وأسفلها احصاء t بالإضافة إلى معامل التحديد المعدل R^2 ، احصاء Durbin- Watson ، واحصاء F ، والاحتمالات P . والجدير بالذكر أن مبررات استخدام المتغيرات المستخدمة في التقديرات قد أُشير إليها سابقاً ، وكذلك مصادر البيانات وبعض التفاصيل الأخرى في جداول الملحق .

¹ (وحول خطوات اختبار استقرار وسكون المتغيرات وتقدير المرونات لصادرات إجمالي الصناعة التحويلية يمكن الرجوع لملحق الدراسة الحالية ملحق رقم (6) .

تشكر مؤلفة الدراسة الحالية الفريق المعاون الباحث دكتور/ سيد دياب الذي قام بتقدير المرونات لمعادلات النموذج على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية وفروعها باستخدام طريقة التقدير المنوه عنها في متن الدراسة ، وكذلك الدكتورة / عزة نصر فؤاد لمساهمتها في التغلب على المشاكل الفنية لقواعد البيانات وأيضاً أ. معالي السماحي ، أ. دعاء شعراوي لما تكبدوه من مشقة في جمع البيانات ووضعها في ملفات Excell .

جدول رقم (11) تقديرات مروونات صادرات الصناعات التحويلية بفروعها

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-1	الصناعات التحويلية	ln X	17.667	0.387	0.063				0.380	0.139	0.098	0.691
			5.138644	-0.311	-0.332							
		ln X	17.491	0.370	0.111	0.055			0.654	0.403	0.685	0.058
			5.235456	-0.306	-0.592	1.359						
		ln X	27.79	0.144		0.054	-0.667		0.811	0.343	0.960	0.044
			2.393248	-0.121		1.380	-1.040					
		ln X	27.297	-2.339		0.024	-0.357	1.080	0.949	3.058	56.060	0.000
			9.066537	-6.713		2.307	-2.127	13.469				
-2	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	ln X	15.07	-1.109	0.090				0.129	0.299	1.037	0.380
			8.181115	-0.912	1.303							
		ln X	10.366	-1.069	0.065	0.323			0.353	0.452	2.369	0.118
			3.756573	-0.982	1.031	2.125						
		ln X	13.35	-1.147		0.230	-0.044		0.352	0.770	2.356	0.119
			3.304316	-1.032		1.198	-1.018					
		ln X	18.645	-2.722		0.088	-0.007	0.978	0.938	2.878	45.187	0.000
			13.35854	-7.016		1.385	-0.472	10.623				
-3	صناعة المنسوجات والغزل والنسيج	ln X	17.93	-4.230	0.081				0.477	0.701	5.939	0.015
			9.593255	-3.430	1.143							
		ln X	17.989	-4.233	0.081	-0.003			0.478	0.711	3.656	0.044
			8.0422	-3.296	1.077	-0.053						
		ln X	17.684	-3.587		0.002	0.022		0.437	0.524	3.365	0.052

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				In EX	In K	In Q – QB	In QB	In SUB				
			8.02255	-2.740		0.042	0.632					
-4	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة	In X	20.486	-5.692		-0.007	-0.023	4.407	0.873	2.023	20.634	0.000
			17.45503	-7.847		-0.290	-1.224	6.420				
		In X	16.588	-1.786	0.026				0.244	0.370	2.100	0.162
			10.78088	-1.954	0.476							
		In X	13.986	-1.659	0.032	0.152			0.297	0.536	1.690	0.222
			4.447729	-1.790	0.581	0.950						
		In X	17.913	-1.189		0.392	-0.527		0.649	1.148	8.024	0.003
			8.270098	-1.857		3.282	-3.690					
-5	صناعة الخشب ومنتجاته	In X	11.2	-0.658	0.005				0.026	0.181	0.176	0.841
			4.381813	-0.499	0.061							
		In X	11.822	-0.614	0.003	-0.054			0.072	0.338	0.311	0.817
			4.345646	-0.458	0.040	-0.769						
		In X	11.3	-1.075		-0.045	0.091		0.189	0.802	1.012	0.419
			6.144102	-0.966		-0.702	1.401					
		In X	9.199	-0.075		0.020	0.036	3.227	0.753	1.511	9.168	0.001
			8.145751	-0.112		0.524	0.916	5.240				
-6	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	In X	16.623	-0.390	-0.118				0.271	0.722	2.422	0.128
			9.343563	-0.314	-1.937							
		In X	17.274	-0.424	-0.124	-0.037			0.317	0.824	1.856	0.191

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				In EX	In K	In Q – QB	In QB	In SUB				
			8.924684	-0.339	-2.002	-0.893						
-7	وسائل النقل	In X	18.357	-1.730		-0.041	-0.050		0.120	0.219	0.589	0.633
			5.669733	-1.142		-0.872	-0.715					
		In X	11.072	-1.274	0.164				0.217	1.209	1.798	0.204
			4.337542	-0.742	1.873							
		In X	7.269	-1.334	0.158	0.291			0.348	1.402	2.134	0.149
			2.110392	-0.818	1.898	1.554						
-8	صناعة منتجات المعادن المشكّلة	In X	8.808	-0.497		0.225	-0.020		0.085	0.616	0.401	0.754
			1.67999	-0.240		1.026	-0.179					
		In X	14.92	0.491	-0.077				0.159	0.727	1.226	0.325
			9.353284	0.491	-1.536							
		In X	15.483	1.084	-0.079	-0.097			0.402	1.060	2.694	0.093
			10.88673	1.180	-1.798	-2.213						
-9	صناعة منتجات المطاط واللدائن	In X	17.775	0.871		-0.103	-0.182		0.266	0.915	1.568	0.245
			2.699419	0.887		-2.135	-0.494					
		In X	11.277	0.994	0.060				0.057	0.160	0.391	0.684
			4.259101	0.653	0.687							
		In X	11.704	0.849	0.056	-0.014			0.059	0.185	0.252	0.858
			3.229662	0.478	0.594	-0.181						
		In X	21.756	1.219		0.035	-0.772		0.542	1.347	0.729	0.054
			2.961731	0.717		0.401	-1.318					

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R ²	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-10	الصناعات الهندسية	ln X	17.1	0.803	-0.160				0.167	0.512	1.303	0.305
			5.422409	0.407	-1.600							
		ln X	16.43	0.692	-0.162	0.054			0.168	0.509	0.809	0.513
			2.702027	0.312	-1.536	0.131						
		ln X	19.18	0.757		0.198	0.069		0.430	0.249	0.195	0.048
			2.528558	0.322		0.447	0.654					
		ln X	8.483	2.492		0.130	0.044	9.524	0.835	2.316	12.687	0.001
			2.357011	2.174		0.613	0.921	7.027				
-11	تعدينية غير معدنية أخرى	ln X	12.5245	1.273	0.026				0.778	2.285	0.590	0.047
			3.910256	0.774	1.268							
		ln X	8.939244	2.055	0.029	0.165			0.293	1.370	0.443	0.726
			1.064936	0.860	1.025	0.464						
		ln X	11.6965	2.005		0.196	-0.226		0.098	0.403	0.473	0.706
			1.09283	1.143		0.603	-0.287					
		ln X	4.058953	4.237		0.164	0.080	5.536	0.788	1.901	11.125	0.001
			0.732131	4.435		0.996	0.199	6.240				
-12	الأجهزة الكهربائية	ln X	12.95496	-2.098	0.169				0.126	0.492	1.011	0.389
			3.564703	-0.912	1.212							
		ln X	10.85891	-1.837	0.163	0.116			0.132	0.516	0.660	0.591
			1.374838	-0.726	1.119	0.302						
		ln X	2.296308	-0.779		0.096	0.571		0.086	0.308	0.409	0.749
			0.158075	-0.293		0.237	0.732					

ويوضح نفس الجدول أن مرونة سعر الصرف الأجنبي المقدرة في دالة عرض صادرات الصناعات التحويلية الصياغات (7) ، (8) ، (9) ، (10) حتى (22) تحمل نفس الإشارة السالبة المتوقعة (أي أن سعر الصرف الحقيقي المبالغ فيه للجنيه المصرى real appreciation قد أثر سلباً على اجمالي صادرات الصناعة التحويلية وعلى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والخشب وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل ، وإن صادرات الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية ومنتجات المطاط واللدائن والصناعات الهندسية جاءت مرونتها موجبة ومخالفة للواقع الاقتصادي .

وعموماً يرجع اختلاف قيم مرونة عرض الصادرات التحويلية ⁽¹⁾ (بغض النظر عن الإشارة) إلى العديد من الاعتبارات :

أ. اختلاف نوع الصادرات التحويلية : بحيث أن أثر ارتفاع قيمة العملة المحلية على الحصيلة يختلف باختلاف نوع الصادرات والمستوى التكنولوجى المستخدم بها ، كما سبقت الإشارة فى المبحث الرابع . هذا فضلاً عن أن بعض هذه الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية قد تكون صناعات كثيفة الطاقة والبعض الآخر مثل الصناعات الهندسية : الأجهزة الكهربائية وغيرها قد تكون صناعات تجميعية تعتمد على ارتفاع نفس المكون الاستيرادى الأجنبى .

ب. قد تشير المرونة العالية إلى شدة المنافسة (باعتبار أن سعر الصرف الحقيقى قد يعتبر مؤشراً معبراً عن التنافسية السعرية) مما يستتبع بشكل قوى التركيز على العوامل الأخرى التى تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسى للدولة حيث أنه يفرض حتمية تنمية أسواق جديدة أقل تنافسية .

ج. قد تلجأ الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات موائمة فى الأجل الطويل منها تطبيق سياسات حمائية أو تخفيض قيمة عملتها) لمواجهة آثار تخفيض قيمة الجنيه المصرى على واردتهم.

¹ (يمكن ارجاع العيوب فى التقدير إلى المشاكل الناتجة عن أخطاء المشاهدة فى المتغير التابع (كمية الصادرات التحويلية) وفى حالتنا هذه نوع مؤشرات أسعار الجملة المستخدمة فى التكميش ومنهجية إعداده ، هذا فضلاً عن أنه يترتب على استخدام بيانات على مستوى تجميعى (مثل اجمالي صادرات الصناعة التحويلية) هو عدم دقة تقديرات النماذج فضلاً على اختلاف وحدة قياس السلع المكونة كذلك التجميع فيما بينها .

د . يمكن تفسير سلوك الصادرات التحويلية خلال فترة برنامج الإصلاح بدرجة التحيز ضد الصادرات نتيجة لهيكل الحوافز المالية (التعريفية الجمركية والضرائب غير المباشرة) وهى المتغيرات التى لم تؤخذ فى الاعتبار عند حساب سعر الصرف الحقيقى (بالأحرى الحقيقى الفعال) حيث نجد أن تغيرات هيكل التعريفية فى عام 1991 أبقت معدلات الحماية الأسمية والفعالة مرتفعة فى مختلف القطاعات حيث بلغ الأول 27.4% ، والثانى 34.2% للسلع التحويلية فى 1997 وترتب على تلك الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين أن بلغت درجة التحيز ضد صادرات الصناعة التحويلية 21.7% فى ذات العام ، كما أدت الضريبة العامة على المبيعات إلى ارتفاع تكلفة الصادرات (لأن هذه الضريبة تزيد تكلفة المستلزمات المستوردة) مما يجعل كل ما سبق درجة الربحية فى الأسواق المحلية أعلى من نظيرتها المرتبطة بالتصدير من ناحية أخرى أسهمت التعديلات الجمركية والإصلاحات الأخرى منذ 2004 وحتى الآن فى الحد من التحيز ضد الصادرات (وهى نقطة قد سبق الإشارة إليها).

هـ . قد ترتبط التغيرات فى سعر الصرف بالعقود المسبقة بين المصدرين والمستوردين والتى عادة ما يتم فيها الاتفاق على سعر الصرف آجل يلتزم به طرفاً التعاقد .

و - قد يكون الأخطر من سعر الصرف فى التأثير على التكلفة سعر الفائدة المحلى الذى يزيد بـ 10% ، 12.1% عن مثيلتها من الأسعار العالمية فضلاً عن ارتفاع مصاريف اقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار الأراضى ⁽¹⁾ .. الخ .

- وفى غالبية معادلات صادرات الصناعة التحويلية على اختلاف أنشطتها وبغض النظر عن إشارة صافى التكوينات الرأسمالية يعد هذا المتغير غير مؤثر بقيمة تقل عن الواحد الصحيح وغير معنوى احصائياً وهذا مفادة أن التغيرات فى الاستثمارات لم تكن مؤثرة بالزيادة فى عرض الصادرات المصرية وباعتبار أن هذا المتغير يمثل متغير انتقال shift variable على منحنى إمكانيات الإنتاج ، فالمعاملات السالبة الإشارة إليها تشير بجلاء إلى أن النمو فى الطاقات الإنتاجية كان متحيزاً ضد الصادرات فضلاً عن التذبذبات فى الاستثمارات الموجهة للعديد من الفروع الصناعية كما سبقت الإشارة . وفى ضوء غياب فكر وتوجه تصديرى ووجود سياسات موجهة لاستبدال الواردات فى مصر تبدو هذه النتيجة متوقعة .

- وتجدر ملاحظة أن المعاملات المقدرة لفصل آثار الاتجاه فى الطاقات الإنتاجية والآثار الموسمية QB & $(Q - QB)$ تبين الآتى :

¹ (المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 358 .

* إنه على مستوى اجمالي صادرات الصناعة التحويلية : أن ضغط الطلب المحلي وظروف الكساد فى السوق المحلي قد أثرت إيجابياً على نمو الصادرات التحويلية .

* وأن آثار الاتجاه العام أثرت سلباً على زيادة الصادرات من اجمالي الصناعات التحويلية فلقد جاءت الإشارة صحيحة والمعاملات المقدرة معنوية احصائياً ولكن بقيم مروّات تقل عن الواحد الصحيح ، وهذا معناه أن العوامل المرتبطة بالكساد قد ساعدت بشكل طفيف فى نمو الصادرات وهو ينطوى على افتراض أنه عندما يكون الطلب المحلي مقيد فإن منتجى السلع الصناعية التحويلية قد يتجهوا إلى أسواق التصدير . وتؤيد هذه النتيجة المروّات المقدرة لبعض الصناعات التى تستند إلى قاعدة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمطاط واللدائن ، فقد جاءت معاملات مروّاتها بإشارة صحيحة ومعنوية احصائياً ولكن بقيم صغيرة تقل عن الواحد الصحيح وهذا يعكس بطبيعة الحال ضعف التوجه التصديرى بصفة عامة لهذه الصناعات . وبعض هذه الصناعات كما ذكرنا سلفاً كثيفة التشغيل وربما تأثرت بعضها مثل الصناعات الغذائية بوجود قطاع تقليدى (غير رسمى) ينتج أساساً للسوق المحلي ويطبق أساليب انتاج كثيفة العمل.

ومن الواضح أن ما يصدق على الصناعات التحويلية السابقة يصدق على صادرات الصناعات الأخرى مثل الصناعات الكيماوية ووسائل النقل ، صناعات منتجات المعادن والماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية . وأيضاً لم تكن الآثار الدورية والاتجاهية مؤثرة بالقدر الكافى لطبيعة التوجه أساساً للسوق المحلي لغالبية الصناعات .

وفى محاولة تقسيم تأثير التغيرات فى الأسعار النسبية إلى مكونى تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والدعم على عرض الصادرات التحويلية وحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اتضح التالى :

1- المروّات طويلة الأجل لمتغير دعم أو مساندة الصادرات التحويلية كانت كبيرة ومؤثرة وبإشارة صحيحة تتفق مع النظرية ومعنوية احصائياً وتفق فى تأثيرها كافة المتغيرات الأخرى بما فيها سعر الصرف الحقيقى . فباستثناء اجمالي صادرات الصناعة التحويلية وصادرات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والمنسوجات حيث تفوق تأثير سعر الصرف الحقيقى على تأثير متغير مساندة الصادرات ، حيث بلغت المروّات المقدرة لسعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات 2.3 ، 1.1 على الترتيب بالنسبة لاجمالي صادرات الصناعة التحويلية ، وفى المقابل

فإن المرونة المقدرة لمتغير سعر الصرف بلغت 2.78 مرة من مثيلتها المقدرة لمرونة المساندة لصناعة المنتجات الغذائية 1.29 بالنسبة لصادرات الغزل والمنسوجات .

2- المرونات المقدرة لمساندة الصادرات قد سجلت 3.2 ، 3.2 ، 9.5 ، 5.5 بالنسبة لصادرات أنشطة الملابس الجاهزة ، الخشب ومنتجاته ثم الصناعات الهندسية والمنتجات التعدينية غير المعدنية (على الرغم من أن بعض هذه الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة) .

3- إن المرونات طويلة الأجل لكل من سعر الصرف الحقيقي ومساندة الصادرات كانت هامة ومؤثرة في تفسير التغيرات في الصادرات التحويلية الاجمالية وعلى حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كذلك فإن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية في تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيري سعر الصرف والمساندة .

وهو ما يلفت الانتباه إلى وجود معوقات أخرى للتصدير في مصر ، ويمكن إيجازها فيما يلي ⁽¹⁾ :

- معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية : ويتضمن نقص التسويق الفعال وانخفاض مستوى خدمات الموانئ وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات ، وتعقد الإجراءات الإدارية ويرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك في المعارض الدولية مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك في هذه المعارض . يضاف إلى هذا ارتفاع نولون الشحن نتيجة ارتفاع أسعار النقل والوقود البحري ، وتؤدي صعوبة ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات إلى أحجام المؤسسات التحويلية عن الدخول في هذا النشاط ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل طاقة كامنة كبيرة للتصدير ، ومن أمثلة ارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات تلك المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفية الجمركية .

- صعوبة تحد من الطاقة التصديرية ، ومن أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير وتشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير وضعف الخبرات والعمالة

¹ (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر ، آراء في السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .

وتدنى الاهتمام بالبحوث والتطوير ، حيث أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة كالعقارات والأراضي إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتداول ، أما بالنسبة لارتفاع تكلفة الإنتاج فيعود إلى زيادة أسعار العوامل مثل ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية وإلى عدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار المدخلات ويشير نفس المصدر إلى أن ارتفاع تكلفة التصدير يرتبط بانخفاض مستوى البنية التحتية لاسيما التي تخدم النقل الداخلي والشحن وإن تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير كارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محلياً والمستوردة إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي ويفقد المنتج المحلي تنافسيته السعرية في الأسواق العالمية فضلاً عن ضعف الخبرات والعمالة ذات المستوى المهني الملائم الأمر الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الجودة والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية والتغليف والعلامة التجارية للمنتج .

4- إن ربحية عرض الصادرات تعتمد على أسعار الإنتاج فضلاً عن التكاليف المتغيرة للإنتاج (والتي يمكن التعبير عنها بدلالة متوسط تكلفة وحدة العمل وأسعار المنتج وبالرغم من أن التضخم المحلي أمكن التعبير عنه بدلالة أسعار الصرف الحقيقية إلا أن الزيادة في أداء الصادرات قد لا تتحقق حتى في ظل تخفيض اسمي للعملة nominal devaluation حيث أن هذه المكاسب يمكن أن تتلاشي بفضل التضخم المحلي وزيادات الأجور وبمراجعة هيكل صادرات الصناعة التحويلية الحالي لوجدنا أن نسبة لا بأس بها من الصادرات التحويلية تنتمي لفئة الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية (مثل الصناعات الغذائية والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمنتجات المعدنية وحتى المنتجات الكيماوية (أصلها مورد النفط) وهذه الصناعات قد تقل فيها تكلفة العمل كعامل محدد للربحية ولعرض الصادرات . وهناك قطاعات كثيفة العمل كالملابس يمكن أن تمثل تنافسية تكلفة عنصر العمل ، مصدراً هاماً أكثر من الصناعات كثيفة الموارد والطاقة (الحديد والصلب ، الاسمنت ، الكيماويات) وبالتالي فإن تحسن نمو الصادرات بها سيرتبط بتحسين إنتاجية العمل .

5- إن البنية التحتية الاقتصادية قد تؤثر بشكل غير مباشر على الصادرات التحويلية وخاصة الانتاج الاتجاهي Trend output ومن ثم فإن تخفيض تكلفة المعاملات

يرتبط بتحسين البنية التحتية للتصدير كذلك تشير الدراسات الدولية ⁽¹⁾ إلى أن الشركات المصدرة تكون أكثر حساسية لقيود التمويل في ظل البحث عن غزو الأسواق الخارجية وما ينطوي عليه من تكاليف ثابتة محددة ومن ثم فإن قيود السيولة قد تحول دون تصدير بعض الشركات وتحقيق ربحية .

من الناحية الأخرى فإن تأخر النقل (خاصة البحري) يتأثر بقدرة الشركات المصدرة على مواجهة القيود المالية الأمر الذي يطيل فترات سداد المدفوعات وينطوي على مخاطر عالية في التسليم ويؤثر علي رأس المال العامل . ومن ثم فإن الانتاج ألتجاهي أو المخطط في تقديرات معادلات النماذج الحالية Q-QB قد يعبر كمتغير تقريبي عن تحسينات غير سعرية في التنافسية (البنية التحتية - الإنتاجية العوامل الكلية ، شبكات توريد الصادرات ، خبرة التعلم المترتبة على ازدهار النشاط الاقتصادي) ، وفي المقابل في حالتنا الحالية قد تكون هذه العوامل مجتمعة قد أثرت سلباً على مرونة عرض الصادرات التحويلية بإجمالها أو على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما كان يقتضي التعبير عن بعضها صراحة كمتغيرات في النموذج المقدر الحالي وبالأخص متغير البنية التحتية للصادرات .

6- بالرغم من استخدام سعر الصرف الحقيقي كمقياس لتنافسية الصادرات الشائع الاستخدام كما أوردنا إلا أن حساسية اختيار هذا المتغير تخضع لاختيار المؤشرات السعرية (الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) ولأوزان المستخدمة ومع ذلك فإن المرونة المقدرة لسعر الصرف الحقيقي أشارت إلى معنوية تأثيرها في غالبية المعاملات المقدرة .

7- أن الوضع النسبي للصادرات المعدنية والماكينات والمعدات في اجمالي الصادرات ربما كان يستدعي إضافة متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة مثل الإجراءات الجديدة فيما يخص قطاع الطاقة وتأثيراتها علي صناعة كالحديد والصلب وغيرها كثيفة لاستخدام للطاقة ⁽¹⁾ فضلاً عن حقيقة أن صادرات المنتجات المعدنية والأجهزة الكهربائية ووسائل النقل وغيرها ربما تأثرت بمتغيرات ترتبط بخدمات ما بعد البيع مثل (الصيانة ، التدريب على التشغيل ، الدعم الهندسي) أكثر من تنافسية تكلفة الإنتاج .

¹⁾ Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .

¹ أ- صدور تعريف للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في أواخر 2005 ومن ضمنها : الحديد والصلب وبالتالي تم رفع سعر الطاقة المفروض عليها فارتفعت أسعارها .

ب- زيادة الطلب المحلي مما دفع المنتجين الى تكميش صادراتهم .

ج- دخول الصين كمصدر صافي في السوق الدولية فاشتدت المنافسة العالمية .

8- إن الاعتماد على الصورة الكلية لصادرات الأنشطة التحويلية تستدعي أهمية إجراء حصر بيانات على مستوى الشركات وفقاً لأحجامها الاقتصادية كبيرة ، متوسطة وصغيرة الحجم - وربما كانت العديد من هذه الشركات على درجة من عدم اليقين بما يتعلق بتدهور سعر الصرف أو ثباته وقررت الانتظار حتى تأخذ قرار تعديل الإنتاج واستيراد الواردات وفي هذه الحالة يبدو تذبذب وعدم استقرار سعر الصرف مؤثراً سلبياً على عرض الصادرات وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة غير القادرة على تحمل تكلفة التذبذب في الربحية وهو ما يستدعي الانتباه لمسألة وجود سعر صرف حقيقي فعال تنافسي وثابت ومستقر لدعم أداء الصادرات التحويلية .

9- إن هناك معوقات خارجية إمام الصادرات التحويلية

- دعاوى مكافحة الإغراق وعدم وضوح شروط تحققها وتحيز القواعد المنظمة لمكافحته تجاه إثباته ⁽²⁾ .
- قواعد المنشأ وإضعافها لتنافسية الصادرات وذلك في حالة استخدام المنتجين لمدخلات مرتفعة الأسعار للاستفادة من مطابقة المنشآت في سبيل الحصول على معاملة تفضيلية أو عند تخلي الشركات المنتجة - المتوسط والصغيرة الحجم عن تلك المعاملة وتحمل التعريفات الجمركية على صادراتها لتجنب الخسارة ، وقد يتحول المنتجون الى الداخل لتجنب تطبيق هذه القواعد خاصة مع حقيقة أن مصر شريك في أكثر من اتفاقية لكل منها قواعد منشأ خاصة بها .
- في حالة الصناعات الكيماوية قد يضطر المنتجون إلى الحصول على شهادة من نظام الريتش الأوروبي والذي يقضي بحظر دخول بعض منتجات كيماوية الى الاتحاد الأوروبي دون الحصول عليها وهي خاصة بسلامة وأمان هذه المنتجات وقد تصل تكلفة الشهادة الى 100 ألف دولار للمادة الكيماوية الواحدة ⁽¹⁾ .

010 إن النتيجة النهائية التي تستتبع تحليلات المرونات المقدرة تفيد بأهمية إبلاء الاهتمام الكافي لسياسات سعر الصرف وكذلك برامج مساندة الصادرات في التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية ولكن يجب أيضاً إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على التنافسية غير السعرية للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، التمويل ، خدمات ما بعد البيع (الصيانة ، ...) فضلاً عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة علي تدريب

²) Ghoneim, Ahmed (2000) : " Antidumping Practice under the GATT & The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar & Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS) , pp. (187-188) .

¹) هند الابيارى - مرجع سبق ذكره .

العمالة الفنية والتي تدخل أيضا في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية
صحية واجتماعية للارتفاع بمستوى الإنتاجية.

الفصل الرابع
بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية

بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية

أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعة التحويلية

تبنى قاعدة التصدير للصناعة التحويلية على ثلاثة أعمدة رئيسية :

* اتجاهات الطلب العالمي

* دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية

* الوضع التنافسي لصادرات الصناعة التحويلية

- اتجاهات الطلب العالمي

أوضحنا في الفصول السابقة أن الصناعة التحويلية العالمية رغم تعرضها لتغير كبير في دورها ووزنها النسبي في الاقتصاد الدولي وكذلك في هيكلها السلعي أو الجغرافي إلا أنها لا تزال لم تفقد أهميتها المحورية في تطور الاقتصاد العالمي ⁽¹⁾ مقارنة بالتطور الهائل في القطاع الخدمي من الاقتصاد العالمي ، ولا تزال الصناعات التحويلية على مستوى العالم تسهم بحوالى 70% من الصادرات السلعية الاجمالية .

كما أوضحنا أن أهم اتجاهات الطلب العالمي الراهن على السلع المصنعة تنحصر في أبعاد ثلاثة رئيسية :

1- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمي وانطلاقا من نصيبها المتزايد في

الاستهلاك العالمي من السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات

ولدتها حمى العولمة ذات المنشأ الغربي والتي أعادت تشكيل أنماط الأذواق .

⁽¹⁾ (ارجع الى الفصل الأول من هذه الدراسة .

2- صاحب ذلك تجزؤ للطلب مما استدعى ضرورة الإنتاج الموجه لإشباع حاجات محددة لجماعات اجتماعية محددة في بيانات مختلفة⁽²⁾ .

3- تزايد أهمية العنصر الخدمي في عملية التصنيع مما انعكس على زيادة الطلب على الأنشطة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج أو المدخلات الخدمية المقدمة من الموردين والشركاء على اختلافهم . مما يؤكد على أهمية ثلاثة جوانب مفتقدة في النشاط الصناعي المصرى بوجه عام ، عنصر البحث والتطوير وأهمية خدمات ما بعد البيع مع أهمية خدمات الصيانة والإصلاح وهى من المحددات

غير السعرية للتنافسية والتي ترتبط بتطوير البنية التحتية الأساسية للتصدير وخدمات ما بعد البيع .

- دوال عرض الصادرات الصناعية⁽¹⁾

فى تحليل بعض العوامل المؤثرة على عرض الصادرات اتضح من النموذج والتحليل الذى ورد فى الجزء الثانى من الفصل الثالث من الدراسة تأثير برامج مساندة الصادرات التى قدمت على مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام (HS) لتغطية الفترة 1996-2011 كذلك تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والاستثمار وكذلك تأثير التطورات فى الطلب المحلى وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية فى مستويات الانتاج الصناعى .

وجد أن صادرات الصناعات التحويلية المصرية تواجه منحيات طلب مرنة لا نهائية وأن أهم العوامل المؤثرة على منحنيات العرض هى برامج دعم الصادرات والتى تعرف ببرامج مساندة الصادرات كذلك التغير فى سعر الصرف الحقيقى وإن كان تأثير التغير فى سعر الصرف الحقيقى أقوى من تأثير دعم الصادرات . كما أن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية فى تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيرى سعر الصرف وبرامج المساندة ، وهذا ما يلفت النظر إلى وجود معوقات أخرى للتصدير فى مصر . وهذا مما يستتبع إيلاء الاهتمام الكافى لسياسات سعر الصرف كذلك برامج مساندة الصادرات فى التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية . ولكن يجب أيضا إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على التنافسية غير السعرية للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، والتمويل ،

⁽²⁾ (المرجع السابق مباشرة .
⁽¹⁾ (ارجع إلى الجزء الثانى من الفصل الثالث من هذا البحث .

وخدمات ما بعد البيع ، فضلا عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة على تدريب العمالة الفنية والتي تدخل فى إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية صحية واجتماعية للارتقاء بمستوى الانتاجية .

ثانياً : الوضع التنافسى للأداء الصناعى المصرى
- مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى
يمكن التعرف على تنافسية الأداء الصناعى المصرى من خلال ثلاث مؤشرات ، وذلك على النحو التالى :

1- مؤشرات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية

يمكن استخدام مؤشر بلاسا للميزة النسبية الظاهرة وفيه يتم مقارنة الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية ودول أخرى عربية بالإضافة إلى ماليزيا والصين . وقد تم الاعتماد على متوسط الفترة من 2000-2006 وذلك استناداً على البيانات العالمية International Trade Center .

ويعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من أفضل المقاييس للقدرة التنافسية للصناعة، من حيث مدى التخصص فى إنتاج السلع وتصديرها ، نتيجة اعتماده على تدفقات التجارة الفعلية وذلك بإدخال كافة العوامل السعرية وغير السعرية ، بناء على المستوى التفصيلي لمجموعة المنتجات المختلفة ويتم حسابه وفقاً لهذه الصيغة :

$$(RCA) = (X_{ij} / X_{it}) / (X - W_j / X_{wt})$$

حيث أن :

X_{ij} تشير إلى صادرات الدول i من المنتج j

X_{it} تشير إلى اجمالى الصادرات فى i

X_{wj} تشير إلى صادرات العالم w من المنتج j

X_{wt} تشير الى اجمالى صادرات العالم

من الضروري الإشارة إلى أنه :

- في حالة أن القيمة الناتجة للدولة > 01 فإن ذلك يعنى أن الدولة ليس لها ميزة تنافسية في هذا النشاط أو السلع .

- إما إذا كانت القيمة الناتجة للدولة < 01 فإن ذلك يعنى وجود ميزة تنافسية لهذه الدولة في هذا النشاط أو السلع .

وبعد ذلك يتم ترتيب السلع أو المجموعات السلعية حسب قيمة هذا المؤشر .

وفي ضوء ذلك يمكن الاستعانة بالجدول رقم (12) :

جدول رقم (12)

الميزة النسبية طبقا لمؤشر بلاسا متوسط الفترة 2000-2006

الدولة	مصر	الأردن	المغرب	تونس	تركيا	الصين	ماليزيا
أهم الصناعات التحويلية							
مواد غذائية	2.6	1.58	3.99	0.8	1.41	0.68	0.46
مواد غذائية مصنعة	0.89	2.06	1.52	1.09	1.15	0.47	1.83
المنسوجات	2.94	-	0.58	1.42	4.4	2.39	0.37
الملابس	3.1	6.93	9.63	10.8	6.22	3.46	0.58
المنتجات الجلدية	0.99	-	2.1	3.97	0.47	3.34	-
منتجات خشبية	0.89	0.7	0.41	0.57	0.37	0.43	0.46
الكيمائيات	0.74	1.8	0.78	0.85	0.43	0.42	0.48
صناعات تحويلية أساسية	1.83	0.61	0.23	0.45	1.90	1.01	0.48
الصناعات المعدنية	3.02	1.17	0.69	0.90	0.29	-	-
معدات النقل	-	0.34	0.04	0.19	1.01	0.27	0.07
ماكينات غير الكترونية	0.20	0.28	-	0.18	0.51	0.58	0.32
مكونات الكترونية	0.12	0.23	1.84	1.33	0.5	1.04	2.44
صناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات	-	0.24	0.07	0.08	0.42	3.43	2.61
صناعات تحويلية أخرى	0.39	0.38	0.24	0.38	0.61	1.48	0.24

Source : www.intracem.org/menus/countries.htm

Calculation based on com trade of Unused

ويتضح من الجدول ما يلي :

- أن أهم الصناعات التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية مرتفعة أى أكبر من الواحد الصحيح هي صناعة الملابس (3.1) والصناعات المعدنية (30.2) والمنسوجات (2.9) وصناعة المواد الغذائية (2.6) .
- وعلى الرغم من تفوق مصر في مجال المنسوجات والملابس إلا أنها تجد منافسة شديدة من تونس والمغرب وتركيا والصين حيث بلغت قيمة مؤشر الميزة التنافسية على الترتيب : (10.79) (9.63) ، (6.22) (3.46) .
- ومن ناحية أخرى لم تنجح مصر في تحقيق ميزة نسبية مرتفعة فى مجالات عديدة مثل معدات النقل والمكونات الالكترونية والأجهزة الالكترونية والكهربائية وغير الكهربائية في حين نجد أن الصين وماليزيا والمغرب وتركيا تتفوق على مصر فنجد أن ماليزيا بلغت قيمة المؤشر بها (2.61) في عام 2006 في صناعة الالكترونيات والصين حققت (2.43) ، كما أن ماليزيا قد بلغ قيمة المؤشر فيها (2.94) ، عام 2006 في صناعة المكونات الالكترونية والمغرب (1.64) والصين (1.04) كما حققت تركيا ميزة نسبية في صناعة معدات النقل وتبلغ قيمة المؤشر في مصر حوالى 0.12 وهي قيمة منخفضة عن باقي الدول المقارنة حتى الدول العربية .

وبتتبع الميزة النسبية للصناعات التحويلية المصرية مقارنة بالدول العربية بالإضافة إلى الصين وماليزيا نورد الجدول التالى رقم (13) الذى يوضح ما قد يكون قد طرأ على الميزة التنافسية للصناعة التحويلية المصرية حتى عام 2011 حيث نجد من الجدول أن مصر لم تنجح فى تحسين تنافسية الصناعات التحويلية مع مرور الوقت وحتى الآن :

جدول رقم (13)

الميزة النسبية لمؤشر بلاسا متوسط الفترة 2010 - 2011

الصناعات التحويلية	الصين	مصر	الأردن	ماليزيا	المغرب	تونس	تركيا
سلع غذائية وحيوانية	1.58	2.33	0.61	1.91	0.82	3.00	0.84
مشروبات ودخان	1.12	4.52	8.88	0.75	0.05	0.40	2.14
مواد خام بدون وقود	0.44	1.65	0.52	2.59	1.14	0.31	3.63
وقود	0.47	2.69	0.72	1.79	0.70	0.06	4.21
زيوت ودهون حيوانية ونباتية	0.34	1.04	0.20	1.60	0.08	0.68	0.16
منتجات الصناعات الكيماوية	0.96	4.47	3.03	4.20	1.10	3.68	1.22
منتجات مصنعة حسب المواد الخام	1.20	4.76	1.99	4.08	1.95	1.47	1.89
آلات وتجهيزات نقل	1.01	3.27	0.96	6.26	1.86	0.69	1.07

1.01	0.21	0.30	2.62	0.41	3.24	1.49	منتجات صناعية اخرى لم تشتمل عليها مواضع اخرى
2.75	0.07	1.40	1.20	0.05	0.67	0.07	بنود غير مصنفة

Source : www.intracem.org/menus/countries.htm

Calculation based on com trade of Unused

ولعل النتيجة التي يمكن الوصول إليها من التحليل السابق أن المجالات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية محدودة ، وتقتصر على السلع الاستهلاكية والوسيلة ، ولم تحقق مزايا تنافسية في الصناعات الالكترونية . ويستلزم الأمر ضرورة البحث في كل صناعة وتحديد مدى توافر مقومات الميزة التنافسية بها ، وكيفية دعم هذه المحددات لتحقيق الميزة المحتملة ، وخاصة مع ضرورة تعميق التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية .

2- مؤشر نصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية التحويلية الإجمالية

للتعرف على اتجاه هذا المؤشر يمكن الاستعانة بالجدول رقم (14) الخاص بنصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من اجمالي الصادرات الصناعية التحويلية .

ينضح من خلال الجدول رقم (14) أن نصيب مصر يعتبر متدنياً للغاية بالمقارنة بباقي الدول محل المقارنة ، حيث بلغ المتوسط خلال الفترة حوالي 0.66% في حين بلغ خلال نفس الفترة في ماليزيا 52.2% ، والصين 26.3% ، واندونيسيا 13.5% ، وتركيا 2.3% ، وتونس 4.6% ، والمغرب 8.6% ، والأردن 2.9% ، وهذا يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجي للصادرات الصناعية التحويلية المصرية ، وبالتالي فإن هذا المؤشر يؤكد على انخفاض الميزة التنافسية ذات المحتوى التكنولوجي في مصر بالنسبة للدول الأخرى ، محل المقارنة .

جدول رقم (14)

نصيب الصناعات عالية التكنولوجيا من اجمالي الصادرات الصناعية التحويلية

خلال الفترة من 2000-2011

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	0.31	0.90	0.77	0.53	0.58	0.40	0.55	0.19	0.97	0.84	0.83	0.71
الأردن	8.04	7.05	4.16	1.78	1.9	1.34	1.23	1.13	0.92	1.41	2.86	2.51
المغرب	11.3	9.51	11.11	11.55	10.2	9.64	9.79	8.82	5.95	7.33	6.69	-
تونس	3.43	3.31	3.71	3.81	5.02	4.51	6.68	5.42	4.54	4.1	4.89	5.60
تركيا	4.83	3.87	1.79	1.93	1.9	1.47	1.85	1.89	1.62	1.74	1.93	1.84
الصين	19	20.96	23.67	27.38	30.1	30.84	30.5	26.66	25.57	27.53	27.51	25.81

8.33	9.78	13.87	10.90	11.00	13.47	16.55	16.39	14.78	16.67	14.18	16.37	إندونيسيا
43.4	44.52	46.57	39.92	52.28	53.84	54.65	55.66	58.94	58.22	58.11	59.57	ماليزيا

المصدر :

World Bank, World Development Indicators, 2000-2011 .

ويلاحظ أن هناك جهوداً يجب أن تبذل في إطار البحث عن الميزة التنافسية المحتملة ، في المستقبل ولا شك انه يوجد على أرض الواقع ما يمكن أن يحسن من هذا المؤشر مستقبلاً.

3- مؤشر درجة التنوع في الصادرات الصناعية التحويلية

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات الصناعية المصرية كما سبقت الإشارة فيما قبل ، يمكن استنتاج انخفاض درجة تنوع الصادرات الصناعية المصرية إلى الخارج ، حيث تتميز مصر بمزايا تنافسية في صناعات محددة بعينها كما ذكرنا من قبل وهي الصناعات الاستهلاكية والوسيطه وذلك خلال الفترة محل الدراسة ، وهذا إن دل فيدل الى انخفاض تنوع الصناعات المصرية وبالتالي انخفاض درجة تنوع الصادرات الصناعية .

وعلى الجانب الآخر أيضا انخفاض صادرات مصر من الصناعات عالية التكنولوجيا تعبر عن انخفاض درجة تنوع الصناعات الصناعية المصرية .

يمكن الاستعانة بالجدول رقم (15) لتتبع هذا المؤشر في مصر مقارنة ببعض الدول حتى عام 2006، ويعتمد الجدول على قياس المؤشر من خلال product Diversification Index (1) of Manufacturing .

جدول رقم (15)

الدولة	الأغذية الطازجة	الأغذية المصنعة	الأخشاب	المنسوجات	الكيمياويات	الجلود	المصنوعات الأساسية	الألات والمعدات غير الكهربائية	المكونات الالكترونية	معدات النقل	الملابس	المعارف	صناعة متنوعة
مصر	12	19	6	20	9	5	21	29	13	11	11	3	15
الصين	29	33	25	28	128	11	128	63	31	14	50	6	39
تونس	8	3	8	13	6	4	19	36	14	7	14	10	19

¹ (للمزيد من التفاصيل حول مؤشر تنوع الصادرات يمكن الرجوع الي حسان خضر ، مؤشر استرداد التجارة الخارجية ، المعهد العربي للخطيط ، الكويت ابريل 2005 .

18	4	25	8	7	10	10	6	2	12	5	8	15	المغرب
17	1	28	7	2	16	18	5	5	16	12	10	11	سوريا
6	5	1	2	7	6	6	5	11	10	6	2	9	الاردن
7	9	13	9	9	64	5	14	26	27	14	18	11	تركيا
30	4	19	11	42	34	31	8	33	24	7	7	7	البرازيل

المصدر :

www Intvacenarg –Ccountries United WTO , Inter national Trade

ويتضح من الجدول رقم (15) ما يلي :

- أن قطاع الصناعات التحويلية في مصر أقل تنوعاً في المتوسط مقارنة بالصين وباقي الدول.
- التركيز العالمي في قطاع الصناعات التحويلية واضح في قطاعات الصناعات الكيماوية والمكونات الالكترونية ، والآلات والمعدات غير الكهربائية ، وهنا نجد الفجوة كبيرة بين مصر وبعض الدول الأخرى مثل الدول العربية مثل تونس ، في حين أن الصناعات التقليدية مثل المنسوجات والمصنوعات الأساسية والصناعات المتنوعة قريبة أو متطابق في درجة تنوعها مع هذه الدول ويستنتج من ذلك أن السياسة الصناعية في مصر لم تؤد الى تنوع حقيقي في هيكل منتجات الصادرات للصناعات التحويلية وبالتالي لم تحسن من درجة تنافسيتها .

مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية

أوضحت التحليلات السابقة أن النمو المتواضع في صادرات الصناعة التحويلية بأنشطتها المختلفة قد عكس تخصصاً في منتجات كثيفة الموارد الطبيعية والمعدنية التي قلصت من حصة مصر في التجارة العالمية ، وعلي الرغم من أن الدراسة لم تتطرق الى مقارنة أداء صادرات الصناعة التحويلية بالنسبة لمصر ومجموعات الدول الأخرى بخلاف الأفريقية من الاقتصاديات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تمتلك هياكل اقتصادية تستند أيضاً علي الموارد الطبيعية والمعدنية إلا أنه من المعروف ان مصر لم تستغل بشكل كامل فرصها في التوسع التصديري .

وعلي الرغم من أن الدراسة الحالية قد افترضت أن مصدري منتجات الصناعات التحويلية مجرد Price-takers في الأسواق العالمية ويواجهون بمنحنى طلب لا نهائي المرونة على منتجاتهم إلا أن التغيرات في الطلب العالمي يفترض أن تؤثر على عرض الصادرات من خلال التغيرات في الأسعار العالمية .

وقد أوضحت التحليلات أن القيود على نمو الصادرات يكمن في جانب عرض الصادرات . فمصدري المنتجات من الصناعة التحويلية قد استجابوا ايجابياً للتغيرات الحقيقية في سعر صرف الجنيه وان الربحية النسبية للصادرات في الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق المحلية قد أعاق المصدريين ومثلت قيوداً أمام المزيد من التنوع لهيكل الصادرات من الناحية الأخرى فقد أظهرت نتائج تقدير المرونة في الأجل الطويل الاستجابة الايجابية التي تتفق مع النظرية الاقتصادية لتقديم المساندة التصديرية لكافة صادرات الصناعات التحويلية وان كانت أكثر

وضوحاً في الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية أو التي تعاني من مشاكل هيكلية مثل صناعة المنسوجات والغزل وقد استفادت صناعة مثل الملابس الجاهزة من ارتفاع حصتها من الدعم المقدم من صندوق تنمية الصادرات .

من الناحية الأخرى أظهرت تقديرات قيم المرونات لمتغير مثل الفرق بين الإنتاج الفعلي والمخطط أو الكامن أن تأثيرات الدورات الاقتصادية وضغط الطلب المحلي لم يكن مؤثراً بقوة على التوجه للأسواق وذلك نظراً لضعف استراتيجية توجه هذه الصناعات نحو الأسواق العالمية.

ويرجع ذلك إلى كثير من المعوقات والمشكلات التي تعاني منها صادرات الصناعات بصفة عامة، كما تعاني منها صادرات الصناعة التحويلية، ومن أهم هذه المشكلات:

1- المعوقات والمشكلات الضريبية والجمركية أ- المشكلات الضريبية

تشكل الضرائب أعباء كبيرة علي المنتج الصناعي المصري والتي تنعكس بدورها على قدرته على الإنتاج المنافس عالمياً من حيث سعر السلعة المصدرة ولعل من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة:

- 1- المغالاة في تقدير الإرباح التي تحققها الشركات .
 - 2- فرض ضريبة مبيعات على الأموال الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة علي المنافسة الخارجية.
- ويعتبر التعقيم الضريبي وهو ما يتم بموجبه تخليص الصادرات المصرية من جميع الضرائب والرسوم المحلية أحد أهم مكونات أي سياسة لتنمية الصادرات الصناعية المصرية وذلك لرفع قدرتها علي المنافسة في الأسواق العالمية.

ب- المشكلات الجمركية

لما كان التصدير الصناعي يتم في بيئة تتميز بارتفاع الجمارك على الواردات من خلال الإنتاج، فكان لزاماً علي القائمين على إدارة تلك العمليات تطبيق أسلوب السامح المؤقت والدروبك وكان الهدف من التطبيق هو تخفيض تكلفة الاستيراد الموجه للتصدير وسرعة استرداد الجمارك لرفع كفاءة العملية التصديرية.

وبالتالي طبقت آليات السماح المؤقت والدورباك ليتم من خلالها استرداد الجمارك المدفوعة أو تفادى دفع جمارك علي المدخلات ، الا أنه مازالت هذه الآليات تعاني من مشكلات في التطبيق نجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها ، كما أن هناك مشكلات في الآليات المكملة لهاتين الآلتين مثل تحديد معاملات ومعدلات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج التي تحدد قيمة الجمارك التي استردادها .

ولعل من أهم مشكلات السماح المؤقت والدورباك التي يمكن رصدها على النحو التالي :

- مشكلات السماح المؤقت .
- طول وتعقد الإجراءات اللازمة للإخراج عن خطاب الضمان .
- فرض رسوم جمركية على الواردات المكونة للمنتج التصديري وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات المستوردة وضرورة تقديم خطاب ضمان .
- طول الخبرة الزمنية منذ البدء في استخراج خطاب الضمان حتى إتمام العملية التصديرية والإفراج عنها والتي وصلت في بعض الأحيان الى حوالى سنة يضاف إليها المهلة المسموح بها للتصدير من تاريخ استيراد المواد الخام .

مشكلات الدورباك :

وتتلخص فيما يلي :

- كثرة المشاكل الإجرائية الخاصة بنظام الدورباك مثل كثرة المستندات وتعدد الجهات التي يتم التعامل معها .
- افتقاد سرعة الاسترداد الضريبي حيث تبلغ مدة الاسترداد حيث تبلغ في بعض الأحيان أكثر من سنتين .
- صعوبة آليات الفاقد واختلاف وجهات النظر بين الشركات الصناعية المصدرة المنتجة والجمارك بشأن ذلك .

2- المشكلات التسويقية

تتعرض الصادرات الصناعية المصرية لعقبة هامة يتمثل في ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية وهو ما يؤدي بدوره الى تلاشي الميزة النسبية للمنتج في الأسواق العالمية سواء من حيث انخفاض تكاليفه وارتفاع جودته وقد تعاضمت هذه المشكلة من خلال :

- سيطرة شركات قطاع الاعمال العام حتى وقت قريب علي جزء كبير من عملية التصدير ولو ان تنمية للمهارات التسويقية .
- حداثة توجه منتجي الخدمات والسلع غير التقليدية نحو الخارج وهو الأمر الذي مازال يحتاج الي بذل جهود كبيرة لاقتحام الأسواق الخارجية وتحديد ادوار الكيانات المؤسسية المعنية بالتصدير .
- قصور عمليات النقل والشحن مما أدى الى ارتفاع تكلفة التولوف البحرى والجوى .

- غياب الكيانات التسويقية الدولية التى تعمل عل خدعة المصدرين مع افتقار المؤسسات المصرية للقدرة التسويقية اللازمة لترويج منتجاتهم في الخارج .

3- المشكلات التمويلية وائتمان الصادرات

أهم مشكلات تمويل الصادرات :

حيث يوجد العديد من الصعوبات الرئيسية التى تواجه الشركات الصناعية المصدرة في تمويل الصادرات من أهمها :

- قلة الأجهزة اللازمة لتمويل الصادرات وذلك علي الرغم من إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات إلا أن موارده التمويلية لم تمكنه من القيام بالدور المنوط به بالدرجة المطلوبة .
- أن السياسة المصرفية والائتمانية تفتقد الآلية المناسبة لتمويل الصادرات بأسعار فائدة تفضيلية منخفضة تقل بنسبة معقولة عن الاسعار السائدة أسوة بما تفعله الكثير من الدول النامية .
- ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المؤداه للشركات المصدرة وكل ذلك يزيد من تكلفة الإنتاج مما يؤثر على الموقف التنافسي .
- إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات خاصة الصادرات غير التقليدية نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها وعدم كفاءة الموارد لتغطية هذه المخاطر .

4- مشاكل تأمين الصادرات

يقوم كل من البنك المصرى لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات بتقديم خدمة ائتمان الصادرات والتأمين على الصادرات والتى تعد من أحد الأهداف التي أنشئ من أجلها كلا منهما ، إلا أن الموارد المالية لهما لم تمكنهما من القيام بدورها المنوط بها بالدرجة المطلوبة في هذا المجال مما أثر على نشاطهم نحو التوجه للتصدير .

وتوجد العديد من المشاكل والعقبات الخاصة بنظام تأمين ائتمان الصادرات التي تقابل الشركات الصناعية ومن أهمها ما يلي :

- عدم وجود التسهيلات الكافية للتأمين علي الصادرات .

- عدم توفير موارد مالية للتأمين على الصادرات الصناعية سواء من خزانة الدولة أو من البنك المركزي أو شركات التأمين.

5- المعوقات الخاصة بالإطار المؤسسي البيئي والبنية التحتية للتصدير

هناك العديد من المعوقات التي تفوق حركة النشاط التصديري وتتمثل فيما يلي :

- تأتي القيود البيروقراطية والمشاكل الإجرائية المتمثلة في تعدد سلطات الرقابة على الصادرات المصرية ، ووجود ازدواج وتداخل في اختصاصات كل منها بالإضافة الى روتينية إجراءات التصدير وكثرتها مما يعوق عن إجراءات الصفقات التجارية على الوجه الأكمل .

- من أهم المعوقات الخاصة بالبنية التحتية للتصدير هي تلك المتعلقة بمشاكل النقل حيث أنها تحول دون استمرار التعامل مع مصر وزيادة صادراتها من مختلف السلع الى الأسواق الخارجية ومن أهم المشكلات الخاصة بالنقل والشحن والتفريغ التي تواجه الشركات الصناعية ما يلي :

○ ارتفاع تكلفة النقل البرى لموانئ الشحن في ضوء ارتفاع الأسعار المحلية وعدم تطوير شبكات النقل البرى والسكك الحديدية بما يتلاءم واحتياجات النقل للتصدير .

○ احتكار بعض الجهات للقيام بأنشطة التوكيلات الملاحية للسفر والتي تزيد حمولتها عن 400 طن وهذا لا يساعد على خلق المنافسة المطلوبة . بالإضافة الى فرض تلك الشركات الخاصة بتوكيلات رسوم مرتفعة دون أسباب واقعية ، وايضا اختيار بعض الشركات لكافة أنشطة الشحن والتفريغ على الأرصفة بالموانئ مما يؤدي الى رفع مصاريف الشحن والتفريغ وأيضا التخزين.

○ ارتفاع تكلفة النقل الجوى وضعف الطاقة الاستيعابية له بالإضافة الى ضعف الطاقة الاستيعابية للموانئ المصرية بالمقارنة بدول أخرى مجاورة ومنافسة مما يؤدي الى عدم الاستفادة من قيامها بدورها كمركز إقليمي للترانزيت ، وإعادة الشحن .

○ عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وكذلك عدم الاهتمام بفتح هذه الخطوط بين مصر والأسواق الخارجية مما يزيد من صعوبة النفاذ الى هذه الأسواق وكذلك زيادة تكلفة نقل الصادرات المصرية الى هذه الأسواق حال نقلها بالطائرات .

- يرتبط بالمعوقات الخاصة بالبيئة والبنية التحتية للتصدير المشكلات الآتية :
 - قلة التنظيمات والشركات المتخصصة في التصدير كنشاط مستقل وهو ما لا يمكنها من المنافسة على مستوى مرتفع .
 - قلة الصناعات المغذية المكملة للتصدير مثل صناعة التعبئة والتغليف وعدم ملائمتها لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية - وعن أهم المشاكل التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة في هذا المجال ما يلي :
 - ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات التعبئة والتغليف وعدم توافرها بجودة مرتفعة تخضع للرقابة لضمان تنفيذ المواصفات الخاصة طبقاً للمواصفات العالمية .
 - عدم مراعاة الشروط الفنية والمواصفات ذات التأثير على جذب انتباه المستورد الأجنبي تجاه السلع المراد تصديرها من حيث تعبئتها وتغليفها في عبوات قوية تتحمل النقل والتداول وان تكون ذات مظهر جميل جذاب يتفق وأذواق وعادات المستهلكين الأجانب .

6- تأثير بعض السياسات المتبعة على الصادرات الصناعية المصرية
هناك العديد من السياسات التي اتبعت وأثرت على الصادرات الصناعية المصرية ، نستعرض أهمها في التحليل التالي :

* سياسة الإحلال محل الواردات
تعتبر سياسة الإحلال محل الواردات التي طبقت علي الصناعات المصرية من أولى السياسات التي اتبعتها معظم الدول النامية في الخمسينات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد سميت تلك الدول باقتصاديات التوجه الداخلي والسوق المحلي ، ومازال الاقتصاد المصري متأثراً حتى الآن بتطبيق هذه السياسة مما يؤدي الى الاعتماد على تصدير ما يفيض

من الإنتاج المحلي ، رغم تبني الاقتصاد المصري بداية من عام 2055 سياسة الإنتاج من أجل التصدير ⁽¹⁾ .

ومن أهم التأثيرات التي أحدثتها سياسة الاحلال محل الواردات على الصادرات الصناعية المصرية ما يلي :

- أن كثيراً من الصادرات الصناعية التي تمت نتيجة هذه السياسة تطبق دعماً متواصلاً حتى تقوى علي المنافسة في الأسواق الخارجية .
- عدم قدرة صناعات احلال الواردات على التحول الى مجال التصدير نتيجة الحماية الجمركية الدائمة لصالح هذه الصناعات مما أدى إلى انخفاض كفاءتها الانتاجية ، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة منتجات تلك الصناعات ، الأمر الذي يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .
- وجود طاقات عاطلة لا يستهان بها في كثير من الصناعات نتيجة عدم كفاية الطلب المحلي ، مما يؤدي الى حرمان الصناعة المصرية من مزايا الإنتاج الكبير مع إهمال الفنون الجديدة في الإنتاج .

* سياسة الانتاج من أجل التصدير
كان من أهم أسباب إتباع سياسة التصنيع للتصدير ، أى الإنتاج الصناعي من اجل التصدير ، تلك النتائج السلبية التي ترتبت علي سياسة الاحلال محل الواردات ، وكان ذلك أيضاً نتيجة لمواكبة التحول العالمي نحو سياسة الإنتاج من اجل التصدير بعد الدخول في عصر تحرير التجارة العالمية والعولمة واكتشاف ، إن الصادرات هي مصدر إضافة إلى الدخل القومي وتخلق فرص عمل أكثر بكثير مما كانت تفعله سياسة الاحلال محل الواردات ، بالإضافة إلي أنها تفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير وما يتولد من هذا الإنتاج من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي .

وتهدف سياسة الإنتاج للتصدير الى التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوافر لها فرص تصدير انتاجها أو جزء منه للسوق الخارجي ، وهو ما يتطلب بناء قواعد للتصدير متفق

⁽¹⁾ (وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الأولى ، اغسطس 2001

عليها وهو موضوع هذه الدراسة وتعتمد هذه السياسة على تحقيق اقصى درجة كفاءة اقتصادية حتى يمكن منافسة السوق الخارجي من حيث الجودة والسعر وقد تبنت مصر منذ عام/ 25 ح تحديداً التوجه نحو تطبيق سياسة الانتاج من اجل التصدير بما في ذلك من وضع إستراتيجية لها .

ورغم ذلك فهناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون نجاح هذه السياسة النجاح المرغوب والمأمول في مصر وفيما يلي أهم تلك المشاكل :

- عدم وجود التخطيط اللازم للإنتاج التصديري حيث أن إعداد خطة للتصدير يتم فيها تخصيص جزء من المنتجات المختلفة تحدد مسبقاً ويتم الالتزام بها .
- عدم تحديد خريطة وطنية تحدد التركيبة الصناعية المثلى لمصر كما تحدد قطاعات التصدير الرائدة لتتواءم ليس فقط مع الإمكانيات التصنيعية في مصر بل ايضا مع المتغيرات العالمية وحركة التجارة العالمية .
- عدم التفرقة بين الإنتاج للتصدير وبين الإنتاج الفائض حتى الآن .
- عدم بناء قواعد للتصدير الصناعي أو قواعد للصناعات التصديرية لمصر بناء على أسس علمية قائمة على تحديد المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، وتلك التي تتمتع فيها بميزة تنافسية حالية ومحتملة وما الذي تنتجه وتصدره في الأجل القصير والمتوسط ، وما الذي تنتجه وتصدره في الأجل الطويل.
- يضاف إلى ذلك كله عدم توافر المهارات والقدرات التنظيمية اللازمة للوصول بكفاءة صناعات التصدير وجودة منتجاتها الى المستوى العالمي .
- هناك العديد من المشاكل التي تواجهها صادرات الصناعات التحويلية المصرية في الأسواق الخارجية لا بد من إيجاد الحلول الجذرية لها لعل من أهمها :
 - مشاكل خاصة بأسواق التكتل الأوروبي أى الاتحاد الأوروبي منها عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة لمتطلبات هذه الأسواق بالرغم من حصول بعض الشركات على شهادات الايزو 4000 وأيضا لغياب التكنولوجيا النظيفة بالإضافة الي ارتفاع أسعار المنتجات المصرية عن مثيلتها في نفس الأسواق

○ مشاكل متعلقة بالسوق الأمريكية وتتركز في المنافسة السعرية التي تواجه منتجاتنا في هذه الأسواق وارتفاع قيمة نولون الشحن وطول المسافة بالإضافة الى افتقاد الدعاية للمنتجات المصرية .

○ مشاكل متعلقة بالسوق الآسيوية وتتمثل في المنافسة السعرية وانخفاض جودة المنتجات المصرية وعدم ملائمتها للأذواق بالإضافة الي صعوبة الخطوط الملاحية المنتظمة .

○ مشاكل متعلقة بالسوق العربية ومنها المنافسة السعرية التي تواجهها المنتجات المصرية وعدم الالتزام بالمواصفات المطلوبة وارتفاع تكاليف الشحن .

○ مشاكل خاصة بالسوق الافريقية وأهمها عدم توفير الخطوط الملاحية المنتظمة .

- ويلاحظ على سياسة الانتاج من أجل التصدير من الناحية العملية لم تطبق الا علي بعض المنتجات الصناعية التي لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية ، والمشروعات الاستثمارية الصناعية سجلت انخفاضاً ملموساً لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير (1) مما يؤكد على أن سياسة التصنيع من اجل التصدير لم تكن فيما يبدو إلا شعاراً أكثر منه تطبيقاً في الواقع العملي .

ولعل تلك الملحوظة والمشكلة ، تكشف عن أنه لم يتم بناء قواعد تصدير صناعية في مصر قائمة علي أسس علمية ، سواء التي يمكن التركيز عليها في الأجل القصير ، والأجل المتوسط والطويل وتلك التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة ، وتلك التي تتمتع بها مصر بميزة تنافسية حالية كبيرة ومحتملة في المستقبل وهو ما يؤكد أهمية هذه الدراسة مرة أخرى .

7- السياسة الصناعية وتأثيرها على الخلل الهيكلي في الصادرات الصناعية التحويلية

يمكن القول أن السياسة الصناعية التي اتبعت ، في السنوات الماضية مما عمقت ما يطلق عليه الفجوة التكنولوجية التي أصبح يعاني منها الانتاج الصناعي المصري ، حيث لوحظ أن 25% فيه يعتمد على مواد اولية و 35% منه مدخلات ذات تكنولوجيا منخفضة ، في حين أن حوالي 35% من هذا الانتاج يدخل فيه مستلزمات متوسطة التكنولوجيا ولا تتجاوز المدخلات مرتفعة التكنولوجيا نسبة 5% ، وهو ما انعكس علي أن الصناعة المصرية تعاني من ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ذلك أن 60% من الصادرات الصناعية تعتمد على

(1) اجلال راتب وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا بنسبة 1% ، في حين انها تستخدم 5% من مدخلاتها التكنولوجية ويبقى 94% من مدخلات الصناعة المصرية منخفضة التكنولوجيا⁽²⁾. وقد يرجع ذلك الى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعة ، حيث يلاحظ أن نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات خلال 2000-2004 حوالى 9.3% من الاستثمار القومى الاجمالى و 2103% خلال الفترة من 2004-2005 / 2010 .

ويلاحظ أيضا في هذا المجال أن السياسة الصناعية المصرية لم تؤد الى تنوع يذكر في هيكل المنتجات لصادرات الصناعات التحويلية المصرية ، حيث تظهر قائمة الصادرات الرئيسية من الصناعات التحويلية اتجاها في غير التنوع حيث اتضح تركيز قطاع الصناعات التحويلية الذي انعكس بدوره في هيكل الصادرات الصناعية مما سبب خللاً هيكلياً في هيكل صادرات الصناعات التحويلية المصرية .

8- سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات الصناعية التحويلية في مصر
لم تكن سياسة سعر الصرف تستهدف معالجة صريحة لسعر الصرف بحيث يؤدي إلى تنمية الصادرات الصناعية ، حيث عانت الصادرات الصناعية المصرية على مدار سنوات سابقة من سياسة سعر الصرف لم تكن تستهدف سوى تثبيت سعر الصرف ايا كانت نتائجه على الاقتصاد القومى ولم تعن بتعزيز القدرة التنافسية للتصدير ، بل كانت سياسة سعر الصرف منفصلة في كثير من الأحيان عن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصناعية فكانت عملية تحريك سعر الصرف تتم في توقيتات لم تكن ضمن إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية وكان يُثبت ولا يُحرك في الوقت أو الأوقات التي كانت تحتاج الصادرات الصناعية لعملية التحريك .

وكانت الحكومة والقائمين على السياسة الاقتصادية ، لا يملكون خطة لتحريكه بما يحمى وينمي قطاع الصادرات الصناعية المصرية ، وبالتالي يتركون عملية التحريك لسعر الصرف حسب الظروف والعوامل والمتغيرات الوقتية التي تدفع الى ذلك ، ويكون البديل في هذه الحالة ان تسعى الحكومة الى وضع برنامج لدعم الصادرات الصناعية كما حدث في الفترة من 2005-2010 حيث وصل دعم الصادرات خلال تلك الفترة 105 مليار دولار عام 2005 الى 4 مليار دولار عام 2010 ، خفض الى 2.5 مليار دولار تقريباً عام 2011 بعد ثورة 25 يناير ،

⁽²⁾ معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات ، الدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (2011) ، القاهرة نوفمبر 2008

ثم عاد الى الزيادة مرة اخرى بعد ذلك وفي كلتا الحالتين يجب وضع سياسة واضحة في هذا المجال ، ذلك لأن قطاع الصادرات الصناعية يحتاج دائماً لسياسات تعويضية للمحافظة على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل تحرير التجارة العالمية ، حيث نجد أن كل الدول التي طبقت سياسات تصديرية ناجحة انتهجت سياسة لسعر الصرف مرتبطة بضرورة نجاح تلك السياسات وتهدف الى حماية القدرة التنافسية لصادراتها والقدرة التنافسية لانتاجها المحلي في مواجهة الواردات .

ويجب عند اختيار عملية تحريك سعر الصرف لخدمة التصدير لا بد أن تتم من خلال متغيرين أساسيين : الأول هو تطور هيكل التكلفة المحلية بحيث يتحرك سعر الصرف بما يتماشى مع تحرك هيكل التكلفة المحلية أو بمعنى آخر معدل التضخم المحلي ، كذلك يكون تحريك سعر الصرف في ضوء علاقة العملة الوطنية بباقي عملات العالم ، أو بأسعار صرف الدول المنافسة للإنتاج الوطنى والانحراف عن هذين المعيارين في تحديد سعر الصرف ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية مباشرة ، وفي اطار المفاضلة فإن سياسة دعم الصادرات الصناعية يمكن أن تلعب دوراً في الحفاظ على القدرة التنافسية لتلك الصادرات .

9- برنامج مساندة الصادرات التحويلية ⁽¹⁾

لقد تباينت خبرات المجموعات الدولية المختلفة والتي حققت مستويات عالية من الأداء التنموي فيما يخص مساندة الصادرات ، حيث أخذ دعم الصادرات عدة أشكال منها منح ائتمان تصديري أو تأمين على الصادرات أو منح دعم نقدي مباشر يخصص لاكتساب المعلومات والتسويق والتكنولوجيا والابتكار لتنشيط نمو الصادرات ، وكذلك تقديم مساهمات نقدية تأخذ أشكال مدفوعات مباشرة على شكل منح أو قروض تفضيلية ودعم سعري أو دعم في شكل إعفاء من الضرائب على أرباح الصادرات .

وتختلف تقييمات أسباب نجاح تجربة النمو الآسيوية عن تلك الخاصة بدول أمريكا اللاتينية والهند ، حيث تمكنت عدة دول من شرق آسيا مثل اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورا وتايوان واندونيسيا وماليزيا والصين من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث قامت بتوفير أشكال متعددة للدعم التصديري (ائتمان قروض تفضيلية - إعانات تصديرية مباشرة) ، اعتمد بعض منها على التقليل التدريجي للحماية (حماية انتقائية) وعدم فرض رسوم على المدخلات المستخدمة في الصادرات .

¹ (لمزيد من المعلومات ، ارجع الى : اجلال راتب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 107-109 .

وتشير إحدى دراسات المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) ⁽²⁾ إن استمرار تمتع الصناعات التقليدية في مصر مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية فضلاً عن صناعة وسائل النقل 10.3% ، 31.6% ، 20.4%) علي الترتيب بأعلي معدلات للحماية الفعلية في عام 2004 ، وإن صناعة الكيماويات تتمتع بأدنى معدلات للحماية الفعلية (3.2%).

كذلك فإن الصناعات التي استفادت من الدعم المباشر قد حققت معدلات نمو في صادراتها وزاد عدد برامج الصندوق المستفيدة من المساندة من تسع برامج خلال 2003/2002 حتى وصلت إلى حوالي 26 برنامجاً خلال يولييه - ديسمبر 2010/2009 وقد زاد عدد الشركات المستفيدة من المساندة سنوياً من 1074 شركة عام 2003/2002 إلى 1828 شركة عام 2009/2008 بنسبة زيادة مئوية 70.2% ووفقاً لدراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية في أبريل 2010 ، حققت الصناعات التي استفادت من برامج المساندة معدلات للنمو في الصادرات علي النحو التالي : الصناعات الغذائية 578% ، الملابس الجاهزة 225% ، المفروشات المنزلية 218% ، الحاصلات الزراعية 152% ، الغزل والنسيج 156% . من ناحية أخرى واصلت نفس الصناعات المستفيدة من برنامج المساندة خلال 2009 النمو في صادراتها بحيث شكلت قيمة صادرات الملابس الجاهزة اعلي نسبة مئوية في اجمالي الصادرات التحويلية المدعمة بنسبة 29.4% مقابل 14.7% للغزل والنسيج والمفروشات 28.8% الصناعات الغذائية ، 18.4% للصناعات الهندسية، 5.5% للصناعات الكيماوية (مستحضرات تجميل ، تعبئة وتغليف وصابون ومنظفات) وذلك في مقابل حصص نسبية في برنامج المساندة 24.7% ، 13.7% ، 24.2% ، 19.6% ، 5.3% لنفس العام علي الترتيب ، وتشير المؤشرات المحسوبة في الجدول رقم (2) بالملحق انه وفقاً لبيانات الصندوق فإن هذه الصناعات جاء نصيبها في برنامج المساندة متطابقاً لحد كبير مع حصتها في صادرات البرامج (بالمليون دولار) باستثناء الملابس الجاهزة التي حققت اعلي نصيب في الصادرات بنسبة 33.1% في عام 2011 وانخفض نصيبها النسبي في برنامج المساندة من 29.4% في عام 2009 إلى 24.4% في 2011 - الأمر الذي انعكس في التباينات التي حققتها هذه البرامج علي مستوى الصناعات المختلفة فيما يتعلق بمتوسط نصيب دولار واحد صادرات من المساندة خلال 2011-2002 ، جدول (3) بالملحق ، وهو ما يلفت الانتباه لأهمية المساندة التصديرية في حفز النمو في الصادرات ، أما النسبة الباقية من المساندة فتتوزع علي

²⁾ Galal and Raffat (2005) , Ahmed Galal, Nihal El – Megharbel, Do governments pick winners loser?, An Assessment of Industrial Policy in Egypt , paper delivered to the conference : " Rethinking the Role of the state : An Assessment of Industrial Policy in MENA,ECEC,No .13,2005, table 4, p.19

صناعات عدة مثل الخشب ومصنوعاته ، الآلات الدقيقة ، الجلود ، عبوات الزجاج ، المواد العازلة ، الرخام .

وتمثل الشركات الصغيرة التي لا تتجاوز صادراتها 5 مليون دولار حوالى 88% من اجمالي عدد الشركات المستفيدة من برامج الصندوق والشركات المتوسطة 11% والشركات الكبيرة 1% ومن ثم التأكيد من خلال الصندوق أن المساندة تمنح لجميع الصادرات وتتم طبقاً للبرامج وحسب جدولها الزمني المقرر وأن منح المساندة وفقاً لنظام الصندوق لا يتم لشركات بعينها بل لقطاعات صناعية بأكملها وان الذي يتقدم بطلب مساندة القطاعات الصناعية يكون من خلال المجالس التصديرية وليس الشركات مع العلم بأن هناك مساندة إضافية لبعض المصدرين ، فكل مصدر يصدر منتجات من الصعيد يحصل علي 5% زيادة في نسبة الدعم ⁽¹⁾ .

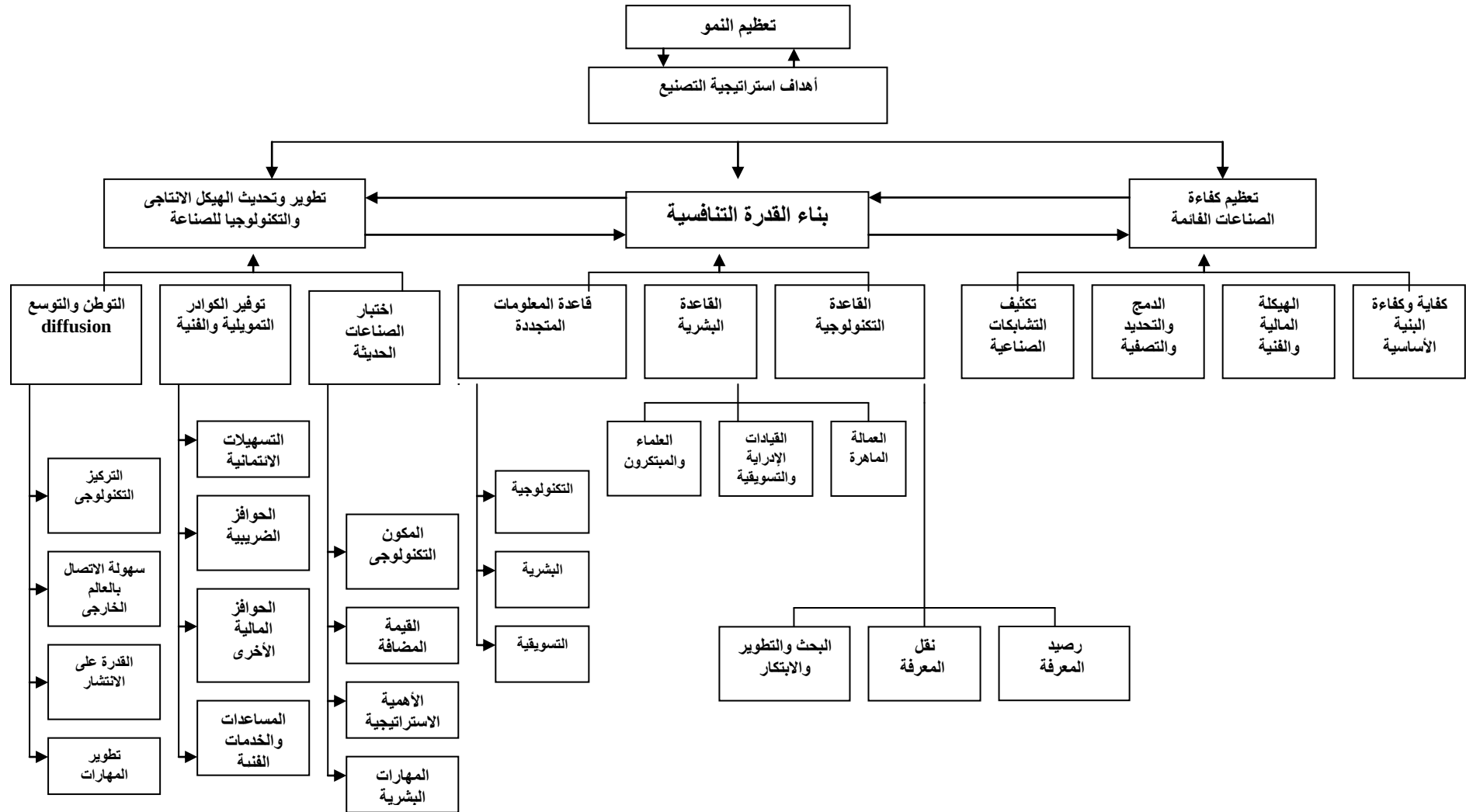
مما سبق يتضح أن هناك معوقات كثيرة ومشكلات تتطلب أكثر من الاعتماد على سياسة صرف حقيقى مستقر وتحرير للتجارة وإنما لابد من معالجة المشاكل ومعوقات الصادرات الصناعية التحويلية المصرية ، والعمل على :

- أ - صياغة هيكل علاقات استراتيجية للتصنيع .
- ب- بعض المقترحات لحل مشكلات ومعوقات الصادرات الصناعية .
- ج- اقتراح بعض السياسات والإجراءات للحد من المعوقات أمام الصناعات القائمة .

أ- صياغة هيكل علاقات استراتيجية للتصنيع ، والذي يصوره الجدول التالى :

¹ (فادية عبد السلام ، مصر وتحديات المستقبل " دعم الصادرات ، ورقة خلفية مقدمة لندوة الحوار ، بالمجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، ديسمبر 2011 ، ص340-342 .

هيكل علاقات استراتيجية التصنيع



وعلى ضوء هذا الهيكل فلا بد لبناء قواعد الصناعات التصديرية المصرية أن تحقق التوجهات المستقبلية الثلاثة لقطاع الصناعة التحويلية المصرية :

- 1- تعظيم كفاءة الصناعات القائمة .
- 2- تطوير وتحديث الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للصناعة .
- 3- بناء القدرة التنافسية .

على أن تتحقق هذه الأهداف في ظل هدف إستراتيجية رئيسي هو تحقيق معدل نمو في قطاع الصناعات التحويلية أكبر على الأقل من معدل النمو الاقتصادي المحقق ، علي أن لا يقل معدل النمو الاقتصادي عن 6% سنوياً وفي ظل حالة من الاستقرار السياسي والأمني بل وحالة من الاستقرار الاقتصادي وإذا نزلنا إلى أرض الواقع في الوقت الحاضر فيمكن السير في اتجاه أن معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية لا بد أن يكون ضعف أو أكبر على الأقل من معدل النمو الاقتصادي المحقق ، حتى نخرج الاقتصاد المصري من أزيمته ويعود إلى استقراره الطبيعي .

ويؤكد الشكل السابق العلاقة التبادلية بين أهداف الاستراتيجية وهدف تعظيم النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي ، وكذلك الدور المحوري لهدف بناء القدرة التنافسية والعلاقات التبادلية Feed Back بينه وبين كل من الهدفين الاستراتيجيين الآخرين ، بالإضافة إلى علاقات التأثير بين الأدوات والأهداف ، ويمكن أن تستند تلك الاستراتيجية على السياسات والإجراءات التالية :

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار في تطوير المنتجات الصناعية والإرتقاء بجودة المنتج الصناعي مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات والمعايرة وفقاً للمعايير والنظم العالمية بما يمكن المنتج المصري من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير .
- بناء قواعد التصدير الصناعية ، بناء على اختيار المنتجات الصناعية والصناعات التي يتمتع فيها الاقتصاد المصري بميزة تنافسية حالية أو محتملة ، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة الصناعات المصرية والتوسع في الصناعات التي تدخل في إطار قواعد التصدير الصناعية مثل التوسع في مجال صناعة الإلكترونيات والبرمجيات والاتصالات والبتروكيماويات بقوة .

- تحديد القطاعات ذات الأولوية وفقا للميزة التنافسية الحالية والمحتملة لتكون الأساس التى نبني عليه قواعد التصدير الصناعية ، ومن أهم هذه الصناعات :

- صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .
- الصناعات الالكترونية والبرمجيات .
- صناعة مواد البناء .
- صناعة البتروكيماويات .
- الصناعات الغذائية .
- صناعة الأسمدة .
- صناعة دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية .

وهو ما يتطلب تحفيز الاستثمار والانتاج فى هذه الصناعات

- لابد أن يراعى فى التطبيق والبناء السليم لقواعد التصدير الصناعية والصناعات المختارة عمليات التوطين الصناعى وبالتالى يتم ذلك تحديد واضح للخريطة الصناعية على أساس تعميق الميزة التنافسية للصناعة المصرية على أساس جغرافى ، وهو ما يتطلب تطبيق حزمة من حوافز الاستثمار والإنتاج الكفاء والفعالة.
- العمل بشكل مستمر على تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى شكل استراتيجية واضحة ومحددة بأهداف استراتيجية للتصدير فى شكل كمى ، وإعادة هيكلة للصادرات الصناعية المصرية مع المتابعة الفعالة لتنفيذ تلك الاستراتيجية ، ولابد أن يصاحب ذلك إجراءات أخرى لعل من أهمها :

- الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة بتطوير مستمر لنمط الانتاج من حيث النوع فيما يتفق مع احتياجات السوق المحلى والخارجى ، ومن حيث الجودة والسعر التنافسى .
- تحقيق الرقى التكنولوجى بل والتعميق التكنولوجى فى قطاع الصناعات التحويلية من خلال إنشاء وتطوير المراكز البحثية المتخصصة فى الصناعات المختلفة مع ربطها بأجهزة مراكز البحث العلمى وتبادل الخبرات فى مجال نقل التكنولوجيا فى القطاع الصناعى مع المؤسسات العالمية والتركيز على الاستعانة بالخبرات المصرية بالخارج لإنشاء

وحدات إرشادية للتكنولوجيا المنقولة مع الاهتمام باستخدام التكنولوجيا التطبيقية للمشروعات الجديدة .

- استمرار العمل فى عملية تعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج الممكن انتاجها محليا مع تحديد قواعد البيانات التى تخدم تلك العملية محلياً وتطوير الأجهزة القائمة بالتصنيع الهندسى وربطها بمراكز البحث والتطوير وكذلك تشجيع الصناعات المغذية لتصنيع المكونات الرئيسية ، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما يطلق عليه بالصناعات المغذية .
- وهنا نغنى ضرورة التركيز على أحداث تحول هيكلى داخل الصناعة عن طريق إِبلاء الاهتمام الواجب بتنمية قطاعات السلع الرأسمالية والوسيطه وبالتحديد القطاع الفرعى للآلات والمعدات الإنتاجية ، بما فى ذلك من استعادة المشروع الوطنى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية فى مصر .
- ضرورة انعكاس التحول الهيكلى للنتائج المحلى الاجمالى والإنتاج الصناعى على التجارة الخارجية بحيث يأخذ صورة تحول هيكلى مناظر تصديراً واستيراداً ، وبالتالى لابد أن يحدث التدعيم المتبادل بين التحول الهيكلى للنتائج والفاعل الأساسى فيه هو التحول الهيكلى فى قطاعات الصناعات التحويلية والتحول الهيكلى للتجارة ، بحيث يؤدى دفع الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية إلى تنمية الوزن النسبى للسلع الإنتاجية أو الاستثمارية أو الوسيطه والرأسمالية فى هيكل الإنتاج الصناعى ويؤدى استيراد ما يلزم من تلك السلع الأخيرة ، مما لا يمكن أو يتعذر إنتاجه محلياً إلى دفع القطاعات الفرعية للسلع المذكورة مرة أخرى ثم يعود التوسع والتنوع فى هيكل الإنتاج الصناعى وفقاً لما سبق ليؤدى إلى زيادة مستويات الصادرات الصناعية وتنويعها على النحو الجارى فى الاقتصادات سريعة النمو فى العالم ⁽¹⁾ .

ب- بعض المقترحات لحل مشكلات ومعوقات الصادرات الصناعية

أولاً : الاهتمام بتطور سعر صرف الجنيه والاهتمام برسم سياسة للصرف الأجنبي تضمن الإبقاء على سعر صرف فعلى حقيقى تنافسي ثابت ومستقر نظراً لوجود مغالاة لتأثير سعر الصرف الحقيقى للجنيه **real appreciation** على ارتفاع تكلفة إنتاج هذه الصادرات فى

⁽¹⁾ أنظر فى ذلك : د. محمد عبد الشفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

ضوء ارتفاع المحتوى الاستيرادي لغالبية مستلزمات هذه الصناعات وهو ما يلقي الضوء على أهمية دور البنك المركزي في استهداف التضخم وسعر العملة معاً .

ثانياً : الاهتمام بتقديم المساندة للصادرات للصناعات في فروع صناعية جديدة في المجالات متوسطة التكنولوجيا مثل صناعة مكونات السيارات وفروع الصناعات الكيماوية الأخرى وغيرها كما أشرنا سلفاً وبالأخص في هذه الأنشطة التي تتطلب مزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير مع استحداث أنظمة حوافز جديدة يمكن أن تسهم مستقبلاً في تطوير خطوط جديدة منتجات جديدة وتكنولوجيات جديدة ، وأسواق بكر جديدة ، وفى اعتقادى أن قطاع الأعمال (العام ، والخاص) يمكن أن يشكل معاً شراكة باعتبارهما مصدراً للنمو في الأجل الطويل . كذلك من الأهمية بمكان وضع أسس ومعايير لدعم الصادرات تنطوى على تقديم دعم عيني للبنية الأساسية للتصدير بدلاً من الدعم النقدي لدعم مصادري المنتجات مثل ثلاجات أو غرف التبريد أو سيارات جديدة لنقل البضائع .

ثالثاً : الاهتمام بإجراء مزيد من التبسيط لنظام التعريفات Tariff regime في ضوء التأثيرات المحتملة للحماية الأسمية والفعلية على التحيز ضد الصادرات ، فبالرغم من إجراء تخفيضات متتالية في التعريفات الجمركية إلا أن هناك قدر كبير من التباين في معدلات التعريفات . وللأسف فإن القدرة على إصلاح هيكل التعريفات الجمركية مقيد باعتبار تعددية اتفاقيات التجارة التي أبرمت ويصبح من الأهمية على الأقل تبسيط جدول MFN وتوحيد مستويات التعريفات داخل إطار 4 digits من HS Code وتخفيض عدد معدلات التعريفات الى 6 كما تحدده منظمة التجارة العالمية ، هذا التبسيط هام في ضوء اعتبار أن المفاوضات الثنائية للتجارة مستقبلاً قد تُعقد هيكل التعريفات الحالي .

رابعاً : الاهتمام بمحددات أخرى للتنافسية أى ما يطلق عليها التنافسية غير السعرية (أشير إليها مراراً في المتن) والمرتبطة بتطوير البنية التحتية الأساسية للتصدير وخدمات ما بعد البيع (صيانة - إصلاح - تدريب فنى وخلافه وهي التي تؤثر على الإنتاجية العواملية الكلية ومن ثم ترتقي بالصادرات .

خامساً : يساهم التراكم في رأس المال البشرى في تعزيز نمو الصادرات والاتجاه نحو التنويع الى منتجات عالية التكنولوجيا ، فالاستثمار في التعليم بدلالة الجودة والنوعية (خاصة الرياضيات والعلوم) من شأنه أن يرتقى بمستوى الإنتاجية والإنتاج ومن ثم فإن المزيد من الجهود مطلوبة فى اتجاه رفع معدلات القيد enrollment rates فى التعليم بمراحله

وتطوير المهارات بما يتفق وتوقعات واحتياجات القطاعات التصديرية خاصة في مجال المنتجات متوسطة وعالية التقنية.

سادساً : أهمية تطوير قواعد البيانات التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحيث يعد سلاسل زمنية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات على مستوى أنشطتها المختلفة وتصنيفاتها سواء HS أو SITC (Export & Import unit value indices) ، وكذلك ضرورة إعداد سلاسل زمنية لمتوسط تكلفة وحدة العمل في الصناعات المختلفة وذلك حتى تسهل مهمة إعداد دراسات مقارنة (بين مصر ودول العالم الأخرى) .

سابعاً : أهمية التصميم الواعي لهيكل الحوافز الذي يقتصر على مجالات الإنتاج الجديدة والمنتجات الجديدة والأنشطة المحفزة مستقبلاً لمزيد من التنويع في القاعدة التصديرية . وبالتالي لابد وان تستهدف هذه الحوافز أنشطة بعينها وليس قطاعات مع وضع معايير مرجعية للنجاح أو الفشل bench marks / Criteria مع تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه المجالات لتسهيل عمل الاستكشاف في المجالات والفرص التصديرية الجديدة والمنتجات الجديدة وبالتالي المطلوب ليس سياسة صناعية تقليدية وإنما سياسة الغانمين " Picking winners " وهو ما يؤكد الحاجة الى التركيز على العمليات الكثيفة الإبداع Innovative and intensive processes لتطوير منتجات وتكنولوجيات جديدة ولولوج أسواق جديدة على نسق ما حدث في تجربة شيلي ⁽¹⁾، تايوان في صناعات مثل السالمون وغيرها .

¹) Lawrence Edwards Phil Alves , South Africa' s Export Performance : Determinants of Export Supply , Africa Region , working paper series N.95, Univ. of Cape Town, Dec 2005 , pp .43-45

ج- اقتراح بعض السياسات والإجراءات للحد من المعوقات أمام الصناعات القائمة

السياسة	الإجراءات
تقديم حزمة من الحوافز لتشجيع التشغيل	* تخفيض أقساط التأمين على الصحة والتأمين ضد الحوافز * تطبيق نظام أكثر مرونة في تحديد العمل . * تخصيص نسبة من موارد صندوق التدريب لتدريب العمالة التي تم الاستغناء عنها . * إعفاء المشروعات التي لديها أقل من 10 عمال من دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية لكل مشترك جديد في عام 2009 . * تقديم دعم مالى لأصحاب الأعمال لمن يقدم فرص عمل للمتطلين أكثر من 6 شهور. * زيادة الدعم للمشروعات الصغيرة وبخاصة للمشروعات التي تحول العمالة المؤقتة لديها إلى عمالة دائمة .
التوسع فى تطبيق البرامج لرفع انتاجية عنصر العمل	* فتح حدود الاستفادة والتوسع فى برامج زيادة الانتاجية ونقل التكنولوجيا الممنوحة من مركز تحديث الصناعة ومجلس التدريب الصناعى .
الحفاظ على أسواق التصدير القائمة واستهداف أسواق جديدة	* زيادة التواجد المصرى فى المعارض الدولية المتخصصة مع رفع القيود على عدد مرات حضور المعارض المدعومة من صندوق دعم الصادرات . * تخفيض نسبة مساهمة للشركات إلى 50% من المتعامل به. * إيجاد مخازن مصرية فى دول الشركاء التجاريين لتوزيع المنتجات من خلالها . * دعم نسبة من قيمة الشحن البحرى لدول أفريقيا ودول الأسواق الصاعدة . * مراجعة مصاريف الشحن بالموانئ والتي تضرر كثير من المصدرين منها . * استحداث اسلوب مناسب لتحفيز المستثمر الصغير للتصدير وكذا إمداده بالمعلومات والدراسات الكافية وياحتياج الأسواق الخارجية وتبسيط إجراءات التصدير .
إعطاء معاملة تمييزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	* تخفيض تكلفة الاقتراض مع الاهتمام بتطبيق منهجية كفاية القرض من خلال توفير قروض إضافية منخفضة الفائدة . * بناء شبكة أعمال استشارية على مستوى الدولة لتنشيط عمل المشروعات الصغيرة المحلية المتضررة تتكون من البنوك والمحامين والمحاسبين وخبراء الضرائب ، ومراكز البحث والتطوير ومراكز التسويق مع تشجيع التعاون بين هذه المشروعات والجامعات .
تشجيع الاستثمارات الجديدة والمشروعات تحت التأسيس على البدء فى التشغيل	* تطوير وتبسيط إجراءات تراخيص المصانع الجديدة بحيث تتم كل الإجراءات باستخدام التسجيل الالكترونى . * دراسة منح قروض بنكية للصناعة بأسعار فائدة متميزة .
زيادة الانفاق على مشروعات البنية الأساسية	* تحديد أولويات هذا الانفاق وفقاً لاحتياجات المناطق الصناعية أسوة بتجربة الهند التي اعتمدت فى تحديد البنية الأساسية بالتعاون مع القطاع الصناعى . * أهمية السرعة فى تنفيذ هذه المشروعات .

تقديم حوافز للمشروعات التى توفر فرص عمل خضراء	* مثل مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة ، حيث إن تقديم الحوافز لهذه المشروعات يشجع الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبى خاصة فى ظل تعظيم الاستفادة من مشروعات خطوط الربط الكهربائى مما يؤدى إلى توفير فرص عمل ، وبالتالي تنشيط الطلب الداخلى .
---	--

وإعتماداً على ما سبق فإننا نورد هذا التصور للقاعدة التصديرية الصناعية :
مقترح قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية

أولاً : الاهتمام بالصناعات التى تمتلك فيها مصر الميزة النسبية التقليدية العالية وأهمها : - صناعات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة . - الصناعات المعدنية كالحديد . - صناعة الكيماويات وخاصة الأدوية .
ثانياً : تطوير التصنيع والتصدير فى الصناعات متوسطة التكنولوجيا وخاصة وسائل النقل والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية والتجهيزات الهندسية .
ثالثاً : البدء فى صناعات لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية أو تنافسية فى الصادرات وهى الصناعات عالية التكنولوجيا كالبصريات وأدوات القياس الدقيقة والاتصالات مع العمل على رفع تنافسية هذه الصناعات .
رابعاً : مجال الصناعات الإبداعية وذلك لدمج القيمة الاقتصادية للفنون والإعلام فى الاقتصاد القومى كذلك تحويل قطاعات الصناعات الإبداعية مثل الفنون البصرية والرقص والمسرح والإعلام التقليدى مثل السينما والتلفزيون والإذاعة والموسيقى والإعلام الجديد مثل البرمجيات والألعاب والتجارة الإلكترونية من قطاعات غير تجارية إلى قطاعات تجارية متقدمة .

وبناء على ذلك نرى إضافة جزء خاص عن الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية عموماً بالنسبة للاقتصاد المصرى من حيث الاستيراد والتصدير ومعدل نموها فى فصل مستقل حيث لم يسبق لبحوث معهد التخطيط القومى أن تناولت نشاط هذه الصناعات .

الفصل الخامس

الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر

المبحث الأول الاقتصاد الابداعى

سوف نتناول في هذا المبحث عدة نقاط أساسية ألا وهى: مفهوم الإبداع ومفهوم الاقتصاد الابداعى والصناعات الإبداعية وأهميتها ثم تصنيف هذه الصناعات الإبداعية.

أولاً: مفهوم الإبداع
يصعب تحديد مفهوم الإبداع بدقة لأنه غالباً ما يكون مرتبطاً بالفنون ، وكما نعلم فإن الفن الأصل يتضمن القدرة على إعادة طرح المشكلات لاكتشاف الخيوط المشتركة وسط الفوضى والتباين والجرأة والقدرة على إعادة صياغة القواعد المختلفة وتخيل سيناريوهات المستقبل.

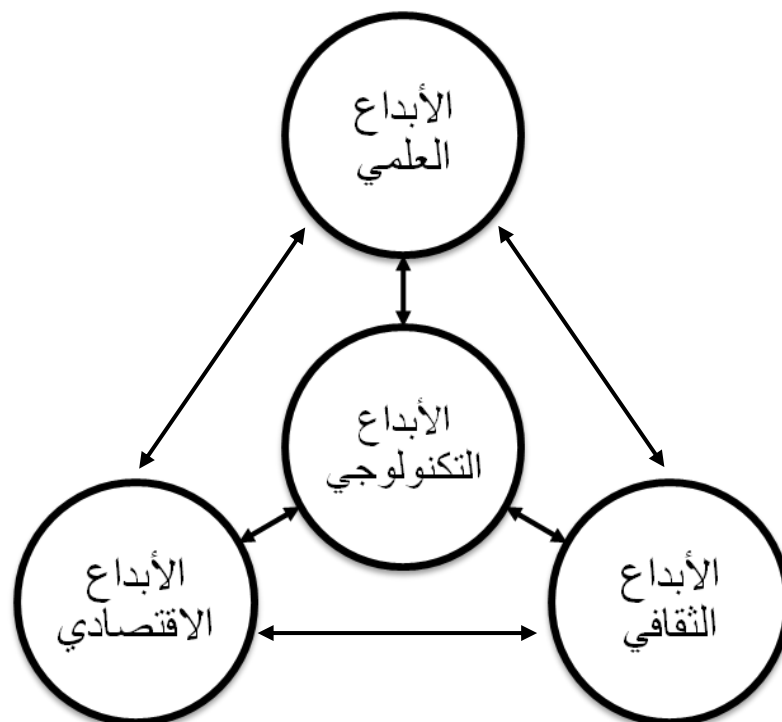
ويهمنا هنا أن نشير إلى أن الوظيفة الاجتماعية للإبداع لا تتحقق بكون الأفراد مبدعون ولكن تتحقق حين يتوافر لهؤلاء الأفراد شروط معنية مثل النمو والتمويل والبنية التحتية والتنظيم والإدارة وحقوق الملكية والأسواق المناسبة وغيرها من الإمكانيات التى يمكن أن تستوعب هذا الإبداع.

وتحتاج منظومة الإبداع إلى العديد من العناصر الأساسية لنجاحها مثل التعليم وحماية حقوق الملكية الفكرية والتشريعات المتعلقة بالإبداع والجودة والأمن ورأس المال والإدارة الجيدة

والتدريب والاتصالات والتطور التكنولوجي وبرامج البحث والتطوير والمراكز البحثية وغير ذلك من العناصر الأساسية الأخرى.

ويتكون الإبداع من أربع عناصر أساسية متفاعلة مع بعضها البعض ، والشكل التالي يوضح لنا ذلك :

شكل (1) الإبداع في إطار الاقتصاد الإبداعي



UNCTAD (2010) Creative Economy Report: A feasible development option

ثانيا : مفهوم الاقتصاد الإبداعي

أن مفهوم الاقتصاد الإبداعي طبقا للأونكتاد مفهوم أخذ في التطور على أساس الأصول الإبداعية وإمكانية توليد دخل ونمو اقتصادي وهو نشاط اقتصادي نامي ومزدهر ومحرك رئيسي لتنويع وتحديث اقتصادات العديد من الدول في العالم.

والاقتصاد الإبداعي يساعد على زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات، هذا بالإضافة إلى زيادة الاندماج الاجتماعي والتنوع الثقافي والتنمية البشرية كذلك يشمل الاقتصاد الإبداعي الجوانب الثقافية والاجتماعية التي تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية والأهداف السياحية.

هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإبداعي هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة الاقتصادية مع البعد الإنمائي والروابط المشتركة بين القطاعات على المستويين الكلي والجزئي للاقتصاد.

وهو أيضا الخيار العملي للتنمية الذي يدعو إلى الابتكار والاستجابة للسياسات ذات التخصصات المتعددة والعمل المشترك بين الوزارات المختلفة ⁽¹⁾ .

ويشتمل الاقتصاد الإبداعي على ثلاث أطر أساسية :

1- الإطار السياسى والمؤسسى

يركز الإطار السياسى والمؤسسى للاقتصاد الإبداعي على أهمية الاقتصاد الإبداعي فى المجتمع العصرى. لذلك فإن الاقتصاد الإبداعي يحتل الصدارة فى العديد من الدول المتقدمة والنامية. لذلك تضع العديد من الدول الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لتنويع اقتصادها الإبداعي لما له من آثار إيجابية على توفير فرص العمل وتحسين الحياة الاجتماعية والثقافية وزيادة النمو.

كذلك تلعب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) دورا هاما في تشجيع وتنمية الاقتصاد الإبداعي وذلك عن طريق ادماج الثقافة فى الاقتصاد وتقديم الخدمات المختلفة لحماية وتطوير القيم الثقافية وكذلك تقديم المساعدات التقنية لتعزيز السياسات الثقافية وتساعد اليونسكو أيضا فى إنشاء قاعدة للاتفاقيات الدولية المتعلقة لمختلف القضايا الثقافية.

¹ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الدورة السادسة عشر – قطر - الدوحة- أبريل 2012 .

وأخيرا إذا نظرنا إلى دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فسوف يتضح لنا أن هذه المنظمة لها دورا هاما فى السياسات الصناعية المرتبطة بالاقتصاد الإبداعي. حيث تعمل اليونيدو على دعم سياسات الاقتصاد الإبداعي عن طريق المساهمة فى بناء القدرات الإبداعية وتوفير التدريب المناسب لمنظمي المشاريع الإبداعية مما يساعد على نمو هذه الصناعات الإبداعية.

2- الإطار الإنمائى

يعتبر الاقتصاد الإبداعي خيار إنمائى قابل للتنفيذ، نظرا لاعتماده على الأفكار والمعارف والمهارات والقدرة على الاستفادة من الفرص الجديدة.

ويمكن النظر للاقتصاد الإبداعي على أنه يساعد على تنفيذ استراتيجية التنمية وذلك من خلال عنصرين أساسيين:

- العنصر الأول:

يستند على الاعتراف بالإبداع ورأس المال البشرى وزيادة التكامل بين الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- أما العنصر الثانى:

فيستند على كيفية تحسين الروابط بين الثقافة (الفنون المختلفة) والاقتصاد من خلال التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة ، هذا بالإضافة إلى توفير العديد من الفرص الاقتصادية القائمة على المشاريع الإبداعية. ويعتمد ذلك على الإبداع الفردى الذى يساعد على إنشاء المشروعات والصناعات الصغيرة ذات الاستثمارات المنخفضة والتي تساهم فى تحسين الاقتصاد الإبداعي وزيادة الدخل وفرص العمل ومن ثم زيادة نسبة الصناعات الإبداعية فى الناتج المحلى والإجمالى. إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة الاندماج الاجتماعى والاقتصادى للطبقات المهمشة ومن ثم لا يعكس عدالة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية. لذلك فإن التحدى الحقيقى هو فى إيجاد نموذج للاقتصاد الإبداعي يجمع بين النمو فى الدول المختلفة والمكافأة العادلة للمنتجين الإبداعيين والتي تتناسب مع إبداعهم ومواهبهم.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد الإبداعي يتيح إمكانيات كبيرة للدول النامية للتقدم والنمو وتنويع اقتصاداتها والاستفادة من الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. إلا أن هذا يتطلب تحديد كيفية بناء اقتصاد شامل ومستدام وإبداعي لهذه الدول النامية.

وإذا نظرنا إلى دور بعض الدول النامية في بناء اقتصادها الإبداعي فسوف نجد أن دولة مثل زامبيا تعمل الحكومة فيها على تحفيز الإبداع عن طريق هياكلها المؤسسية ونمو تجارة المنتجات الثقافية وخاصة الموسيقى. هذا بالإضافة إلى زيادة الفرص المتاحة عن طريق الإنترنت للعديد من الأعمال التجارية الإبداعية. كذلك تساعد "الأونكتاد" حكومة زامبيا في وضع إطار تنظيمي لمساعدة المبدعين والفنانين للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع (1).

وإذا نظرنا إلى دولة مثل البرازيل فسوف يتضح لنا أن الحكومة فيها قد أدركت أهمية الاقتصاد الإبداعي ومن ثم أنشأت في عام 2011 أمانة للاقتصاد الإبداعي تابعة لوزارة الثقافة. وتتمثل مهمة هذه الأمانة في وضع السياسات العامة و للتنمية المحلية والإقليمية وتنفيذها مع إعطاء الأولوية لدعم وتعزيز المشاريع المهنية والإبداعية الصغيرة ومتناهية الصغر في البرازيل. هذا بالإضافة إلى اهتمام أمانة الاقتصاد الإبداعي بجعل الثقافة أداة للتنمية الاستراتيجية. لذلك فهي تتعاون مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات البحثية المحلية والإقليمية بهدف تبادل المعلومات والمعارف والخبرات المتعلقة بالاقتصاد الإبداعي على المستوى المحلي والإقليمي.

كذلك وضعت البرازيل " خطة البرازيل الإبداعية " والتي تضم جميع الوزارات المعنية بهدف تعزيز الإبداع والتنوع الثقافي باعتبارهما محورين استراتيجيين للتنمية.

3- إطار التعاون الدولي

تلعب الأمم المتحدة دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي فيما يخص الاقتصاد الإبداعي ومن ثم المساهمة في صنع مستقبل أفضل للدول المختلفة .

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الدوحة - أبريل - 2012 - المرجع السابق ذكره.

وقد أشار مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة إن القطاعات الإبداعية الرئيسية المستهدفة للمساعدة هي قطاعات الحرف والفنون المرئية والموسيقى في الدول النامية وذلك عن طريق تنظيم هذه المشاريع وتوفير المعلومات عن الأسواق المختلفة والتدريب على قطاعات تشمل التجارة الالكترونية والخدمات الاستشارية وذلك لدعم الصناعات الإبداعية وتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتعاون مع الأفراد المحليين، كذلك يعمل هذا المركز مع واضعي السياسات المختلفة لتشجيع إدخال بعد ثقافي في سياسات تنمية التجارة المحلية .

ثالثاً: مفهوم الصناعات الإبداعية
يقصد بالصناعات الإبداعية الصناعات والأنشطة التي تعتمد في أساسها على الإبداع والمهارة والموهبة الفردية والتي تمتلك إمكانية تحقيق الثروة وخلق فرص عمل، والتي تتمتع بحقوق الملكية الفكرية وهي تشمل القطاع الإبداعي كله والذي قد يكون تجارى أو غير هادف للربح.

وتتسم مخرجات الصناعات والأنشطة الإبداعية بقيمة ثقافية واقتصادية، كما أنها تشمل الأشخاص غير المبدعين الذين يعملون في الأنشطة الإبداعية بالإضافة إلى الأشخاص المبدعين الذين يعملون في القطاعات غير الإبداعية.

هذا بالإضافة إلى أن الصناعات الإبداعية في الغالب هي صناعات صديقة للبيئة مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى (1) .

وطبقاً لتعريف الأونكتاد فإن الصناعات الإبداعية هي دورات الإنتاج وخلق وتوزيع السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكرى كمدخلات أولية. كما أن هذه الصناعات تشكل مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة والتي تركز على سبيل المثال على الفنون المختلفة. كما أنها تشمل الخدمات الفنية الإبداعية. كما أنها تجمع بين خصائص كلا من الخدمات والفنون الحرفية والقطاع الصناعي (2) .

وإذا نظرنا على سبيل المثال للإطار السياسي والمؤسسي للاقتصاد الإبداعي في بعض الدول فسوف نجد مثلاً بلد جنوب أفريقيا (3) تنفذ الآن استراتيجية جديدة للنمو عن طريق الاقتصاد

(1) المنتدى الأوروبي المتوسطي للقطاعات الإبداعية والمجتمع ، الاردن ، 13-15 مايو 2012 .

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدوحة ، أبريل 2012، المرجع السابق ذكره.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الدوحة- أبريل 2012- المرجع السابق ذكره.

الإبداعى للحد من الفقر وتوفير فرص عمالة جديدة وذلك عن طريق تنفيذ 7000 مشروع متوسط وصغير الحجم مما يساعد على الاستدامة والتماسك الاجتماعى. كذلك تطبق دولة جنوب أفريقيا سياسات الاقتصاد الإبداعى لصياغة السياسات الحضرية وزيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى عن طريق الثقافة والأنشطة الإبداعية.

كذلك تعمل جنوب أفريقيا على زيادة المدن الإبداعية بها بهدف جذب طبقة المبدعين ومنظمى المشاريع الإبداعية مما يؤدى إلى ازدهار الحياة الثقافية والاجتماعية وزيادة النمو السياحى بها. ولذلك فإنه من المتوقع أن تكون مدينة كيب تاون عاصمة للتصميم العالمى فى عام 2014. أما فى العام الماضى 2012 فقد فازت مدينة هلسنكى عاصمة فنلندا بهذا اللقب (عاصمة التصميم العالمى) وذلك عن طريق مشاريع مختلفة وضحت رسوخ التصميم فى الحياة اليومية ودورة تحسين الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها.

كذلك اهتمت استراليا بالاقتصاد الإبداعى حيث يترجم هذا الاقتصاد الإبداعى الأفكار الإبداعية إلى تنمية اقتصادية حيث يوجد باستراليا أكثر من 150 ألف نشاط تجارى وإبداعى تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 90% من هذا النشاط. كذلك يوجد أطر جديدة مثل مركز ابتكار الصناعات الإبداعية الذى يساعد فى تشجيع الصناعات الإبداعية على وضع استراتيجيات للنشاط التجارى وجذب الاستثمارات المختلفة.

رابعاً: أهمية الصناعات الإبداعية
لقد أصبحت الصناعات الإبداعية اليوم كما سبق وأن ذكرنا عنصراً مهماً فى تكوين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وترجع أهمية الصناعات الإبداعية إلى دورها كموجة للمعرفة الاقتصادية وميسر للصناعات والخدمات الأخرى عبر تزويدها بالمحتوى الرقمى الذى يترجم مباشرة إلى ميزة تنافسية و طاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى.

كذلك ترجع أهمية الصناعات الإبداعية إلى الآتى:

- (1) دمج القيمة الاقتصادية للفنون والإعلام فى الاقتصاد القومى.
- (2) تحويل قطاعات الصناعات الإبداعية مثل الفنون البصرية والرقص والمسرح والإعلام التقليدى مثل السينما والتلفزيون والإذاعة والموسيقى والإعلام الجديد مثل البرمجيات والألعاب والتجارة الإلكترونية من قطاعات غير تجارية إلى قطاعات تجارية متقدمة تقنياً.

خامسا: تصنيف الصناعات الإبداعية

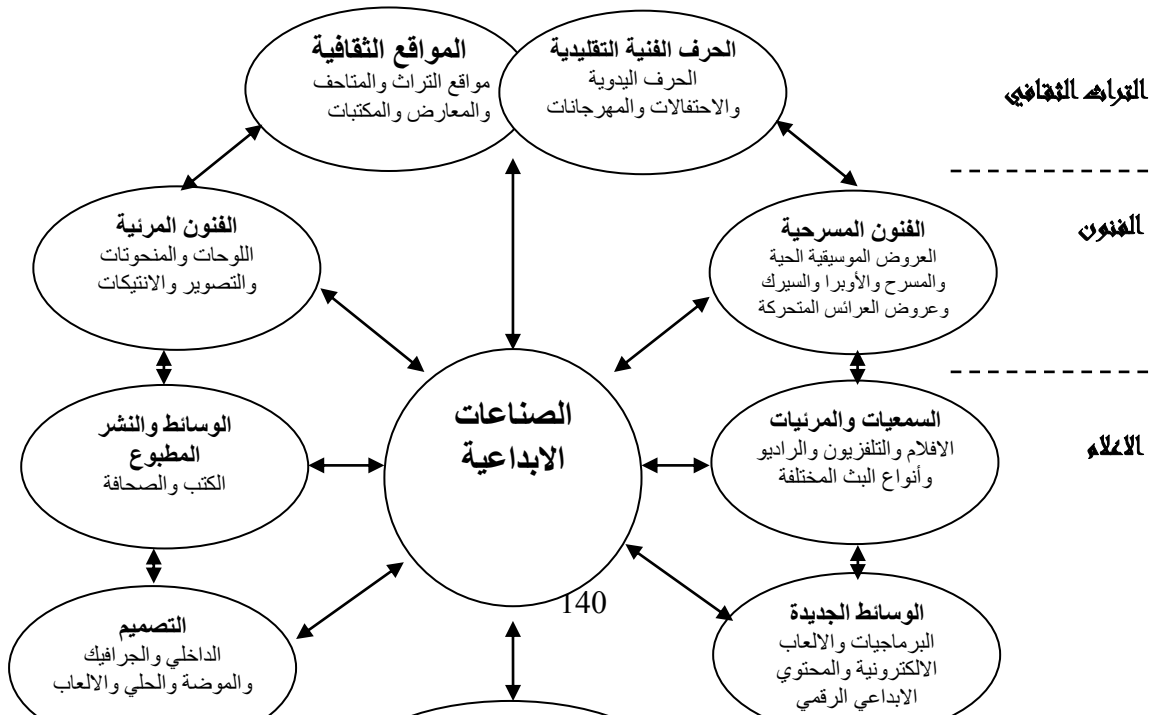
تتسم الصناعات الإبداعية بالتنوع وتحتوى على العديد من القطاعات المختلفة مثل:

- الدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والتليفزيون.
- العمارة والتصميم والتخطيط الحضري.
- الحرف المختلفة مثل المنسوجات والمجوهرات وأعمال المعادن والزجاج والسيراميك.
- التراث الثقافى الذى يتضمن الآثار والمدن الإبداعية والسياحة.
- تصميم الأزياء وتطوير منتجات الأزياء وما يتعلق بها من المنسوجات والعطور ومحلات الملابس .
- الأفلام والفيديو والمنتجات السمعية البصرية والتى تشمل كتابة السيناريو والتوزيع والتصوير والأفلام الرقمية.
- الأدب والمكتبات والنشر والكتب والمجلات والصحف والنشر على الانترنت.
- الموسيقى وتشمل الإنتاج والتوزيع والإدارة وحقوق الملكية والتسجيل وغير ذلك.
- الفنون الإدارية والتسليية والرقص المعاصر والعروض الإدارية المباشرة والأوبرا.
- التليفزيون والراديو وبث الإنترنت.
- الفنون البصرية مثل الرسم والبحث والتصوير.
- برامج الكمبيوتر التعليمية والتطبيقية وألعاب الكمبيوتر.

والشكل البيانى التالى رقم (2) يوضح لنا تصنيف الصناعات الإبداعية طبقا للأونكتاد :

شكل رقم (2)

تصنيف الصناعات الإبداعية



Source : UNCTAD (2010) Creative Economy Report: A feasible development option

وطبقا للشكل البياني السابق رقم (2) يتضح لنا أن تصنيف الصناعات الإبداعية طبقا
للاونكتاد ينقسم إلى أربعة أقسام :

يضم القسم الأول : التراث الثقافي
والذى يحتوى على :

- (1) الحرف الفنية التقليدية مثل الحرف اليدوية والاحتفالات والمهرجانات .
 - (2) المواقع الثقافية مثل التراث والمتاحف والمعارض والمكتبات وغيرها من الفنون
الأخرى .
- ويعرف "التراث الثقافي" بأنه أساس كل أشكال الفنون والصناعات الثقافية
والإبداعية وهو يجمع ما بين وجهات النظر المختلفة لكل من الجوانب الثقافية والتاريخية
والانثروبولوجية والعرقية والجمالية والاجتماعية .

- أما القسم الثانى فيشمل الفنون الإبداعية والتى تضم الفن والثقافة والأعمال
الفنية المستوحاه من التراث والقيم والهويات ، وينقسم إلى :

- 1- الفنون المسرحية وتشمل العروض الموسيقية الحية والمسرح والأوبرا والسيرك
وعروض العرائس المتحركة .
- 2- الفنون المرئية وتشمل اللوحات والمنحوتات والتصوير والانتيكات .

- أما القسم الثالث طبقا لهذا التصنيف فيشمل الإعلام الذى يحتوى على مجموعتين من وسائل الإعلام التى تنتج المواد الإبداعية بهدف التواصل مع الجماهير حيث يضم :

- 1- السمعيات والمرئيات مثل الأفلام والتلفزيون والراديو وأنواع البث الأخرى .
- 2- الوسائط والنشر المطبوع مثل الكتب والصحافة والمطبوعات الأخرى .

- أما القسم الرابع والأخير فيختص بالإبداع الوظيفي ، وحيث يضم المزيد من الصناعات القائمة على خلق السلع والخدمات لأغراض وظيفية ، وهذا القسم يضم :

- 1- الوسائط الجديدة مثل البرمجيات والألعاب الالكترونية والمحتوى الإبداعى والرقمى.
- 2- الخدمات الإبداعية مثل التصميم المعماري والإعلانات والبحث والتطوير التكنولوجي والخدمات الترفيهية والثقافية .
- 3- التصميم والذى يحتوى على التصميم الداخلى والجرافيك والموضة والحلى والألعاب .

سادسا: مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها
نظرا لأهمية الصناعات الثقافية ودورها البارز في نهضة المجتمعات وتقدمها عموما وفى مصر خاصة لذلك رأينا أن نتناولها بالدراسة .

1- مفهوم الصناعات الثقافية:

أن الصناعات الثقافية هى عبارة عن التراث والمخزون الثقافي غير المحدود وغير الملموس والحر بطبيعته والذي يرتبط بالمجتمع حسب المكان الموجود فى الحضارة. وتعتبر الصناعات الثقافية إحدى الصناعات الإبداعية الهامة.

وطبقا لليونسكو ⁽¹⁾ فإن الصناعات الثقافية هي "الصناعات التي تنتج وتوزع النّاتج والخدمات الثقافية التي يتبين لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحدودة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية".

ويدخل فى الصناعات الثقافية طبقا لليونسكو كل من النشر المطبعي والموسيقى والإنتاج السينمائي والسمعي البصري والمتعدد الوسائط ويدخل في هذه الصناعات أيضا الحرف اليدوية والتصميم ورغم أنهما ليسا من الصناعات الثقافية بالمعنى الدقيق إلا أن لهما أوجه شبه قوية بالنشاط الثقافى إذ أنهما يؤديان إلى نشوء شركات صغيرة ومتوسطة.

¹ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وثيقة حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ، عام 2005 .

وقد اتسع مفهوم الصناعات الثقافية ليشمل صناعات الإبداع التى تضم الهندسة المعمارية وشتى الفنون من فنون تشكيلية وفنون استعراضية وغير ذلك.

وتختلف الخدمات الثقافية عن السلع الثقافية فالخدمات تهدف إلى تلبية الاهتمامات والاحتياجات الثقافية وهذه الخدمات لا تمثل سلعا ثقافية فى حد ذاتها وإنما هى تيسر إنتاجها وتوزيعها وتشمل على سبيل المثال أنشطة التراخيص وغيرها من الخدمات المتعلقة بحقوق المؤلف وأنشطة توزيع السلع السمعية والبصرية وتعزيز فنون الأداء والمناسبات الثقافية هذا بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالمعلومات الثقافية وحفظ الكتب والتسجيلات.

2- أهمية الصناعات الثقافية:

تلعب الصناعات الثقافية دورا هاما فى الحياة الثقافية وفى نهضة المجتمع وتقدمه وهى سبب رئيسى لتطوير الواقع الثقافى وتوفير الظروف المناسبة لنموه واستمراره وتطوره وازدهاره بما يحقق الطموحات المنشودة لهواة الصناعات الثقافية وروادها.

وتزدهر الصناعات الثقافية فى عصر اقتصاد المعرفة الذى نعيش فيه، والذى تنشأ فيه علاقة وثيقة بين الاقتصاد والثقافة وينطوى ذلك على الاستخدام الاقتصادى للثقافة وهذا يعنى زيادة توجه الثقافة لى تصبح سلعة تجارية . أما الاستخدام الثقافى للاقتصاد فهو يعنى زيادة دور المحتوى الثقافى فى إنتاج السلع.

إن الصناعات الثقافية التى كانت سابقا " منفصلة نظرا لنظم إنتاجها المتشابه مثل صناعة الأفلام والتليفزيون والتصوير والطباعة، أصبحت اليوم تنتج فى شكل رقمى مما جعل صعوبة تميزها عن بعضها البعض فى كثير من الأحيان وذلك لأن التكنولوجيا الرقمية قد غيرت نمط الإنتاج وأسلوب نشر هذه المنتجات الثقافية إلى حد كبير كما نرى الآن عن طريق الإنترنت الذى أصبح يستخدم أكثر فأكثر فى نشر هذه المنتجات الثقافية الرقمية.

والجدير بالذكر أنه نظرا لهذا التطور التكنولوجى فقد أصبح الآن يوجد طرق مختلفة لاستغلال المواد الثقافية دون الأخذ فى الاعتبار استغلالها بصورة اقتصادية. فالعديد من الدول تضم أشكالا مختلفة من المواد الثقافية فى شكل معارض ومتاحف وما يتعلق بها من مؤسسات، إلا أنها تعامل كأصول عامة تستنزف أموالا كثيرة للحفاظ عليها وتطويرها ولا ينظر إليها كأصول اقتصادية قيمة يمكن استغلالها كأحد عناصر اقتصاد الدولة وهو ما يتطلب بالضرورة تغيير هذه النظرة الضيقة لهذه المواد الثقافية خاصة فى ظل التطور التكنولوجى المبهر.

وإذا نظرنا إلى هذه الصناعات الثقافية فى العديد من الدول المتقدمة فسوف نجد أنها قد حققت دخلا كبيرا لهذه الدول خاصة الدول الأوروبية وأمريكا وبعض دول شرق آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا....الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الثقافية تمثل اليوم إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة فى العالم حيث أنها تمثل أكثر من 7% من اجمالى الناتج العالمى ويتوقع أن ترتفع إلى 10% خلال السنوات القليلة القادمة ⁽¹⁾ .

3- الصناعات الثقافية والسياحية والمدن الإبداعية

ترتبط الصناعات الثقافية ارتباطا وثيقا بالسياحة فالثقافة هى إحدى الأسباب الأساسية التى من أجلها يسافر السائحون من بلادهم إلى أماكن أخرى. فالسياحة هى الخطوة الأولى التى تساعد على اكتشاف المكان ومعرفته. فالسياحة تتيح التركيز إلى حد كبير على الأنشطة الثقافية لأنها الحاوية القومية لمؤسسات متعددة مثل المتاحف والمسارح والمهرجانات وغيرها من الأنشطة المختلفة.

كذلك فإن المدن الإبداعية لكى يتحقق لها الازدهار هى فى حاجة إلى ثقافة الإبداع والذى يتطلب الطموح وروح التنظيم والحساسية الشديدة للتصميم المدنى الجيد ، هذا بالإضافة إلى الإبداع الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى والتقنى من خلال مبادئ استراتيجية مرنة.

والجدير بالذكر أن شبكة المدن الإبداعية التى تم إنشاءها من قبل اليونسكو فى أكتوبر 2004 كان الهدف منها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدن فى العالم أجمع .

ويقوم مفهوم المدن الإبداعية على فكرة أن الثقافة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى التنمية وتجديد المناطق الحضرية كذلك يأخذ أصحاب القرار السياسى فى الاعتبار دور الإبداع وهم يخططون للسياسة الاقتصادية .

هذا بالإضافة إلى أن الصناعات الإبداعية تساهم فى تنمية المدن الإبداعية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، كما أنها تساعد على زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع .

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة المدن الإبداعية لديها أكثر من 29 عضواً من مختلف أنحاء العالم ، وهذه المدن تنقسم إلى سبع فئات وهى : مدينة الأدب ومدينة السينما ومدينة

¹ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) ، المرجع السابق ذكره .

الموسيقى ومدينة الحرف اليدوية والفنون الشعبية ومدينة التصميم ومدينة وسائل الفنون ومدينة المطبخ .

وقد حددت اليونسكو المدن الإبداعية المختارة حتى الآن بالمدن التالية :

1- مدن اليونسكو للأدب وهي :

- * مدينة أدنبرة فى المملكة المتحدة
- * مدينة إيوا فى الولايات المتحدة الأمريكية
- * مدينة ملبورن فى استراليا
- * مدينة دبلن فى أيرلندا
- * مدينة زايكافيك فى أيسلندا

2- مدن اليونسكو للسينما

- * مدينة برادفورد فى المملكة المتحدة
- * مدينة سيدنى فى استراليا

3- مدن اليونسكو للموسيقى

- * مدينة بولينا فى ايطاليا
- * مدينة غاند فى بلجيكا
- * مدينة غلاسكو فى المملكة المتحدة
- * مدينة اشبيلية فى أسبانيا

4- مدن اليونسكو للحرف اليدوية والفنون الشعبية

- * مدينة أسوان فى جمهورية مصر العربية
- * مدينة كانازاوا فى اليابان
- * مدينة سانتافى فى الولايات المتحدة الأمريكية
- * مدينة ايشيون فى جمهورية كوريا

5- مدن اليونسكو للتصميم

- * برلين فى ألمانيا
- * بوينس ايرس فى الأرجنتين

- * مدينة كوبي فى اليابان
- * مدينة مونتريال فى كندا
- * مدينة باغويا فى اليابان
- * مدينة سنجين فى جمهورية الصين الشعبية
- * مدينة شنغهاى فى جمهورية الصين الشعبية
- * مدينة سيول فى جمهورية كوريا
- * مدينة سانت اتيان فى فرنسا
- * مدينة غراتز فى النمسا

6- مدن اليونسكو للمطبخ

- * مدينة بوبايا فى كولومبيا
- * مدينة شينجرو فى جمهورية الصين الشعبية
- * مدينة واوسترند فى السويد

ويتم تعريف المدن الإبداعية فى شبكة المدن الإبداعية بأنها المدن التى تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول النامية والمتقدمة من خلال الصناعات الإبداعية.

كذلك وطبقا لليونسكو فإن المدن الإبداعية تلعب دوراً حيوياً فى توجيه الإبداع لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك للعديد من الأسباب نذكر منها :

- 1- تضم المدن الإبداعية المبدعين فى مختلف مراحل الصناعات الإبداعية بداية من الممارسة الإبداعية إلى الإنتاج ثم التوزيع .
- 2- تعد المدن الإبداعية مناطق محفزة للتجمعات الإبداعية والمدن المتصلة بها مما يخلق تأثير عالمى كبير.
- 3- للمدن الإبداعية تأثيراً كبيراً فى إقامة شراكة بين القطاع الخاص والعام مما يساعد على اكتشاف الإمكانيات الإبداعية للأفراد المبدعين .

وطبقا لتصنيف اليونسكو للمدن الإبداعية فى الحرف والفنون الشعبية ، كما سبق وأن ذكرنا نجد أن مدينة أسوان فى جمهورية مصر العربية تعد من المدن الإبداعية فى الحرف اليدوية والفنون الشعبية .

وقد تم إدراج مدينة أسوان كأول مدينة إبداعية فى مجال الحرف والفنون التقليدية فى سبتمبر 2005 حيث حافظت مدينة أسوان على تراثها الشعبى النادر بالإضافة إلى الحرف اليدوية والفنون حيث يجمع تراثها بي الشمال والجنوب مثل التراث النوبى الذى يمثل خليط من التراث المصرى والسودانى ، كذلك تستضيف مدينة أسوان المنتدى الدولى للنحت والذى يشارك فيه الفنانون من مختلف دول العالم ، كما أنها تقوم بالحفاظ على الماضى وتطوير المستقبل وذلك باستخدام مؤسساتها الفنية العامة لتعزيز كل صور الفنون التراثية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم المجتمع المحلى وخلق بيئة تفاهم بين أفراد المجتمع وتقليل الفقر والامية .

ومن ثم نستطيع القول أن الصناعات الإبداعية عامة والصناعات الثقافية خاصة يمكن أن يكون لها دورا هاما فى تنمية الاقتصاد المصرى وذلك نظرا لما تتمتع به مصر من الأنشطة المختلفة التى تدخل ضمن تصنيف الصناعات الإبداعية مثل الحرف الفنية والمواقع الثقافية والأثرية والمدن الإبداعية والفنون المسرحية ووسائل النشر المختلفة والتصميم والأزياء والموضة والسمعيات والمرئيات مثل الأفلام والتلفزيون والراديو وغيرها من الفنون الأخرى، هذا بالإضافة إلى المقومات السياحية المختلفة التى تمتد من السلوم حتى حلايب وشلاتين ، وهذا ما سوف نقوم بدراسته فى المبحث الثانى .

المبحث الثاني

" دور الاقتصاد الإبداعي فى تنمية الاقتصاد المصرى "

تتميز مصر بتوافر العديد من الصناعات الإبداعية التى تساعد على نمو الاقتصاد الإبداعي الذي يساعد على زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات ، هذا بالإضافة إلى زيادة التنوع الثقافي والاندماج الاجتماعي .

- أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية
سبق وان ذكرنا أن الاقتصاد الإبداعي يساعد على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة . لذلك فإن الاهتمام بالاقتصاد الإبداعي في مصر سوف يؤدي الى :
- خلق فرص العمل من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية والفنون اليدوية .
 - جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى المجالات المختلفة للإبداع .

- زيادة الموارد من العملات الأجنبية من خلال صادرات منتجات تلك الصناعات الإبداعية .
- الاهتمام بالخدمات الإبداعية مما يشجع على تصديرها للعالم .
- تنمية المدن الإبداعية والأثرية مما يساعد على زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي وتنميته

وهذا يتطلب بالضرورة اهتمام الدولة بتحفيز الإبداع عن طريق المؤسسات المختلفة وكذلك وضع إطار تنظيمي لمساعدة المبدعين والفنانين للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، كذلك يجب أن تتبنى الدولة إنشاء مركز ابتكار للصناعات الإبداعية مما يساعد على تشجيع الصناعات الإبداعية وجذب الاستثمارات المختلفة .

والجدير بالذكر أن مصر تتميز بتنوع صناعاتها الإبداعية في العديد من القطاعات المختلفة مثل الحرف اليدوية المختلفة (المجوهرات وأعمال المعادن والزجاج والسيراميك) والدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والعمارة والتصميم والتخطيط الحضري وتصميم الأزياء والعطور والملابس والأفلام والفيديو والمنتجات السمعية والبصرية والأدب والمكتبات والنشر والكتب والمجلات والصحف والموسيقى والمسرح والأوبرا والرسم والنحت - هذا بالإضافة الى التراث الثقافي الذي تتميز به مصر مثل الآثار والمدن الإبداعية والسياحة ..

ثانيا : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010

حققت صادرات مصر من السلع الإبداعية نمواً بسيطاً خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 حيث أنها سجلت 619.7 مليون دولار في عام 2008 ارتفعت إلى مليار و 102 مليون دولار في عام 2009 ثم مليار و 126 مليون دولار في عام 2010 ، في حين حققت صادرات العالم من السلع الإبداعية 408 مليار دولار في عام 2008 انخفضت إلى 350 مليار دولار في عام 2009 ثم ارتفعت قليلاً لتسجل 383 مليار دولار في عام 2010 ، والجدول رقم (16) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (16)

صادرات السلع الابداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
4.43	4.43	2.28	348.326	270.977	166.199	7868	6111	7304	السجاد	الحرف الفنية واليدوية
0.00	0.00	0.00	0.086	0.103	0.111	3448	3075	3865	الاحتفالات	
0.02	0.02	0.02	0.605	0.553	0.715	2712	2397	3111	آخر	
5.55	4.89	9.37	4.695	3.863	11.624	85	79	124	الاشغال الورقية	
0.01	0.01	0.02	0.140	0.280	0.583	1742	1876	2538	الخص	
1.20	1.44	0.41	180.861	189.441	63.218	15017	13199	15549	الغزل اليدوي	
1.732	1.740	0.746	534.712	465.217	242.451	30873	26736	32490	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	الصوتيات والمرئيات
	0.02	0.00	..	0.139	0.030	637	735	793	الافلام	
	0.0189	0.0037	..	0.139	0.030	637	735	793	اجمالي الصوتيات والمرئيات	
0.00		0.00	0.000	..	0.001	268	361	438	التصميم المعماري	تصميم
0.00	0.01	0.01	2.359	3.155	3.538	65374	55036	63286	تصميم الملابس (الموضة)	
14.14	15.77	1.09	255.842	250.392	19.614	1809	1587	1802	تصميم الانية الزجاجية	
0.44	0.56	0.43	313.635	362.396	332.451	71212	64194	77174	التصميم الداخلي (ديكور)	
0.00	0.00	0.00	0.272	0.087	0.180	65436	57892	58998	تصميم المجوهرات والحلي	
0.00	0.00	0.00	0.727	0.558	0.930	36989	36844	41681	تصميم الالعاب	
0.24	0.29	0.15	572.835	616.587	356.714	241088	215915	243379	اجمالي التصميم	

بالمليون دولار

تابع جدول رقم (16)

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
0.00	0.00	0.00	0.015	0.005	0.219	24944	23789	26126	الوسائط المسجلة	وسائل الإعلام الجديدة
0.00	0.00	0.00	0.023	0.017	0.032	18821	20928	27682	ألعاب الفيديو	
0.0001	0.0000	0.0005	0.038	0.022	0.250	43765	44717	53808	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	
			..	..	..	-	-	-	الفنون الموسيقي (المسجلة علي اسطوانات رقمية أو شرائط فيديو)	الفنون المسرحية
			..	..	..	126	108	120	الموسيقى المطبوعة	
			..	..	..	-	-	-	اجمالي الفنون المسرحية	
0.10	0.11	0.10	16.873	18.014	18.729	17123	16802	19387	الكتب	النشر
0.00	0.00	0.00	0.396	0.271	0.363	13717	13561	17598	صحف	
0.01	0.02	0.01	1.215	2.077	0.882	9517	9574	11393	غيرها من المطبوعات	
0.046	0.051	0.041	18.485	20.362	19.973	40356	39938	48378	اجمالي النشر	
0.00	0.00	0.00	0.032	0.001	0.003	2773	2293	3219	التحف	الفنون المرئية
0.00	0.00	0.00	0.125	0.070	0.098	11683	10421	15148	اللوحات	
0.00	0.00	0.00	0.005	0.006	0.028	2093	1937	2460	التصوير	
0.00	0.00	0.00	0.365	0.144	0.250	9814	7844	8901	النحت	
0.0020	0.0010	0.0013	0.527	0.221	0.379	26364	22495	29728	اجمالي الفنون المرئية	
0.314	0.152	0.15	1126.595	1102.548	619.796	383208	350645	408783	جميع السلع الابداعية	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يوضح لنا الجدول رقم (16) صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر ودول العالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية وبالدولار . وطبقا لهذا الجدول يتضح لنا أنه بالنسبة للحرف الفنية التي تحتوى على السجاد والاحتفالات والأشغال الورقية والغزل اليدوى فإن صادرات العالم قد حققت 32.490 مليار دولار فى عام 2008 فى حين كان نصيب مصر 242.4 مليون دولار أى بنسبة 0.74 % من اجمالى العالم ، أما فى عام 2009 فقد انخفض نصيب العالم من هذه الصادرات حيث بلغ 26.7 مليار دولار فى حين ارتفع نصيب مصر من هذه الصادرات ليصل ضعف ما كان عليه فى عام 2008 حيث بلغ 465.2 مليون دولار ومن ثم ارتفعت نسبته إلى 1.7% من اجمالى العالم ، أما فى عام 2010 فقد ارتفعت صادرات العالم من السلع الإبداعية عن عام 2009 وإن كانت أقل من عام 2008 حيث سجلت 30.873 مليار دولار فى حين زادت صادرات مصر قليلا لتصل إلى 534.7 مليون دولار بنسبة 1.7% من اجمالى صادرات العالم .

أما بالنسبة للصوتيات والمرئيات والتي اقتصرت على الأفلام فقد سجلت صادرات دول العالم 793 مليون دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 735 مليون دولار فى عام 2009 ثم 737 مليون دولار فى عام 2010 ، أما مصر فقد كانت صادراتها من الصوتيات والمرئيات 0.030 مليون دولار فى عام 2008 ارتفعت على 0.139 مليون دولار فى عام 2009 وهى نسبة ضئيلة جداً .

أما فيما يخص الصادرات من التصميم المعماري والملابس (الموضة) والديكور وتصميم الحلى والمجوهرات وتصميم الألعاب فقد بلغت صادرات العالم 243.379 مليار دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 215.9 مليار دولار فى عام 2009 ثم ارتفعت قليلا لتصل إلى 214.08 مليار دولار فى عام 2010 .

فى حين سجلت صادرات مصر من التصميم 356.7 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.15% من اجمالى العالم ارتفعت إلى 616.5 مليون دولار فى عام 2009 بنسبة 0.29% من اجمالى العالم إلا أنها انخفضت قليلا فى عام 2010 لتصل إلى 572.8 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 0.24% من اجمالى صادرات العالم .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (16) أنه بالنسبة لوسائل الإعلام الجديدة مثل الوسائط المسجلة ولألعاب الفيديو فإن صادرات مصر من هذه الوسائل تعد ضعيفة جدا إذ أنها لم تتعدى 0.250 مليون دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 0.022 مليون دولار فى عام 2009 ثم 0.038 مليون

دولار عام 2010 فى حين كانت صادرات العالم من هذه الوسائل الجديدة 53.8 مليار دولار عام 2008 انخفضت إلى 44.7 مليار دولار عام 2009 ثم بلغت 43.7 مليار دولار عام 2010 .

أما بالنسبة لصادرات السلع الإبداعية فيما يخص النشر أى الكتب والصحف وغيرها من المطبوعات فإن صادرات مصر منها قد سجلت 19.9 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.041% من اجمالى صادرات العالم ارتفعت إلى 20.3 مليون دولار فى عام 2009 بنسبة 0.051% من صادرات العالم ثم انخفضت قليلا لتسجل 18.4 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.046% من إجمالى صادرات العالم .

وأخيرا يتضح لنا من الجدول السابق أنه فى حين بلغ اجمالى صادرات العالم من الفنون المرئية (التحف واللوحات والتصوير والنحت) حوالى 29.7 مليار دولار فى عام 2008 ثم انخفضت إلى 26.3 مليار دولار فى عام 2010 ، سجلت صادرات مصر 0.379% من اجمالى العالم ، ارتفعت إلى 0.527 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 0.0020% من صادرات اجمالى دول العالم .

وبعد يمكن القول أن اجمالى صادرات مصر من السلع الإبداعية ارتفع من 619 مليون دولار فى عام 2008 إلى مليار و 102 مليون دولار فى عام 2009 ثم إلى مليار و 112 مليون دولار فى عام 2010 إلا أنه رغم هذه الزيادة فإن نسبة صادرات مصر من اجمالى صادرات العالم من السلع الإبداعية يعد ضئيلا جدا إذ أنه لم يتعدى 0.15% فى عام 2008، و 0.31% فى عام 2010 .

ثالثا : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010
يوضح لنا الجدول رقم (17) واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 :

جدول رقم (17)

واردات السلع الابداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية
بالمليون دولار

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
0.23	0.49	0.22	14.23545	27.68785	15.62764	6316.239	5594.808	6997.268	السجاد	الحرف الفنية واليدوية
0.04	0.05	0.02	2.239562	2.158332	1.3297	5510.621	4778.662	6168.48	الاحتفالات	
0.16	0.15	0.12	4.654737	3.958353	4.297001	2985.534	2728.177	3537.007	آخر	
0.51	0.41	2.42	0.452621	0.413709	3.955946	88.99616	101.9707	163.1567	الاشغال الورقية	
0.04	0.03	0.03	0.614953	0.45103	0.526623	1598.896	1479.238	1815.025	الخص	
0.67	0.70	0.46	68.52746	64.34458	49.74348	10201.81	9215.695	10877.12	الغزل اليدوي	
0.340	0.414	0.255	90.72479	99.01385	75.48039	26702.1	23898.55	29558.06	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	الصوتيات والمرئيات
0.17	0.06	0.11	1.016425	0.396228	0.774904	589.5903	697.6882	701.3759	الافلام	
0.17	0.0568	0.1105	1.016425	0.396228	0.774904	589.5903	697.6882	701.3759	اجمالي الصوتيات والمرئيات	تصميم
0.16	0.07	0.09	0.208702	0.104393	0.177632	129.4607	143.2528	206.244	التصميم المعماري	
0.14	0.10	0.07	88.32438	55.08065	46.40725	64841.26	55739.71	65942.22	تصميم الملابس (الموضة)	
1.05	0.98	0.69	12.84875	9.999597	10.28467	1228.588	1020.701	1499.922	تصميم الانية الزجاجية	
1.05	0.98	0.69	12.84875	9.999597	10.28467	1228.588	1020.701	1499.922	تصميم الانية الزجاجية	
0.28	0.25	0.16	204.2936	158.3807	127.3051	71790.21	63491.88	80470.44	التصميم الداخلي (ديكور)	
0.02	0.01	0.01	9.234405	5.065388	6.841701	46927.75	36588.23	47152.79	تصميم المجوهرات والحلي	
0.06	0.07	0.05	32.73616	34.88125	29.12549	51770.97	50133.39	55557.57	تصميم الالعاب	

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
0.15	0.13	0.09	347.646	263.512	220.141 8	236688. 2	207117. 2	250829. 2	اجمالي التصميم	
0.02	0.10	0.09	4.36027 7	23.0836 3	26.0381	24851.7 3	24167.2 7	28369.3 3	الوسائط المسجلة	وسائل الإعلام الجديدة
0.02	0.01	0.01	5.85022 2	2.78922 8	3.12004 8	25631.9 9	28372.8 2	35655.1 4	ألعاب الفيديو	
0.0202	0.0492	0.0455	10.2105	25.8728 6	29.1581 5	50483.7 2	52540.1	64024.4 6	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	

بالمليون دولار

تابع جدول رقم (17)

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
			..	..	..	-	-	-	الفنون الموسيقي (المسجلة علي اسطوانات رقمية أو شرائط فيديو)	الفنون المسرحية
	0.07		..	0.07222	..	106.176	106.504	117.805	الموسيقى المطبوعة	

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
				9		2	5	4		
			..	-	..	-	-	-	اجمالي الفنون المسرحية	
0.34	0.34	0.31	60.3017 5	59.2501 6	64.5156 6	17532.4 6	17284.1 5	20733.2 3	الكتب	النشر
0.46	0.66	0.46	67.0127 2	98.6020 1	88.6885 5	14550.7 8	14857.7 4	19149.7 5	صحف	
2.04	0.28	0.28	174.860 5	24.0119 6	27.6869 9	8560.10 7	8458.40 7	9722.29 4	غيرها من المطبوعات	
0.743	0.448	0.365	302.175	181.864 1	180.891 2	40643.3 4	40600.2 9	49605.2 7	اجمالي النشر	
0.00	0.00		0.00003 9	0.00032 6	..	3323.4	2888.21 7	4172.60 1	التحف	الفنون المرنية
0.01	0.01	0.02	0.72532 3	0.58199 8	3.08801 8	10919.7 7	8425.29 7	13847.9 6	اللوحات	
0.02	0.06	0.03	0.40303 3	1.21171 6	0.78083 3	2267.67 2	2018.24 8	2547.89 4	التصوير	
0.18	0.15	0.14	13.6862 5	9.20014 9	11.4075	7538.51 1	6174.46 5	8373.61 5	النحت	
0.0616	0.0564	0.0528	14.8146 5	10.9941 9	15.2763 5	24049.3 6	19506.2 3	28942.0 7	اجمالي الفنون المرنية	
0.202	0.169	0.123	766.587 4	581.725 5	521.722 8	379268	344474. 6	423819. 4	جميع السلع الابداعية	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يتضح لنا من الجدول رقم (17) أن واردات العالم من الحرف الفنية انخفضت من 29.5 مليار دولار عام 2008 إلى 26.7 مليار دولار عام 2010 ، كذلك يتضح لنا أن واردات مصر من الحرف الفنية (السجاد ، الخوص ، الغزل اليدوى ..) قد بلغت 75.4 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.25% من اجمالى واردات العالم من الحرف الفنية ، وفى عام 2009 زادت هذه الواردات إلى 99 مليون دولار إلا أنها انخفضت فى عام 2010 لتصل إلى 90.7 مليون دولار بنسبة 0.34% من اجمالى واردات دول العالم .

أما فيما يخص التصميم فقد سجلت دول العالم 250.8 مليار دولار للواردات من التصميم فى عام 2008 انخفضت إلى 236 مليار دولار فى عام 2010 فى حين سجلت واردات مصر من التصميم 220 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى 263 مليون دولار عام 2009 ثم زادت مرة أخرى لتسجل 347 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.15% من اجمالى واردات العالم .

وطبقاً للجدول رقم (17) يتضح لنا أن اجمالى واردات مصر من وسائل الإعلام الجديدة قد سجلت 29.1 مليون دولار عام 2008 انخفضت إلى 25.8 مليون دولار عام 2009 ثم انخفضت بشدة لتصل إلى 10.2 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.02% من اجمالى واردات العالم من وسائل الإعلام الجديدة .

وبالنسبة للنشر فقد سجلت اجمالى واردات النشر بالنسبة لدول العالم 496 مليار دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 406 مليار دولار عام 2010 فى حين بلغت هذه الواردات بالنسبة لمصر 180 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى 302 مليون دولار عام 2010 وبلغت نسبتها 0.7% من اجمالى واردات العالم .

وأخيراً بالنسبة للفنون المرئية يوضح لنا جدول رقم (17) أن اجمالى واردات مصر منها قد سجل 15.2 مليون دولار عام 2008 انخفض إلى 14.8 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.061% من اجمالى واردات العالم فى حين سجلت واردات العالم من الفنون المرئية 28 مليار دولار عام 2008 انخفضت إلى 24 مليار دولار عام 2010 .

وبعد يمكن القول إن اجمالى واردات مصر من السلع الإبداعية قد ارتفع من 521 مليون دولار عام 2008 إلى 581 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 766 مليون دولار عام 2010 فى حين انخفضت واردات العالم من السلع الإبداعية من 423 مليار دولار عام 2008 إلى 379 مليار دولار عام 2010 .

وطبقاً للجدولين رقم (16) ورقم (17) يتضح لنا أنه في حين سجلت واردات مصر من السلع الإبداعية 521 مليون دولار عام 2008 فإن صادراتها قد سجلت 619 مليون دولار أى بفائض قدره 98 مليون دولار ، وقد ارتفع هذا الفائض فى عام 2009 حيث سجل 521 مليون دولار ، وفى عام 2010 سجل هذا الفائض 360 مليون دولار وهذا يعنى أن صادرات مصر من السلع الإبداعية قد حققت فائض خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 مما يعنى أن هذه السلع الإبداعية يمكن أن يكون لها دوراً فعالاً فى زيادة الصادرات المصرية وهذا يتطلب بالطبع الاهتمام بهذه الصناعات الإبداعية لزيادة موارد مصر من العملات الأجنبية ومن ثم زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة .

أما إذا نظرنا إلى معدل نمو صادرات وواردات السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010 جدول رقم (18) فسوف يتضح لنا أن معدل نمو صادرات الحرف الفنية قد سجل 0.6% بالنسبة لدول العالم فى حين سجل معدل نمو وارداتها -3% ، أما بالنسبة لمصر فإن معدل نمو صادراتها من الحرف الفنية قد سجل 48% فى حين سجلت وارداتها 9.6% . وبالنسبة لمعدل نمو صادرات التصميم لدول العالم فقد سجلت 4.6% فى حين بلغ معدل نمو وارداتها 1.9% . وبالنسبة لمصر فقد كان معدل نمو صادراتها من اجمالى التصميم 26% فى حين كان معدل نمو وارداتها 25% ، وطبقاً للجدول رقم (3) فقد سجل معدل نمو صادرات النشر بالنسبة للعالم انخفاضاً قدره 1.7% وبالنسبة لمصر 3.7% .

وأخيراً سجل معدل نمو صادرات السلع الإبداعية من الفنون المرئية انخفاضاً قدره 1.4% ، بالنسبة لصادرات دول العالم ، وزيادة قدرها 17.9% بالنسبة لمصر ، أما معدل نمو واردات الفنون المرئية فقد سجل انخفاضاً قدره 3.8% بالنسبة لدول العالم ، و 1.5% بالنسبة لمصر .

وبعد يمكن القول أن معدل نمو صادرات جميع السلع الإبداعية قد سجل زيادة قدرها 3.3% بالنسبة للعالم ، و 34.8% بالنسبة لمصر ، أما معدل نمو اجمالى واردات السلع الإبداعية فقد سجل زيادة قدرها 1.3% بالنسبة لدول العالم ، و 21.2% بالنسبة لمصر .

ومن ثم يمكن القول أن معدل نمو صادرات مصر من السلع الإبداعية يفوق معدل نمو وارداتها من هذه السلع حيث بلغ معدل نمو صادرات مصر من هذه السلع 34.8% فى حين بلغ معدل نمو وارداتها من هذه السلع الإبداعية 21.2% ، والجدول رقم (18) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (18)
معدل نمو صادرات وواردات السلع الابداعية (متوسط معدل النمو السنوي)
خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2010

مصر		العالم		السلع الابداعية	
واردات	صادرات	واردات	صادرات		
4.55813-	44.77026	2.29262-	1.885283	السجاد	الحرف الفنية واليدوية
29.77907	12.1832-	3.74245-	0.683326	الاحتفالات	
4.079415	8.03769-	4.01673-	0.75602-	آخر	
66.1746-	36.4504-	13.4411-	8.96062-	الاشغال الورقية	
8.0615	51.076-	4.86593-	1.69048-	الخوص	
17.37193	69.14187	2.36304-	0.590033	الغزل اليدوي	
9.634166	48.50739	3.03227-	0.616345	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	
14.52852	-	2.9757-	3.88323-	الافلام	الصوتيات والمرنات
14.52852	-	2.9757-	3.88323-	اجمالي الصوتيات والمرنات	
8.393321	-	4.9611-	1.07943-	التصميم المعماري	تصميم
37.95816	18.3567-	3.031867	5.162711	تصميم الملابس (الموضة)	
11.77259	261.1647	4.75247-	0.998434	تصميم الاتية الزجاجية	
26.67895	2.87106-	0.85297-	1.279761	التصميم الداخلي (ديكور)	
16.1776	22.78856	4.233002	9.593294	تصميم المجوهرات والحلي	
6.017414	11.5603-	2.84549	2.886133	تصميم الالعاب	
25.66586	26.72282	1.910697	4.603152	اجمالي التصميم	
59.0784-	74.2101-	7.968434	11.1323	الوسائط المسجلة	وسائل الإعلام الجديدة
36.93217	14.358-	11.8013	8.043983	ألعاب الفيديو	
40.8243-	61.1634-	9.891518	9.735809	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	
..	..	-	-	الفنون الموسيقي (المسجلة علي اسطوانات رقمية أو شرائط فيديو)	الفنون المسرحية
..	..	3.42132-	1.121698	الموسيقى المطبوعة	
..	..	-	-	اجمالي الفنون المسرحية	
3.32095-	5.08244-	0.27142-	0.28853	الكتب	النشر
13.075-	4.51493	5.79429-	4.65523-	صحف	
151.309	17.36191	0.016685	0.51341-	غيرها من المطبوعات	
29.24702	3.79944-	2.37644-	1.70168-	اجمالي النشر	

تابع جدول رقم (18)

مصر		العالم		السلع الإبداعية	
واردات	صادرات	واردات	صادرات	التحف	الفنون المرئية
-	221.5115	6.47896-	7.87498-	اللوحات	
51.5352-	12.65412	5.0682-	3.66483-	التصوير	
28.1558-	59.2067-	2.50531-	4.43109-	النحت	
9.533529	20.94463	1.09003-	5.324043	اجمالي الفنون المرئية	
1.52276-	17.91417	3.89852-	1.41749-	جميع السلع الإبداعية	
21.21627	34.8216	1.302833	3.352484		

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
<http://unctadstat.unctad.org>

رابعاً : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية

يوضح لنا الجدول رقم (19) صادرات الخدمات الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 ، وتتضمن هذه الخدمات الإعلانات والخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية والبحوث والتنمية .

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (19) أن صادرات مصر من الخدمات الإبداعية تتضمن عنصرين فقط ألا وهما :

- 1- الإعلانات وبحوث السوق واستطلاعات الرأي العام .
- 2- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية .

وطبقاً للعنصر الأول يتضح لنا أن صادرات مصر من هذه الخدمات قد ارتفعت من 11 مليون دولار في عام 2000 إلى 19.4 مليون دولار عام 2005 ثم قفزت إلى 71 مليون دولار عام 2007 ، و 121 مليون دولار عام 2008 ، وأخيراً بلغت 142 مليون دولار عام 2010 مما يوضح اهتمام مصر بهذا العنصر الإبداعي .

أما فيما يخص العنصر الثاني (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فيوضح لنا الجدول رقم (19) أن صادرات مصر من هذه الخدمات الإبداعية قد ارتفع من 15 مليون دولار عام 2000 إلى 53 مليون دولار عام 2002 ثم 82 مليون دولار عام 2005 ثم 102 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت قليلاً لتصل إلى 98.8 مليون دولار عام 2010 .

جدول رقم (19)

صادرات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الخدمات الإبداعية	
142.1	111.6	121.3	71	30.8	19.4	12.8	12.1	15.5	23.9	11	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	مصر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	
98.8	102.7	74.1	91.9	116	82.8	69.1	72	53.7	18.8	15	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	البحوث والتنمية	
29940	26508	28715	23855	20099	17098	14626	11176	8843	8420	6413	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	اجمالي الدول
74689	72932	80246	68233	62324	30494	25109	19936	18786	18348	17895	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	
40458	37721	41204	40185	35690	29881	29974	24884	21966	19352	20801	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	
25817	24404	26012	26667	24620	19321	19358	16263	13680	13490	13836	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	
4263	4577	5407	4748	3926	3997	3972	3398	2128	1356	2819	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى	
31278	30492	30308	24030	21822	19567	16846	14192	12763	10958	11330	البحوث والتنمية	
0.475	0.421	0.422	0.298	0.153	0.113	0.088	0.108	0.175	0.284	0.172	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	نسبة مصر من اجمالي الدول
0.244	0.272	0.180	0.229	0.325	0.277	0.231	0.289	0.244	0.097	0.072	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

وإذا تساءلنا عن نسبة صادرات مصر من إجمالي صادرات دول العالم من الخدمات الإبداعية فسوف يتضح لنا أنه بالنسبة للعنصر الأول فقد ارتفعت هذه النسبة من 0.172% عام 2000 إلى 0.298% عام 2007 ، ثم 0.422% عام 2008 ، و 0.475% عام 2010.

أما بالنسبة للعنصر الثانى (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فيتضح لنا أن نسبة صادرات مصر من هذا العنصر قد ارتفعت من 0.072% عام 2000 إلى 0.289% عام 2003 ، ثم إلى 0.325% عام 2006 إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتسجل 0.272% عام 2009 ، و 0.244% عام 2010 .

وطبقا للجدول السابق رقم (19) يمكن القول بأن صادرات مصر من الخدمات الإبداعية تقتصر فقط على عنصرين رئيسيين (الإعلانات وبحوث السوق واستطلاعات الرأى العام) و (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فى حين أن هذه الخدمات تتضمن عدة عناصر هامة أخرى مثل (الخدمات المعمارية والهندسية) و (الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها) و (البحوث والتنمية) و (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى) . وهذا يعنى عدم الاهتمام الكافى لهذه الخدمات الإبداعية رغم أهميتها وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما سبق وأن ذكرنا .

وإذا كانت صادرات الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصرين فقط بالنسبة لمصر فإن واردات الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصر واحد فقط ألا وهو (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) كما يوضحه لنا الجدول رقم (20) .

حيث يوضح لنا الجدول رقم (20) أن واردات مصر من الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصر واحد فقط وهو (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) حيث يتضح لنا أن واردات مصر من هذه الخدمات قد ارتفعت من 21 مليون دولار عام 2000 إلى 38 مليون دولار عام 2006 ثم 80 مليون دولار عام 2008 وأخيراً بلغت 82.1 مليون دولار عام 2010 ، أما عن نسبة هذه الواردات بالنسبة لدول العالم فهى تمثل نسبة ضئيلة منها حيث أنها تراوحت ما بين 0.1% فى عام 2000 ، و 0.2% عام 2010 .

جدول رقم (20)

واردات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الخدمات الإبداعية	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	مصر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	
82.1	65.5	80	29.4	38.9	22.1	15.2	15.2	13.6	22.4	21	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	البحوث والتنمية	
39414	38105	43362	33446	20699	18090	15338	15502	14020	12784	10310	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	اجمالي الدول
64104	63686	65499	55524	46900	25566	21420	17324	21327	22399	19891	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	
34840	31850	35960	34584	31559	28944	26325	22820	20246	19366	19700	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	
19701	17890	20460	20027	19892	17930	16068	13627	12292	13973	13153	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	
2620	3392	3778	4327	3231	3150	2895	3633	862	514	1721	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى	
30536	31074	30403	21577	18161	22471	20484	17137	17135	13726	9155	البحوث والتنمية	
0.236	0.206	0.222	0.085	0.123	0.076	0.058	0.067	0.067	0.116	0.107	نسبة مصر من اجمالي الدول (%) الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن صادرات وواردات مصر من الخدمات الكمبيوتر والمعلومات (خدمات إبداعية) خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 تعد ضئيلة جداً ، وهذا يتضح لنا من الجدول رقم (21) .

طبقاً للجدول السابق رقم (21) يتضح لنا أن صادرات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات تراوحت ما بين 23 مليون دولار في عام 2000 ، و 33 مليون دولار عام 2004 إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 218 مليون دولار عام 2008 ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 151 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.038% من صادرات العالم .

أما صادرات العالم من خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد ارتفعت من 78 مليار دولار عام 2000 إلى 144 مليار دولار عام 2004 ثم قفزت إلى 294 مليار دولار عام 2008 وأخيراً بلغت 397 مليار دولار عام 2010 .

وبالنسبة لواردات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد زادت ببطء خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2007 حيث أنها تراوحت ما بين 20 و 30 مليون دولار فقط إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لتسجل 134 مليون دولار عام 2009 ثم 161 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.095% من اجمالي واردات العالم .

ومما سبق نستطيع القول أن صادرات وواردات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات تعد ضئيلة جداً ، وهذا يتطلب العمل على الاهتمام بهذه الخدمات الإبداعية نظراً لأهميتها في ظل التطور التكنولوجي السريع في العالم أجمع .

جدول (21)

صادرات وواردات مصر ودول العالم من الخدمات الابداعية (خدمات الكمبيوتر والمعلومات) خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010
بالمليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
151.9	170.7	218.8	87.9	51.5	24.9	33.3	22.7	27.2	22.2	23	مصر	صادرات
397968	329014	337944	294724	231255	186491	144802	127328	101540	89657	78809	اجمالي دول العالم	
0.038	0.052	0.065	0.030	0.022	0.013	0.023	0.018	0.027	0.025	0.029	نسبة صادرات مصر من اجمالي صادرات دول العالم	
161.3	134.3	78.7	36.1	30.1	27.3	23.7	26.6	13.7	12.6	20	واردات	واردات
169973	159543	165597	140037	113776	78449	65738	55644	49320	47098	39831	اجمالي دول العالم	
0.095	0.084	0.048	0.026	0.026	0.035	0.036	0.048	0.028	0.027	0.050	نسبة واردات مصر من اجمالي واردات دول العالم	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

أما عن معدلات نمو صادرات وواردات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من 2006 حتى عام 2010 بالنسبة لمصر والدول النامية ودول العالم ، فيوضحه لنا الجدول رقم (22) :

جدول (22)

معدلات نمو صادرات وواردات الخدمات الإبداعية

خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2010

النطاق الجغرافي	نوع الخدمة	الصادرات (%)	الواردات (%)
العالم	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	8.37	8.17
	البحوث والتنمية	10.03	10.02
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	4.03	8.13
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	2.83	3.25
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	12.61	9.29
	عائدات ورسوم الترخيص	7.08	10.89
الدول النامية	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	12.14	14.39
	البحوث والتنمية	7.09	5.25
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	2.57	20.06
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	-0.87	16.95
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	19.03	9.04
	عائدات ورسوم الترخيص	16.12	15.72
مصر	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	42.05	..
	البحوث والتنمية	..	..
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	-2.08	25.80
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	32.67	59.54
	عائدات ورسوم الترخيص	..	9.07

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

<http://unctadstat.unctad.org>

وطبقا للجدول رقم (22) فإن معدل نمو صادرات العالم من الخدمات الإبداعية فيما يخص الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية فقد سجلت معدل نمو قدره 2.8% في حين سجلت وارداتها معدل نمو قدره 3.25% .

أما مصر فقد سجلت صادراتها من هذه الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية انخفاضا قدره 2.08% في حين سجلت وارداتها نمواً قدره 25.8% .

كذلك سجلت الدول النامية انخفاضاً في معدل نمو صادراتها من الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية قدره 0.87% في حين سجلت وارداتها زيادة قدرها 16.9% .

وفيما يخص خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد سجلت صادرات العالم نمواً قدره 12.6% في حين سجلت صادرات مصر نمواً قدره 32.6% ، وكذلك سجلت صادرات الدول النامية نمواً قدره 19% .

أما واردات خدمات الكمبيوتر فقد سجلت بالنسبة لدول العالم نمواً قدره 9.2% في حين سجلت واردات مصر نمواً 59.5% وواردات الدول النامية نمواً قدره 9.04% .

ومن الجدول رقم (22) يتضح لنا أن الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية في مصر تزيد معدلات نمو وارداتها بنسبة كبيرة جداً عن معدلات نمو صادراتها (معدل نمو الواردات 25.8%) في حين أ، معدل نمو الصادرات ينخفض بنسبة 2.8% .

كذلك الحال بالنسبة لخدمات الكمبيوتر والمعلومات حيث تفوق معدلات نمو وارداتها (59.5%) معدلات نمو صادراتها (32.6%) .

وهذا يعنى أنه لابد من الاهتمام بكل من الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية وكذلك خدمات الكمبيوتر والمعلومات حتى تستطيع أن تخفض من وارداتها وتزيد من صادراتها مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

خامساً : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية
خلال الفترة من عام 2008 حتى
عام 2010

تتضمن السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية كل من البث الإلكتروني والأفلام والإنتاج الصوتي والتصميم ومعدات الكمبيوتر وأدوات الموسيقى والكتب واللوحات والتصوير وغيرها من السلع الأخرى ، كما يوضحه لنا الجدول رقم (23) :

جدول (23)

صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية
بالمليون دولار

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			أنواع السلع	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
%0.0007	%0.0037	%0.0015	1.522	6.781	3.258	206775	184196	212561	البث الالكتروني	الصوتيات والرنيات
%0.0001	%0.0003	%0.0364	0.001	0.003	0.398	1137	874	1092	الأفلام	
%0.0011	%0.0034	%0.0033	0.371	0.986	1.193	33004	29398	36560	الانتاج الصوتي	
%0.0008	%0.0036	%0.0019	1.894	7.770	4.849	240917	214467	250213	الصوتيات والرنيات	
%1.1164	%1.4641	%0.8553	257.158	305.226	217.973	23034	20847	25486	التصميم المعماري	التصميم
	%0.0325	%0.0108	..	0.199	0.079	765	613	727	تصميم الملابس (الموضة)	
%0.0064	%0.0041	%0.0054	0.052	0.027	0.048	807	656	895	التصميم الداخلي (ديكور)	
%0.0040	%0.0330	%0.0020	5.985	37.611	2.783	147913	113889	142442	تصميم المجوهرات والحلي	
%0.1526	%0.2522	%0.1303	263.195	343.062	220.883	172519	136004	169549	التصميم	
%0.0019	%0.0036	%0.0017	5.271	8.066	4.433	275224	222954	263386	معدات الكمبيوتر	وسائل الإعلام الجديدة
%0.0019	%0.0036	%0.0017	5.271	8.066	4.433	275224	222954	263386	وسائل الإعلام الجديدة	
%0.0039	%0.0005	%0.0092	0.031	0.004	0.084	789	811	910	الاحتفالات	الفنون المسرحية
%0.0046	%0.0037	%0.0025	0.247	0.182	0.148	5327	4917	5958	أدوات الموسيقى	
%0.0045	%0.0033	%0.0034	0.278	0.186	0.232	6116	5728	6867	الفنون المسرحية	
	%0.0441		..	0.048	..	107	110	87	الكتب	النشر
%0.0089	%0.0184	%0.0244	1.181	2.212	3.620	13229	12039	14832	غيرها من المطبوعات	
%0.0089	%0.0186	%0.0243	1.181	2.261	3.620	13335	12149	14919	النشر	
%0.0399	%0.0368	%0.0352	1.371	1.130	1.206	3438	3066	3422	الوحات	الفنون البصرية
%0.0031	%0.0053	%0.0064	0.541	0.875	1.261	17546	16613	19740	تصوير	
%0.0091	%0.0102	%0.0107	1.912	2.004	2.467	20984	19679	23162	الفنون البصرية	
%0.0375	%0.0595	%0.0325	273.730	363.350	236.483	729095	610981	728096	إجمالي السلع الإبداعية	

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) <http://unctadstat.unctad.org>

يتضح لنا من الجدول رقم (23) أن صادرات العالم من الصوتيات والمرئيات قد انخفضت من 250 مليار دولار عام 2008 إلى 214 مليار دولار عام 2009 ثم ارتفعت بعد ذلك لتسجل 240 مليار دولار .

وبالنسبة لمصر فقد ارتفعت صادراتها من الصوتيات والمرئيات من 4.8 مليون دولار عام 2008 إلى 7.7 مليون دولار عام 2009 ثم انخفضت إلى 1.8 مليون دولار عام 2010.

وفيما يخص التصميم (الموضة والديكور وتصميم المجوهرات) فقد ارتفعت صادرات مصر من 220 مليون دولار عام 2008 إلى 343 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت قليلاً في عام 2010 لتسجل 263 مليون دولار فقط في حين سجلت صادرات العالم زيادة ملحوظة من 169 مليار دولار عام 2008 إلى 172 مليار دولار عام 2010 .

أما عن اجمالي صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية في العالم فقد زادت من 728 مليار دولار عام 2008 إلى 729 مليار دولار عام 2010 ، وبالنسبة لمصر فقد زادت صادرات هذه السلع من 236 مليون دولار عام 2008 إلى 363 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتسجل 273 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.037% من اجمالي دول العالم .

أما عن الواردات من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية فقد سجلت انخفاضاً في بعض البنود وارتفاعاً في بنود أخرى طبقاً للجدول رقم (24) :

جدول (24)

الواردات من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية
بالمليون دولار

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			انواع السلع	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
%0.162	%0.067	%0.212	375.69	133.99	497.05	231411	199914	234142	البث الالكتروني	الصوتيات والرنيات
%0.574	%0.624	%0.214	6.57	4.85	2.10	1144	779	979	الافلام	
%0.155	%0.157	%0.169	52.06	47.10	65.99	33512	29976	39057	الانتاج الصوتي	
%0.163	%0.081	%0.206	434.32	185.94	565.14	266066	230669	274178	الصوتيات والرنيات	
%0.138	%0.100	%0.057	27.29	17.93	13.55	19775	17914	23586	التصميم المعماري	التصميم
%0.707	%0.349	%0.260	5.08	2.13	2.00	718	611	767	تصميم الملابس (الموضة)	
%0.036	%0.077	%0.065	0.23	0.42	0.48	654	544	737	التصميم الداخلي (ديكور)	
%0.005	%0.007	%0.004	6.27	6.63	5.59	128732	94283	139686	تصميم المجوهرات والحلي	
%0.026	%0.024	%0.013	38.87	27.10	21.61	149879	113352	164776	التصميم	
%0.058	%0.064	%0.074	159.59	141.24	191.92	273849	220307	260585	معدات الكمبيوتر	وسائل الإعلام الجديدة
%0.058	%0.064	%0.074	159.59	141.24	191.92	273849	220307	260585	وسائل الإعلام الجديدة	
%0.259	%0.692	%0.307	1.86	5.01	2.64	718	725	857	الاحتفالات	الفنون المسرحية
%0.031	%0.038	%0.026	1.86	2.14	1.78	6097	5612	6750	أدوات الموسيقى	
%0.055	%0.113	%0.058	3.72	7.16	4.42	6815	6337	7608	الفنون المسرحية	
%0.063	%0.226	%0.533	0.17	0.29	0.45	272	127	84	الكتب	النشر
%0.313	%0.229	%0.278	40.20	27.18	42.18	12843	11895	15190	غيرها من المطبوعات	
%0.308	%0.228	%0.279	40.37	27.47	42.63	13116	12022	15274	النشر	
%0.110	%0.317	%0.086	4.10	10.86	3.37	3735	3419	3942	الوحات	الفنون البصرية
%0.220	%0.216	%0.210	37.79	35.26	42.09	17208	16335	20088	تصوير	
%0.200	%0.233	%0.189	41.88	46.12	45.46	20944	19754	24030	الفنون البصرية	
%0.098	%0.072	%0.117	718.75	435.03	871.18	730669	602440	746451	اجمالي السلع الابداعية	

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) <http://unctadstat.unctad.org>

يوضح لنا الجدول رقم (24) أن واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية فيما يخص الصوتيات والمرئيات فقد انخفضت من 565 مليون دولار عام 2008 إلى 185 مليون دولار عام 2009 ثم زادت في عام 2010 لتصل إلى 434 مليون دولار بنسبة 0.163% من اجمالي واردات العالم . أما دول العالم فقد انخفضت أيضا وارداتها من السلع المتعلقة بالصوتيات والمرئيات من 274 مليار دولار عام 2008 إلى 230 مليار دولار عام 2009 ثم زادت قليلاً لتصل إلى 266 مليار دولار عام 2010 .

أما فيما يخص الواردات من السلع المتعلقة بالتصميم فقد زادت واردات مصر من 21 مليون دولار عام 2008 إلى 27 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 38 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 38 مليون دولار عام 2009 بنسبة 0.026% من اجمالي واردات العالم . وبالنسبة للواردات من السلع الخاصة بالفنون المسرحية فقد شهدت أيضاً انخفاضاً بالنسبة لمصر من 4.4 مليون دولار عام 2008 إلى 3.7 مليون دولار عام 2010 .

كذلك انخفضت واردات السلع الخاصة بالفنون البصرية بالنسبة لمصر من 45 مليون دولار عام 2008 إلى 41.8 مليون دولار عام 2010 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (24) أن اجمالي واردات العالم من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية قد انخفضت من 746 مليار دولار عام 2008 إلى 730 مليار دولار عام 2010 ، كذلك انخفضت واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية من 781 مليون دولار عام 2008 إلى 718 مليون دولار عام 2010 .

ومن ثم يمكن القول أن واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية تفوق بكثير صادراتها ⁽¹⁾ من هذه السلع حيث أن هذه الصادرات قد سجلت 236 مليون دولار عام 2008 مقابل واردات 871 مليون دولار ، وفي عام 2010 سجلت هذه الصادرات 273 مليون دولار مقابل 718 مليون دولار واردات لهذه السلع مما يعني أن اجمالي الناتج الصافي لهذه السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية يحقق عجزاً كبيراً خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 .

أما الجدول رقم (25) فيوضح لنا معدلات نمو صادرات وواردات السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية للفترة ما بين عام 2006 حتى عام 2010 .

¹ (أنظر جدول رقم (8) .

جدول (25)

معدلات نمو الصادرات والواردات للسلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية في الفترة من عام 2006 إلى عام 2010 (متوسط معدل النمو السنوي)

مصر		دول العالم		انواع السلع	
واردات (%)	صادرات (%)	واردات (%)	صادرات (%)		
13.06-	31.65-	2.71-	6.25-	البث الالكتروني	الصوتيات والمرنيات
76.99	94.78-	3.80	2.14	الافلام	
11.18-	44.21-	1.88-	4.63-	الانتاج الصوتي	
12.33-	37.50-	2.63-	6.04-	اجمالي الصوتيات والمرنيات	
41.92	8.62	2.57-	2.14	التصميم المعماري	التصميم
59.51	-	3.81	7.18	تصميم الملابس (الموضة)	
30.16-	3.18	0.54-	3.05-	التصميم الداخلي (ديكور)	
5.93	46.65	1.93	6.56	تصميم المجوهرات والحلي	
34.11	9.16	1.26	5.85	اجمالي التصميم	
8.81-	9.04	0.33	1.17	معدات الكمبيوتر	وسائل الإعلام الجديدة
8.81-	9.04	0.33	1.17	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	
16.06-	39.56-	1.48	2.95	الاحتفالات	الفنون المسرحية
2.09	29.34	0.86	1.01	أدوات الموسيقى	
8.30-	9.46	0.92	1.26	اجمالي الفنون المسرحية	
38.18-	..	38.27	12.05	الكتب	النشر
2.38-	42.87-	6.41-	5.99-	غيرها من المطبوعات	
2.68-	42.87-	6.04-	5.88-	اجمالي النشر	
10.23	6.63	1.06	2.02	الوحدات	الفنون البصرية
5.25-	34.52-	6.28-	5.34-	تصوير	
4.01-	11.97-	5.16-	4.31-	اجمالي الفنون البصرية	
7.59	0.95-	1.00-	1.00-	اجمالي السلع الابداعية	

<http://unctadstat.unctad.org>

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

طبقاً للجدول رقم (25) يتضح لنا أن معدل نمو صادرات دول العالم من السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010 بالنسبة للصوتيات والمرئيات قد سجلت انخفاضاً قدره 6.0% في حين سجلت الواردات انخفاضاً قدره 2.6%. أما بالنسبة لمصر فقد سجلت الصادرات من الصوتيات والمرئيات انخفاضاً قدره 37.5% ، في حين سجلت الواردات انخفاضاً قدره 12.3% .

أما فيما يخص التصميم فقد سجلت صادرات العالم نمواً قدره 5.8% ، في حين سجلت الواردات نمواً قدره 1.26% . أما بالنسبة لمصر فقد زادت وارداتها من التصميم بنسبة 34.1% في حين سجلت صادراتها نمواً قدره 9.1% فقط .

وفيما يخص الفنون المسرحية فقد سجلت دول العالم نمواً قدره 1.2% بالنسبة للصادرات ، و 0.9% للواردات في حين سجلت مصر نمواً قدره 9.4% بالنسبة للصادرات وانخفاضاً قدره 8.3% بالنسبة للواردات .

وأخيراً يتضح لنا من الجدول رقم (25) أن إجمالي السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية بالنسبة لدول العالم قد سجلت انخفاضاً قدره 1% بالنسبة للصادرات ، و 1% بالنسبة للواردات ، أما بالنسبة لمصر فقد كان الوضع مختلفاً إذ سجلت هذه السلع نمواً قدره 7.5% للواردات وانخفاضاً قدره 0.59% بالنسبة للصادرات مما يوضح لنا أن واردات مصر من هذه السلع تفوق كثيراً صادراتها منها .

سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية

سبق وأن أوضحنا إن إجمالي صادرات مصر من السلع الإبداعية بلغ 619.7 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى مليار و 102.5 مليون دولار عام 2009 ثم إلى مليار و 126.5 مليون دولار عام 2010 ⁽¹⁾ ، كذلك اتضح لنا من الجدول رقم (26) إن إجمالي واردات مصر من السلع الإبداعية قد سجل 521.7 مليون دولار عام 2008 ثم ارتفعت إلى 581.7 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 766.5 مليار دولار عام 2010 .

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات مصر من السلع الإبداعية تمثل 4.4% من إجمالي الصادرات المصرية في حين أن واردات السلع الإبداعية تمثل 1.4% من إجمالي الواردات المصرية ، والجدول رقم 26 يوضح لنا ذلك :

⁽¹⁾ انظر جدول رقم (1)

جدول رقم (26)

نسبة الصادرات والواردات الإبداعية من إجمالي الصادرات والواردات المصرية

خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010

(بالمليون دولار)

البيان	السنة	2008	2009	2010
اجمالي الصادرات **		27262.4	24521	25432.8
اجمالي الواردات **		51556.7	49667.7	51544.3
اجمالي صادرات السلع الإبداعية *		619.7	1102.5	1126.6
اجمالي واردات السلع الإبداعية *		521.7	581.7	766.6
نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي الصادرات		%2.27	%4.5	%4.4
نسبة واردات السلع الإبداعية من إجمالي الواردات		%1.01	%1.17	%1.5

المصدر :

* قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

** قاعدة بيانات البنك المركزي المصري .

يتضح لنا من الجدول رقم (26) أن نسبة واردات مصر من السلع الإبداعية يعد قليلاً جداً إذ أنه يتراوح ما بين 1 و 1.5% فقط ، كذلك يوضح لنا الجدول رقم (26) أن نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي السلع المصرية قد ارتفعت من 2.27% في عام 2008 إلى 4.5% عام 2009 ، و 4.4% في عام 2010 وهذا يعني أن صادرات السلع الإبداعية في تزايد مما يدل على أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وهذا يتطلب بالضرورة اهتمام الدولة بتشجيع المبدعين والفنانين ومن ثم تحفيز الإبداع عن طريق المؤسسات المختلفة وذلك لدوره الفعال في توفير فرص العمل المختلفة مما يساعد على تحسين فرص المعيشة وزيادة الصادرات الإبداعية ومن ثم زيادة إيرادات مصر من الموارد الأجنبية .

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. اجلال راتب وآخرون ، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (230) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .
2. اجلال راتب وآخرون , الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013.
3. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .
4. المنتدى الاوروبى المتوسطى للقطاعات الابداعية والمجتمع ، الاردن ، 13-15 مايو 2012 .
5. جودة عبد الخالق وآخرون ، الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية ، 2005 ، ص155 .
6. حسان خضر ، مؤشر استرداد التجارة الخارجية ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ابريل 2005.
7. سلوى سليمان وآخرون ، الصناعة وحوافز الاستثمار فى مصر ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1998.
8. عبد المطلب عبد الحميد ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية فى ظل برنامج الاصلاح الهيكلى ، المؤتمر الثالث ، إدارة الاستثمار والتصدير اهم تحديات القرن القادم - اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث ، القاهرة 1996
9. عبير عبد السلام عبد المجيد ، دور منظمة التجارة العالمية فى تحرير التجارة الدولية ، مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية - رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، 1995 .

10. على على الليثى ، محمد نبيل زهران ، وثيقة مرجعية عن قطاع الصناعة ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، يونيو 1998 .
11. فادية عبد السلام ، مصر وتحديات المستقبل " دعم الصادرات ، ورقة خلفية مقدمة لندوة الحوار ، بالمجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، ديسمبر 2011.
12. فادية عبد السلام ، وآخرون ، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (170) ، معهد التخطيط القومى ، يولية 2003 .
13. لبنى عبد اللطيف ، السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات ، هل هناك حاجة للتصحيح ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ديسمبر 2000 .
14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الدورة السادسة عشر - قطر - الدوحة- أبريل 2012 .
15. محمد عبد الشافع عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ، بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر 2007 .
16. معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات ، الدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (2011) ، القاهرة نوفمبر 2008
17. معهد التخطيط القومى ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (169) ، 2007
18. منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (اليونسكو) ، وثيقة حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى، عام 2005 .
19. وزارة الصناعة والتجارة ، استراتيجية مصر للتنمية الصناعية ، الصناعة قاطرة النمو ، القاهرة ، 2009
20. وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2011/2012 ، العام الخامس من الخطة الخمسية 2007
21. وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الأولى ، اغسطس 2001

المراجع باللغة الانجليزية

1. Economic Development In Africa Report. 2011,

2. Galal and Raffat (2005) , Ahmed Galal, Nihal El – Megharbel, Do governments pick winners loser?, An Assessment of Industrial Policy in Egypt, paper delivered to the conference : " Rethinking the Role of the state : An Assessment of Industrial Policy in MENA,ECEC,No .13,2005
3. Ghoneim, Ahmed (2000) : " Antidumping Practice under the GATT& The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar &Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS).
4. IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS :AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-June 1987).
5. James Manyika et.al (Mackensy Global Isntitute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensy Company Internet Site.)
6. James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,
7. Lawrence Edwards Phil Alves, South Africa' s Export Performance: Determinants of Export Supply, Africa Region, working paper series N.95,Univ. of Cape Town, Dec 2005
8. Mabro, R. & Radwan, S, The Industrialization on Egypt, 1939-1973, Policy and performance, claredom press, okford., 1976
9. Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .
10. Naglaa El .Aehwany and Nihal El Megharbel, Employment Intensity of Growth in Egypt with a focus on Manufacturing Industries , ECES, working paper No. 130, August 2009
11. UN, UNCTAD : HANDBOOK OF STASTISTICS, MANUAL, 2012,.
12. UNIDO & UNCTAD Economic Development In AFRICA, Report 2011, Fostering Industrial Development In Africa' In The New Global Environment
13. World Trade Organization, Exports of Manufactures of selected economics 1990-2004, International Trade Statistics, 2005

مواقع انترنت

UNCTAD STAT :

- Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .
- Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .

- Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .
Central Bank of Egypt (Internet Site).

الملاحق

ملاحق الفصل الثانى
جدول رقم (1) مواد البناء – أهم الأسواق

Imports					Exports				مواد البناء	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	المجموعه
1,907	3,198	2,624	2,510	2,510	2,291	2,993	2,281	1,277	4,060	الاتحاد الاوروبى EU
3,836	2,330	2,915	1,758	1,570	476	551	398	180	454	ألمانيا
2,070	2,048	1,451	902	447	564	1,078	712	239	737	فرنسا
952	1,627	1,617	783	806	320	392	291	218	826	المملكة المتحدة
800	1,129	1,767	416	304	211	373	290	97	711	إيطاليا
532	699	422	754	336	252	351	228	159	412	هولندا
292	870	611	277	399	151	196	163	107	298	سويسرا
109	253	233	263	164	157	218	186	182	502	البرتغال
458	783	395	242	16	109	24	11	21	68	بلجيكا
179	236	239	304	165	241	116	10	4	30	ألمانيا
11,136	13,174	12,274	8,208	6,717	4,773	6,291	4,569	2,483	8,097	الاتحاد الاوروبى EU - إجمالى
550	517	690	592	544	4,359	3,973	3,588	2,524	2,745	السعودية
602	662	473	412	2,807	819	1,643	1,335	1,022	906	الإمارات
115	91	566	382	445	2,725	645	1,900	1,663	1,435	البحرين
29	15	28	31	88	3,214	3,742	968	724	766	قطر
100	187	402	150	141	608	956	1,093	1,293	1,364	البحرين
21	0	26	3	5	899	746	732	958	1,411	السودان
37	25	54	28	219	658	740	888	1,268	549	الأردن
56	20	46	10	17	510	567	463	459	573	المغرب
33	28	30	1	18	541	576	428	664	376	الجزائر
0	5	5	54	15	341	332	430	653	331	قطر
1,544	1,551	2,321	1,663	4,298	14,675	13,920	11,825	11,228	10,456	جامعة الدول العربية - إجمالى
5,569	5,789	5,220	3,026	4,035	244	237	212	161	246	الولايات المتحدة الأمريكية
5,569	5,789	5,220	3,026	4,035	244	237	212	161	246	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالى
7,756	5,292	4,504	3,964	6,848	58	44	16	25	43	جمهورية كوريا
2,992	4,267	3,401	7,488	1,654	956	1,243	710	688	1,736	تركيا
3,932	3,495	3,226	2,816	2,999	1,477	1,168	1,571	1,387	1,274	الصين الشعبية
309	115	153	130	1,662	1,951	1,432	2,140	4,323	132	سويسرا
213	136	157	84	737	2,912	5,616	2,003	27	48	جمهورية جنوب إفريقيا
2,255	2,044	1,556	1,593	2,412	87	73	33	12	27	روسيا الاتحادية
1,685	2,104	1,229	731	1,015	26	29	15	7	12	زامبيا
664	615	765	534	502	1,122	766	578	644	97	الهند
611	329	440	491	591	2,482	13	489	10	77	كندا
876	883	687	1,127	742	49	49	39	21	18	كوريا الجنوبية
21,294	19,280	16,119	18,957	19,162	11,121	10,434	7,593	7,144	3,464	باقي دول العالم - إجمالى
39,542	39,793	35,935	31,853	34,211	30,813	30,882	24,199	21,016	22,263	مواد البناء Total

جدول رقم (2) الكيماويات والأسمدة - أهم الأسواق

Imports					Exports					منتجات كيماوية واسمدة	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
1,724	1,662	1,440	1,081	1,038	3,142	3,524	2,779	1,678	2,148	فرنسا	الاتحاد الأوروبي EU
4,444	3,965	3,731	2,850	2,093	396	455	318	296	407	ألمانيا الاتحادية	
2,484	2,991	2,620	1,948	2,018	1,306	1,338	1,161	1,329	1,756	إيطاليا	
1,042	1,250	2,134	986	822	1,040	1,360	1,129	1,089	813	المملكة المتحدة	
1,444	1,544	1,178	831	967	1,678	1,174	1,276	747	590	اسبانيا	
1,580	1,612	1,188	911	854	1,180	1,092	757	494	868	بلجيكا	
992	930	798	713	523	150	224	371	286	3,198	هولندا	
761	610	493	422	357	18	13	16	6	9	السويد	
139	107	182	51	26	459	524	460	365	348	اليونان	
508	632	479	397	381	24	23	15	15	16	التمسا	
15,119	15,303	14,242	10,188	9,079	9,394	9,727	8,281	6,305	10,152	الاتحاد الأوروبي - إجمالى	جامعة الدول العربية
5,548	5,968	4,138	2,714	2,439	808	713	612	422	510	السعودية	
1,532	1,426	980	658	628	336	484	308	340	387	الإمارات	
34	155	416	293	439	1,112	434	926	758	805	لبنان	
315	383	334	270	292	638	741	439	350	346	الأردن	
104	58	79	19	30	889	1,102	738	512	506	المغرب	
933	1,277	495	243	249	76	58	39	34	46	قطر	
91	165	193	136	273	272	671	562	495	342	سوريا	
0	0	0	0	2	645	536	649	421	527	السودان	
0	-	0	1	1	650	405	362	392	461	العراق	
123	73	112	88	59	359	312	279	301	526	لبنان	بقية دول العالم
8,680	9,504	6,748	4,422	4,410	5,785	5,455	4,915	4,026	4,457	جامعة الدول العربية - إجمالى	
4,132	3,420	3,633	2,405	2,282	1,528	1,463	883	371	1,059	الولايات المتحدة الأمريكية	
4,132	3,420	3,633	2,405	2,282	1,528	1,463	883	371	1,059	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالى	
5,264	4,994	3,793	3,003	2,511	895	860	1,111	1,634	1,226	الصين الشعبية	
2,072	1,807	1,516	1,131	970	3,424	3,041	1,648	1,061	1,312	تركيا	
1,735	1,692	1,418	1,455	1,024	288	230	574	891	374	الهند	
1,671	1,681	1,546	1,446	995	220	186	92	96	8	كوريا الجنوبية	
355	801	850	894	836	1,046	895	470	125	374	البرازيل	
1,565	1,487	1,107	826	586	52	80	20	1	1	الولايات المتحدة	
1,089	1,268	998	672	684	8	7	135	88	22	كولومبيا	بقية دول العالم - إجمالى
967	1,061	981	602	513	133	42	67	336	70	كندا	
937	1,088	654	422	438	137	14	18	169	12	أستراليا	
707	824	491	463	510	70	45	23	2	5	روسيا الاتحادية	
16,361	16,703	13,353	10,915	9,067	6,273	5,399	4,159	4,404	3,404	بقية دول العالم - إجمالى	
44,291	44,929	37,975	27,929	24,839	22,979	22,045	18,238	15,105	19,072	منتجات كيماوية واسمدة Total	

جدول رقم (3) السلع الهندسية والالكترونية – أهم الأسواق

Imports					Exports					سلع هندسية و إلكترونية	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	البلد	المجموعة
16,229	12,850	14,314	11,638	8,967	638	676	367	125	100	المانيا الاتحادية	الاتحاد الاوروبي EU
10,859	8,567	9,193	16,125	6,726	217	428	372	260	414	إيطاليا	
2,396	4,558	2,398	1,631	1,461	1,314	990	528	348	1,169	المملكة المتحدة	
2,566	3,805	2,854	2,792	2,060	730	523	298	129	417	فرنسا	
2,351	2,478	1,733	1,897	1,206	110	128	134	119	109	اسبانيا	
1,125	1,879	1,285	1,154	891	33	73	82	50	78	بلجيكا	
1,182	1,104	1,156	1,073	1,244	3	9	14	2	11	السويد	
813	1,703	1,012	990	794	42	48	58	36	99	هولندا	
1,362	944	977	618	679	11	33	5	4	2	النمرك	
243	314	480	435	1,047	4	4	4	4	2	المجر	
39,126	38,201	35,403	38,354	25,073	3,101	2,910	1,862	1,078	2,401	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالى	جامعة الدول العربية
1,029	550	545	475	372	1,668	1,770	1,053	1,099	1,805	السعودية	
608	642	612	652	539	1,203	1,029	601	704	1,125	الامارات	
192	313	503	262	158	572	1,062	1,010	870	986	سوريا	
51	8	125	29	15	976	503	1,496	1,317	966	ليبيا	
9	7	6	7	4	953	1,043	859	787	577	قطر	
14	124	12	1	16	964	735	579	582	341	الجزائر	
27	38	120	59	58	489	504	533	670	605	الأردن	
67	85	116	101	80	572	586	438	260	410	لبنان	
2	0	0	1	0	568	474	488	417	294	العراق	
306	220	241	133	3	189	258	203	251	327	المغرب	جامعة الدول العربية - إجمالى
2,305	1,988	2,281	1,722	1,245	8,155	7,965	7,260	6,958	7,436	جامعة الدول العربية - إجمالى	
10,319	9,700	9,281	11,614	6,319	104	132	80	84	57	الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالى
10,319	9,700	9,281	11,614	6,319	104	132	80	84	57	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالى	
16,102	16,414	14,741	10,000	9,267	158	217	152	136	47	الصين الشعبية	بقية دول العالم
7,668	5,799	7,002	4,962	9,025	5	18	8	5	36	اليابان	
8,255	7,542	8,316	4,637	4,558	18	28	19	7	5	كوريا الجنوبية	
3,558	2,630	1,931	1,622	1,342	50	113	96	65	21	الهند	
2,031	1,658	1,803	1,574	1,442	314	364	291	240	614	تركيا	
2,767	1,955	2,158	1,438	1,532	8	11	3	1	2	كندا	
4,185	2,156	524	590	600	3	1	1	1	2	سنغافورة	
1,685	2,104	1,472	768	1,012	189	132	27	17	14	نامبيا	
0	-	335	1,561	3,351	-	-	-	-	-	السوق الأوروبية المشتركة	
1,237	1,074	581	725	961	8	7	3	5	13	روسيا الاتحادية	
47,487	41,332	38,861	27,879	33,091	755	891	600	476	752	بقية دول العالم - إجمالى	سلع هندسية وإلكترونية Total
99,238	91,221	85,826	79,568	65,727	12,115	11,897	9,802	8,596	10,646	Total	

جدول رقم (4) الملابس الجاهزة – أهم الأسواق

Imports					Exports					ملابس جاهزة	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	القيمة	العمولة
10	10	11	8	5	960	1,167	922	997	988	المملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي EU
51	45	51	28	14	538	840	595	525	748	الولايات المتحدة	
222	283	133	67	9	467	534	409	441	410	ألمانيا	
41	29	42	44	44	266	278	274	274	368	فرنسا	
21	32	31	26	15	127	255	217	183	182	هولندا	
1	2	8	2	2	171	211	198	186	163	بلجيكا	
2	2	4	2	1	173	106	68	76	111	السويد	
0	0	0	1	0	34	36	35	40	8	اليونان	
0	2	2	3	1	15	26	23	28	35	سلوفاكيا	
-	-	0	0	0	31	28	36	20	9	الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي	
348	404	282	181	91	2,783	3,480	2,776	2,770	3,022	سوريا	جامعة الدول العربية
162	228	192	114	123	0	1	1	1	1	الإمارات	
53	67	61	24	41	76	54	25	139	187	السعودية	
11	8	8	15	5	124	123	90	82	74	لبنان	
0	0	0	1	-	61	11	21	86	60	المسودان	
0	0	0	3	0	34	42	15	127	2	مصر	
12	147	6	4	4	-	-	-	-	-	لوكسمبورغ	
0	0	5	0	0	44	52	26	23	20	الجزائر	
0	-	-	-	-	16	5	0	37	43	لندن	
9	8	7	3	4	3	3	4	3	3	الأرجنتين	
5	4	2	8	1	5	5	2	4	4	جامعة الدول العربية - إجمالي	باقي دول العالم
252	462	282	173	177	365	295	184	503	394	الولايات المتحدة الأمريكية	
31	24	27	31	9	4,688	4,866	4,400	3,758	3,389	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	
31	24	27	31	9	4,688	4,866	4,400	3,758	3,389	الصين الشعبية	
2,312	2,048	2,457	2,358	1,741	18	13	7	3	3	تركيا	
171	107	164	67	38	444	328	206	116	111	مناطق حرة داخل ج.م.ع	
258	170	55	48	47	-	-	-	-	-	سنغافورة	
13	17	76	64	175	3	3	1	1	0	كندا	
0	0	1	1	2	88	85	61	38	39	كولومبيا	
4	45	99	74	34	1	1	1	1	2	نرويج	
22	18	52	36	14	1	1	0	0	0	أستراليا	باقي دول العالم - إجمالي
18	43	47	20	15	0	0	0	0	-	الهند	
14	24	26	19	21	3	2	2	1	1	اسرائيل	
7	6	8	10	0	21	18	8	14	8	باقي دول العالم - إجمالي	
2,820	2,479	2,984	2,698	2,086	580	452	286	174	164	Total	ملابس جاهزة
3,450	3,369	3,576	3,082	2,362	8,416	9,093	7,645	7,205	6,969		

جدول رقم (5) المفروشات – أهم الأسواق

Imports					Exports					مفروشات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
12	6	13	14	6	344	427	395	366	506	إيطاليا	الاتحاد الاوربي EU
11	11	15	10	10	410	445	284	238	191	المملكة المتحدة	
8	10	2	3	4	289	270	218	176	264	فرنسا	
11	3	5	3	3	167	276	159	145	150	ألمانيا	
13	9	6	2	3	174	163	126	128	167	إسبانيا	
5	3	5	1	2	165	189	141	100	101	سويسرا	
0	0	0	6	0	114	121	112	111	65	النرويج	
14	8	11	10	5	55	66	60	47	60	بلجيكا	
0	1	0	1	2	39	45	51	74	105	اليونان	
0	0	0	1	0	50	73	39	25	33	الدانمارك	
77	51	58	50	36	1,807	2,075	1,585	1,408	1,643	الاتحاد الاوربي EU - إجمالي	جامعة الدول العربية
90	71	103	77	43	217	182	129	99	92	السعودية	
0	1	2	2	1	205	65	90	124	139	لبنان	
168	121	118	60	21	6	13	16	20	30	سوريا	
29	39	87	78	22	44	32	40	21	19	الإمارات	
50	27	27	29	15	24	18	21	19	19	الأردن	
0	1	5	0	0	29	35	32	24	28	المغرب	
0	0	0	-	0	31	41	43	14	23	السودان	
0	0	-	0	-	49	34	10	27	15	العراق	
0	0	0	-	-	21	23	13	14	21	الجزائر	
1	0	4	2	0	22	13	17	14	14	لبنان	جامعة الدول العربية - إجمالي
339	261	345	249	102	648	457	411	375	400	جامعة الدول العربية - إجمالي	
16	10	14	16	10	956	984	909	756	853	الولايات المتحدة الأمريكية	
16	10	14	16	10	956	984	909	756	853	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	
501	344	319	402	205	63	53	44	23	4	الصين الشعبية	باقي دول العالم
665	108	396	321	74	60	91	67	24	20	تركيا	
5	1	1	0	0	135	115	120	75	72	كندا	
31	6	98	48	101	1	2	3	2	3	سنغافورة	
0	0	0	0	0	69	56	42	28	48	روسيا الاتحادية	
41	26	45	31	25	8	8	9	4	10	الهند	
0	0	0	0	0	38	43	45	28	19	إسرائيل	
1	2	7	3	3	36	30	37	26	28	البرازيل	
6	65	65	12	16	1	0	1	1	2	كازاخستان	
0	-	-	-	-	30	38	19	9	22	بنما	
1,251	552	931	818	423	441	436	387	220	228	باقي دول العالم - إجمالي	مفروشات Total
1,683	874	1,348	1,133	571	3,852	3,951	3,291	2,758	3,124		

جدول رقم (6) الغزل والمنسوجات – أهم الأسواق

Imports					Exports					غزل ومنسوجات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	التصنيف	المجموعة
570	687	511	417	444	1,051	910	736	315	491	إيطاليا	الاتحاد الأوروبي EU
230	283	258	242	177	120	198	110	54	95	ألمانيا الاتحادية	
105	70	69	68	72	91	120	97	104	226	المملكة المتحدة	
108	166	134	66	61	40	76	70	65	79	بلجيكا	
34	65	35	26	52	122	160	165	57	70	لأيرلندا	
99	96	41	57	44	100	78	67	49	103	إسبانيا	
53	64	57	56	37	62	150	98	40	62	فرنسا	
51	71	61	37	18	6	39	27	21	36	لألمانيا	
11	33	5	7	8	61	66	34	16	20	السويد	
13	19	29	22	14	7	12	20	19	41	هولندا	الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي
1,273	1,552	1,201	999	927	1,660	1,808	1,424	740	1,222	إجمالي الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي	
131	221	606	402	472	90	128	146	75	131	سوريا	
230	275	221	77	102	93	85	58	46	50	السعودية	
55	57	100	110	129	21	31	43	56	53	الإمارات	
-	-	-	-	-	50	118	164	103	75	السودان	
2	5	7	6	6	132	40	73	96	103	ليبيا	
47	41	45	39	35	26	37	26	22	17	الأردن	
0	0	-	-	0	50	53	67	73	54	الجمهورية اليمنية	جامعة الدول العربية
0	1	1	3	1	41	44	55	51	50	المغرب	
5	10	12	16	4	27	42	36	32	28	تونس	
-	-	-	-	0	12	11	26	61	50	الجزائر	
470	610	991	652	748	542	589	693	615	610	جامعة الدول العربية - إجمالي	
232	292	253	145	156	673	699	686	448	488	الولايات المتحدة الأمريكية	
232	292	253	145	156	673	699	686	448	488	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	
4,092	4,736	3,554	3,025	2,651	36	92	55	40	39	الصين الشعبية	باقي دول العالم
1,398	1,362	1,139	914	705	1,259	1,364	1,071	570	316	تركيا	
2,435	2,617	1,510	1,085	1,360	137	112	120	50	66	الهند	
451	616	710	487	583	1	1	2	1	2	تايلاند	
633	577	354	374	285	95	68	73	53	37	باكستان	
603	543	287	333	302	2	12	3	3	1	اندونيسيا	
320	311	264	379	193	0	3	0	0	0	اتحاد ماليزيا	
289	289	199	213	124	4	11	14	10	22	كوريا الجنوبية	
247	207	210	154	154	18	13	8	5	20	إسرائيل	
144	207	199	160	104	21	19	8	8	3	دانمارك	باقي دول العالم - إجمالي
10,611	11,464	8,427	7,126	6,462	1,572	1,696	1,354	739	506	إجمالي باقي دول العالم	
12,586	13,918	10,872	8,922	8,294	4,448	4,792	4,157	2,543	2,826	غزل ومنسوجات Total	

جدول رقم (7) الأثاث – أهم الأسواق

Imports					Exports					إثبات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الثقوة	المجموعة
1,689	1,488	1,351	1,141	938	14	10	6	3	2	السود	الاتحاد الأوروبي EU
1,526	1,265	1,197	1,133	1,119	1	1	0	1	1	فنلندا	
752	539	572	455	384	1	3	2	6	9	رومانيا	
252	277	375	240	189	11	8	11	11	18	المانيا الاتحادية	
201	100	129	111	126	77	111	100	103	106	إيطاليا	
359	282	282	113	60	2	2	-	-	0	جمهورية لاتفيا	
69	60	54	45	85	-	-	-	0	0	جمهورية إستونيا	
25	21	43	28	23	27	32	25	39	41	بلجيكا	
46	52	40	50	48	7	9	10	15	21	اسبانيا	
16	31	34	32	37	11	17	20	27	51	فرنسا	الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي
4,935	4,115	4,078	3,347	3,008	150	192	173	205	249	السعودية	
4	6	11	11	7	537	446	289	372	369	الإمارات	جامعة الدول العربية
23	33	37	25	17	208	163	130	130	141	لبنان	
3	4	2	3	14	83	102	98	100	76	الأردن	
3	4	3	4	4	104	84	75	80	73	العراق	
-	-	-	0	-	128	105	67	71	46	قطر	
0	0	0	0	0	115	93	58	92	49	لوبي	
0	0	0	0	0	133	25	62	66	94	المغرب	
1	1	0	0	1	61	86	59	69	74	السودان	
0	0	0	0	0	32	78	59	32	27	سلطنة عمان	
0	0	0	0	0	50	47	23	39	50	جامعة الدول العربية - إجمالي	جامعة الدول العربية - إجمالي
35	47	54	44	42	1,452	1,230	921	1,052	999	الولايات المتحدة الأمريكية	
207	205	265	280	259	36	38	56	36	49	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	باقي دول العالم
207	205	265	280	259	36	38	56	36	49	روسيا الاتحادية	
2,632	2,040	1,801	1,512	1,347	3	6	5	4	1	الصين الشعبية	
1,042	892	997	697	782	3	2	1	2	0	جمهورية كرواتيا	
382	282	264	250	210	0	0	1	1	0	اتحاد ملايزيا	
390	230	186	189	106	0	0	0	1	0	تركيا	
208	118	106	90	105	33	10	8	3	7	افريقيا	
163	103	137	115	66	0	0	0	0	0	كندا	
54	80	61	135	100	3	4	3	2	5	كولومبيا	
8	38	86	33	39	0	0	0	0	34	كوريا الجنوبية	
30	37	44	39	78	0	0	0	0	1	البوسنة والهرسك	
34	33	37	57	49	-	-	-	-	-	باقي دول العالم - إجمالي	إثبات Total
4,942	3,852	3,719	3,118	2,881	43	23	20	14	49		
10,118	8,219	8,117	6,789	6,191	1,681	1,483	1,170	1,307	1,346		

جدول رقم (8) الحاصلات الزراعية - أهم الأسواق

Imports					Exports					حاصلات زراعية	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الثروة	المجموعة
1,127	2,584	3,816	2,142	1,260	91	84	74	63	70	فرنسا	الاتحاد الأوروبي EU
386	533	518	568	389	1,019	965	978	1,056	860	المملكة المتحدة	
476	211	59	17	262	527	590	610	592	696	إيطاليا	
67	333	285	197	177	600	515	644	644	375	هولندا	
47	14	118	151	105	385	312	295	421	192	المانيا الاتحادية	
718	535	42	4	156	55	67	106	88	104	رومانيا	
10	24	21	19	9	291	313	280	347	350	بلجيكا	
226	45	4	1	1	122	190	175	202	218	اليونان	
145	75	52	4	55	18	11	32	94	37	بلغاريا	
3	0	53	225	18	9	6	4	6	4	بولندا	
3,206	4,356	4,968	3,328	2,432	3,116	3,074	3,199	3,512	2,906	الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي	جامعة الدول العربية
3	0	4	10	43	1,489	1,513	1,635	1,676	1,065	السعودية	
443	423	364	214	237	270	325	779	1,091	559	سوريا	
2	5	0	1	0	661	157	885	296	291	لبنان	
256	166	180	165	181	139	116	171	230	207	البحرين	
4	0	7	2	11	409	422	361	338	249	الإمارات	
-	-	-	0	-	593	475	282	80	76	العراق	
0	0	0	1	-	275	298	322	341	190	الكويت	
77	88	110	96	111	150	143	202	212	163	السودان	
8	23	11	20	4	181	142	139	382	192	الأردن	
4	1	1	0	0	152	110	90	210	114	المغرب	جامعة الدول العربية - إجمالي
796	707	679	509	588	4,320	3,702	4,867	4,856	3,106	الولايات المتحدة الأمريكية	
4,948	12,107	8,313	5,906	6,041	52	72	61	28	36	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	باقي دول العالم
4,948	12,107	8,313	5,906	6,041	52	72	61	28	36	روسيا الاتحادية	
8,791	6,130	4,580	3,513	3,355	1,014	1,800	994	804	875	جمهورية أوكرانيا	
8,934	3,566	2,446	1,580	1,000	232	470	347	354	478	الأرجنتين	
2,806	4,938	3,039	1,154	1,639	1	1	2	0	1	استراليا	
1,218	2,105	949	614	473	4	4	2	2	2	البرازيل	
2,779	1,254	206	454	106	5	8	4	5	4	كندا	
608	1,253	630	393	433	6	6	7	5	4	تركيا	
160	255	461	181	47	100	52	244	352	233	الهند	
1,041	187	253	144	334	57	24	11	13	0	الصين الشعبية	
711	547	292	149	322	8	8	6	2	5	روسيا البيضاء	باقي دول العالم - إجمالي
30	8	516	929	-	29	14	11	5	2	روسيا البيضاء	
27,079	20,243	13,373	9,111	7,709	1,455	2,386	1,628	1,542	1,604	حاصلات زراعية Total	
36,029	37,412	27,333	18,854	16,769	8,943	9,234	9,754	9,939	7,652		

جدول رقم (9) الصناعات الغذائية – أهم الأسواق

Imports					Exports					صناعات غذائية	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	المجموعة	التفصيل
1,798	1,865	1,533	1,162	527	145	131	120	82	87	الاتحاد الأوروبي EU	هولندا
749	904	576	451	235	361	316	269	263	324		المملكة المتحدة
490	397	308	272	230	357	517	401	225	241		ألمانيا
770	620	409	363	193	191	311	152	110	98		فرنسا
535	554	376	274	166	145	190	141	116	75		المملكة المتحدة
365	267	265	215	149	182	215	135	96	163		إسبانيا
247	246	254	225	109	63	98	54	47	59		بلجيكا
407	205	162	164	96	49	77	40	50	62		اليونان
256	209	242	246	174	3	9	21	7	4		إيرلندا
433	278	88	59	3	4	0	1	3	2		جمهورية ليتوانيا
6,050	5,545	4,213	3,432	1,883	1,499	1,864	1,334	999	1,116	الاتحاد الأوروبي EU - إجمالي	
394	378	236	198	163	2,059	2,113	1,846	1,352	1,158	جامعة الدول العربية	السعودية
19	21	7	11	9	1,739	1,213	1,325	1,248	1,002		ليبيا
1,004	805	300	199	94	709	758	538	443	406		الإمارات
28	11	9	10	6	907	705	685	678	861		العراق
158	93	47	23	21	833	925	684	520	537		الأردن
288	298	179	107	85	600	644	572	473	416		الجمهورية اللبنانية
12	29	8	1	5	410	733	1,312	691	349		السودان
156	147	172	122	75	461	622	618	422	359		سوريا
103	62	54	32	18	605	769	489	461	470		لبنان
93	67	75	94	88	373	433	352	278	366		المغرب
2,256	1,912	1,087	797	564	8,696	8,915	8,419	6,567	5,923	جامعة الدول العربية - إجمالي	
4,576	3,291	2,555	2,335	1,853	477	573	422	341	301	الولايات المتحدة الأمريكية	
4,576	3,291	2,555	2,335	1,853	477	573	422	341	301	الولايات المتحدة الأمريكية - إجمالي	
7,987	5,256	6,685	3,300	3,053	27	17	14	14	8	بقية دول العالم	البرازيل
2,186	3,235	1,535	1,798	1,776	95	89	53	47	30		اندونيسيا
2,331	2,183	2,372	1,621	2,165	14	13	14	10	11		الهند
1,759	1,975	1,292	1,188	1,040	491	290	698	115	143		كندا
1,271	2,735	2,153	1,330	1,003	73	67	58	40	30		اتحاد ماليزيا
2,568	2,253	1,431	664	1,072	5	5	4	4	2		الأرجنتين
2,405	1,085	1,106	1,065	603	27	28	20	15	18		جمهورية أوكرانيا
1,217	778	732	627	424	1	1	2	1	1		فونلند
1,162	687	687	553	348	1	1	4	4	5		كندا
788	799	667	608	486	34	20	16	5	12		الصين الشعبية
23,674	20,987	18,659	12,754	11,971	768	532	883	254	259	بقية دول العالم - إجمالي	
36,555	31,735	26,514	19,319	16,271	11,440	11,884	11,058	8,161	7,599	صناعات غذائية Total	

ملاحق الفصل الثالث والرابع

جدول رقم (1)
بنود صادرات جمهورية مصر العربية (تصنيف HS) والمعاد تصنيفها وفقا لفئات النشاط الاقتصادي لكل من أسعار الجملة والمنتجات

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
الصناعات الغذائية	04	البان ومنتجاتها وبيض وعسل
	07	خضرونباتات ودرنات صالحه للاكل
	08	فواكه وأثمار صالحه للاكل
	09	بن وشاي ومته وبهارات وأقاوية
	11	منتجات مطاحن وشعير ناشط ونشاحبوب
	12	حبوب واثمارزيتيةونباتات طبيةوعلف
	13	صمغ اللك، راتنجات وخلاصات نباتية
	15	شحوم ودهون وزيوت وشموع نباتيةوحيوانية
	16	محضرات لحوم أو اسماك أو قشريات
	17	سكر ومصنوعات سكرية
	18	كاكاو ومحضراتة
	19	محضرات حبوب ودقيق ونشا
	20	محضرات خضر وفواكه واجزاؤها
	21	محضرات غذائية متنوعة
	22	مشروبات ،سوائل كحولية وخل
	23	نفايات صناعة الاغذية-اغذية للحيوانات
التبغ ومنتجاته	24	تبغ
المواد والمنتجات الكيميائية	28	منتجات كيماوية غير عضوية
	29	منتجات كيماوية عضوية
	30	منتجات الصيدلة (الأدوية)
	31	أسمدة

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	32	خلاصات للدباغة والصباغة وأصباغ
	33	زيوت عطرية وراتنجات ومحضرات تجميل
	34	صابون ، محضرات غسيل وشموع صناعية
	35	مواد زلالية وغراء
	36	متفجرات ، محضرات نارية وثقاب
	37	منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائي
	38	منتجات كيميائية متنوعة
المطاط واللدائن	39	لدائن ومصنوعاتها
	40	مطاط ومصنوعاته
الجلود ومنتجاتها	41	جلود ماعدا جلود الفراء
	42	مصنوعات من جلود واصناف السراجة
	43	جلود فراء طبيعية وتقليدية
الخشب ومنتجاته	44	خشب ومصنوعاته وفحم خشبي
ورق ومنتجاته	48	ورق ومصنوعات من عجائن الورق
غزل ونسيج	50	حرير طبيعي
	51	صوف ، وبر ناعم أو خشن
	53	الياف نسجية نباتية أخرى
	54	شعيرات تركيبية أو اصطناعية
	55	الياف تركيبية او اصطناعية غير مستمرة

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	56	حشو، لباد وأصناف صناعة الحبال
	57	سجاد وأغطية أرضيات أخر من مواد نسجية
	58	نسج خاصة، دانتيل ومطرزات
	59	نسج مشربه او مطليه
	60	أقمشه مصنره - اصناف شغل الصناره
الملابس الجاهزة	61	البسه وتوابعها من مصنرات
	62	البسة وتوابعها من غير المصنرات
منتجات تعدينية غير معدنية	25	ملح ، كبريت ، اترية ، احجار واسمنت
	26	خامات معادن ، خبث ورماد
	68	مصنوعات حجر واسمنت واسيستوس
	69	منتجات من خزف
	70	زجاج ومصنوعاته
معادن ومنتجات معدنية وماكينات ومعدات	72	حديد وصلب فولاذ
	73	مصنوعات من حديد أو صلب فولاذ
	74	نحاس ومصنوعاته
	75	نيكل ومصنوعاته
	76	المنيوم ومصنوعاته
	78	رصاص ومصنوعاته
	79	زنك (توتياء) ومصنوعاته
	80	قصدير ومصنوعاته
	81	معادن عادية اخرى ومصنوعاتها
	82	عدد وأدوات قاطعة للمائدة

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	83	اصناف متنوعة من معادن عادية
	84	مراجل،الات،أجهزة الية وأجزاؤها
الأجهزة الكهربائية	85	الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها
وسائل النقل	86	قاطرات وعربات وأجهزة إشارة
	87	سيارات وجرارات ودراجات وأجزاؤها
	88	طائرات -سفن فضائية وأجزاؤها
	89	سفن وقوارب وعائمات
منتجات تحويلية أخرى	45	فلين ومصنوعاته
	46	مصنوعات حصر وسلال
	47	عجينة الورق وفضلات ورق
	49	كتب وصحف وصور
	63	أصناف آخر جاهزه والبسه مستعمله
	64	أحذية وأجزاؤها
	65	أغطية رأس وأجزاؤها
	66	مظلات مطر،شماسي،عصى،سياط،وأجزاؤها
	67	ريش ومحضرات منه،ازهار صناعية،م.شعر
	71	لؤلؤ وأحجار كريمة وحلى
	90	أجهزة للبصريات والسينما وأجزاؤها
	91	أصناف صناعة الساعات وأجزاؤها
	92	أدوات موسيقية وأجزاؤها
	93	أسلحة وذخائر وأجزاؤها
	94	أثاث ومنشآت جاهزة الصنع

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	95	لعب أطفال وأدوات رياضية وأجزاءها
	96	مصنوعات متنوعة
	97	تحف فنية وقطع أثرية
	99	أصناف متنوعة غير مبيّنة -هيئة الاستثمار

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار الجملة و المنتجين .

جدول رقم (2)

اجمالي الصادرات بالمليون دولار وقيمة المساندة للصادرات بالجنيه وفقا للاكواد الصناعية للبرامج

2007	2007	2006	2006	2005	2005	2004	2004	2003	2003	2002	2002	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			
286	775	302	811	247	644	202	483	164	523	125	447	61+62	الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة
196	468	237	534	232	578	126	257	87	205	66	187	59+57	المفروشات المنزلية	غزل ونسيج
89	246	99	247	113	275	73	173	91	224	38	121	50-60	الغزل والنسيج	
243	521	217	494	198	425	126	257	68	160	35	107	04+07+08 +09+11+1 2+13+15+ 16+----- 22	الصناعات الغذائية	الصناعات الغذائية
134	257	38	66	0	0	0	0	0	0	0	0	82+84+85 +86+86	معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + آلات وأجهزة كهربية + وسائل نقل	الصناعات الهندسية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	73	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	
41	90	16	30	0	0	0	0	0	0	0	0	44	الأثاث	خشب ومصنوعاته

تابع جدول رقم (2)

2007	2007	2006	2006	2005	2005	2004	2004	2003	2003	2002	2002	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	90	المستلزمات الطبية	آلات وأجهزة علمية دقيقة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	41+42+43	الجلود	الجلود ومنتجاتها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	33	مستحضرات التجميل	منتجات كيميائية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	38	التعبئة والتغليف	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	34	الصابون والمنظفات	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	70	عبوات الزجاج	زجاج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68+70	المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)	منتجات تعدينية غير معدنية
6	13	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	25+68	الرخام والجرانيت	
996	2371	909	2183	790	1922	527	1170	410	1112	264	862		المجموع	

تابع جدول رقم (2)

2011	2011	2010	2010	2009	2009	2008	2008	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			

2011	2011	2010	2010	2009	2009	2008	2008	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			
473	1316	334	1171	728	1510	459	1357	61+62	الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة
261.5	213.5	163	465	290	504	241	561	59+57	المفروشات المنزلية	غزل ونسيج
177.5	434.5	112	337	119	250	137	314	50-60	الغزل والنسيج	
452.5	852	486	848	715	1067	433	861	04+07+08+09+11+12+13+15+16+-----22	الصناعات الغذائية	الصناعات الغذائية
282	552.5	344	662	566	901	214	569	82+84+85+86+86	معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + آلات وأجهزة كهربية + وسائل نقل	الصناعات الهندسية
27.5	76	20	60	14	41	0	0	73	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	
31	51.5	50	98	135	190	131	244	44	الأثاث	خشب ومصنوعاته
27	65.4	46	105	88	150	12	29	90	المستلزمات الطبية	آلات وأجهزة علمية دقيقة
28.5	71	25	72	30	59	17	51	41+42+43	الجلود	الجلود ومنتجاتها
26	55	46	98	77	140	42	96	33	مستحضرات التجميل	منتجات كيميائية
41.5	76.5	26	54	41	68	14	26	38	التعبئة والتغليف	
15	37	24	51	39	75	4	10	34	الصابون والمنظفات	
25.5	38.5	18	32	25	39	8	15	70	عبوات الزجاج	زجاج

2011	2011	2010	2010	2009	2009	2008	2008	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			
20.5	40.5	16	33	20	31	0	0	68+70	المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)	منتجات تعدينية غير معدنية
52.47	94.5	47	90	66	99	28	53	25+68	الرخام والجرانيت	
1941.47	3974.4	1757	4176	2953	5124	1740	4186		المجموع	

المصدر :

- صندوق تنمية الصادرات ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، ج.م.ع ، بيان تقييم الصادرات والمساندة للبرامج التي استفادت من برنامج المساندة منذ 2002 وحتى 2011 ، القاهرة

جدول رقم (3)

برنامج مساندة الصادرات 2002 - 2011

نصيب دولار واحد صادرات من الدعم بالجنيه

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
0.36	0.29	0.48	0.34	0.37	0.37	0.38	0.42	0.31	0.28	الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة
1.22	0.35	0.58	0.43	0.42	0.44	0.40	0.49	0.42	0.35	المفروشات المنزلية	غزل ونسيج
0.41	0.33	0.48	0.44	0.36	0.40	0.41	0.42	0.41	0.31	الغزل والنسيج	
0.53	0.57	0.67	0.50	0.47	0.44	0.47	0.49	0.43	0.33	الصناعات الغذائية	الصناعات الغذائية
0.51	0.52	0.63	0.38	0.52	0.58	0.00	0.00	0.00	0.00	معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + آلات وأجهزة كهربية + وسائل نقل	الصناعات الهندسية
0.36	0.33	0.34	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	
0.60	0.51	0.71	0.54	0.46	0.53	0.00	0.00	0.00	0.00	الأثاث	خشب ومصنوعاته
0.41	0.44	0.59	0.41	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المستلزمات الطبية	آلات وأجهزة علمية دقيقة
0.40	0.35	0.51	0.33	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الجلود	الجلود ومنتجاتها
0.47	0.47	0.55	0.44	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مستحضرات التجميل	منتجات كيميائية
0.54	0.48	0.60	0.54	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التعبئة والتغليف	
0.41	0.47	0.52	0.40	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الصابون والمنظفات	
0.66	0.56	0.64	0.53	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	عبوات الزجاج	زجاج
0.51	0.48	0.65	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)	منتجات تعدينية غير معدنية
0.56	0.52	0.67	0.53	0.46	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الرخام والجرانيت	
0.49	0.42	0.58	0.42	0.42	0.42	0.41	0.45	0.37	0.31		

المصدر : محسوب من جدول رقم (2) بالملحق .

جدول رقم (4)
الأرقام القياسية لأسعار الجملة المعدلة بسنة الأساس (100 = 1999 / 2000)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعات التحويلية	94	102	108	110	112	110	111	111	114	128	150	154	169	190	195	202	212	216	220
المنتجات الغذائية	81	86	98	102	101	103	104	103	115	132	151	163	180	198	206	224	241	245	250
التبغ ومنتجاته	114	116	126	127	128	137	138	139	141	146	166	169	188	207	217	238	264	277	290
الغزل والنسيج	86	94	101	103	104	107	114	122	124	136	196	170	175	180	189	193	204	221	239
الملابس الجاهزة	87	91	92	93	96	97	100	103	105	110	120	124	125	131	133	139	149	150	151
الجلود ومنتجاته	116	118	121	127	127	127	127	129	131	142	161	168	183	188	190	191	195	195	196
الخشب ومنتجاته	95	102	104	104	105	105	103	103	103	135	147	154	183	207	210	210	221	226	232
الورق ومنتجاته	90	117	124	124	128	110	113	113	115	130	148	156	157	164	165	167	171	176	181
المواد والمنتجات الكيماوية	82	86	93	96	99	99	100	99	100	106	115	121	131	155	176	189	202	211	220
منتجات المطاط واللدائن	85	105	114	116	117	119	119	106	120	134	147	149	152	186	202	204	214	219	225
منتجات تعدينية غير معدنية	82	85	91	92	99	100	101	101	104	104	122	131	144	168	181	187	186	185	184

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعادن ومنتجات معدنية ومكينات ومعدات	102	110	113	117	120	114	114	114	122	145	186	196	230	275	257	277	294	288	281
الأجهزة الكهربائية	99	102	104	106	109	110	108	109	112	123	139	147	163	176	176	177	196	203	201
وسائل النقل	96	107	110	110	112	106	101	101	103	126	162	159	177	187	190	190	192	194	196
منتجات تحويلية أخرى	71	75	93	115	117	121	132	137	146	167	180	188	229	255	270	320	387	413	439

* مصادر البيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار المنتجين وأسعار الجملة، تم التمهيد سلسلة الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين باستخدام برنامج Excel للربط بين السلسلتين : أسعار الجملة 94-2007 ، وأسعار المنتجين 2006-2012.

جدول رقم (5)
تكوين الرقم القياسي لأسعار الجملة للصناعات الهندسية

الرقم القياسي للصناعات الهندسية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منتجات تعدينية غير معدنية	85.3	90.9	92.3	98.7	100.2	100.7	100.5	103.5	104.2	122.1	130.7	144.3	168	180.6	186.6	185.7	184.6
المعادن ومنتجات معدنية ومكينات ومعدات	109.5	113.3	116.65	119.5	114.2	113.9	114.4	122.4	144.75	186.1	195.6	230.05	274.5	256.65	276.5	294	287.5
الأجهزة الكهربائية	102	104.3	106.4	109.1	110.2	108.3	109.2	112.4	123.3	139.4	146.9	163	175.8	176	177.3	196.3	202.8
وسائل النقل	106.9	109.8	109.8	109.8	112.1	105.9	101.0	102.7	126.3	161.6	158.9	176.7	187.4	189.6	189.9	191.6	193.6

نسبة الصادرات الى اجمالي الصادرات الهندسية

منتجات تعدينية غير معدنية	0.12	0.17	0.25	0.27	0.34	0.55	0.29	0.44	0.39	0.44	0.38	0.33	0.31	0.22	0.34	0.27	0.24
معادن ومنتجات معدنية ومكينات ومعدات	0.85	0.81	0.67	0.70	0.62	0.41	0.66	0.53	0.58	0.52	0.57	0.64	0.67	0.61	0.50	0.56	0.55
الأجهزة الكهربائية	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.04	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.15	0.13	0.15	0.19
وسائل النقل	0.01	0.01	0.06	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.01	0.03	0.03	0.02	0.02

الرقم القياسي لأسعار الجملة للصناعات الهندسية	106.3	109.2	109.8	113.5	109.1	106.3	109.9	113.7	128.3	156.3	168.8	199.8	239.3	226.6	230.3	247.9	245.2
---	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

المصدر : محسوب من جدول رقم (4) بالملحق .

رقم (6)

اختبار استقرار وسكون المتغيرات (اختبارات جذر الوحدة) الخاصة بنموذج الصناعات التحويلية

تم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع Dickey - Fuller (ADF) في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية. وباستعراض النتائج المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع) كما في الجدول التالي، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والاتجاه الزمني العام، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، أتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

جدول يبين نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات نموذج الصناعات التحويلية

المستوى Levels		الفرق الاول st1		المتغيرات
قيمة (t)	مستوى المعنوية	قيمة (t)	مستوى المعنوية	
2.8571	0.9999	-3.5067	0.0231	X
-2.0475	0.2657	-4.1901	0.0072	EX
-2.4438	0.1464	-6.2463	0.0004	K
-0.6613	0.8278	-6.1204	0.0002	Q
-0.9059	0.7588	-4.4456	0.0041	SUB
-2.0822	0.2532	-3.8334	0.0136	Q – QB

مما سبق يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير مستقرة في الفروق الأولى وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على أن هذه السلاسل تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك. ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام أنجل - جرانجر Test Engle-Granger for Co-integration ، ففي الخطوة الأولى يتم التحقق من إن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى، يتم بعد ذلك الكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك للصادرات كمتغير تابع وكل من سعر الصرف والفرق بين (القيم الفعلية للإنتاج - القيم الاتجاهية للإنتاج) والقيم الاتجاهية للإنتاج والدعم كمتغيرات تفسيرية.

وباستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك والذي يعطينا قيمة Trace تحت الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الاولى : $H_0:q=0$ الفرضية الثانية : $H_1:q>0$

Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOG(X) LOG(EX) LOG(Q_QB) LOG(QB) LOG(SUB)

Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.826169	55.38987	47.85613	0.0084
At most 1	0.755241	29.14481	29.79707	0.0593
At most 2	0.408266	8.032575	15.49471	0.4619
At most 3	0.010748	0.162099	3.841466	0.6872

Trace test indicates 1 co integrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فى الجدول السابق يلاحظ أن قيمة Trace (55.38) اكبر من القيمة الحرجة (47.85) وبقيمة احتمالية 0.008 وهى اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهنا يتم قبول الفرض البديل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك فى المدى الطويل مما يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

وبالتالى يمكن التعبير عن هذه العلاقة فى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة كما يلي :

$$\text{LOG}(X) = 27.2967 - 2.3394*\text{LOG}(\text{EX}) + 0.0239*\text{LOG}(\text{Q_QB}) - 0.3571*\text{LOG}(\text{Q_B}) + 1.0805*\text{LOG}(\text{SUB})$$

$R^2 = 0.949$		$\text{Adjusted } R^2 = 0.932$
$F = 56.0596$		$\text{Durbin-Watson} = 3.057562$
$\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.044$		

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها نجد أن هناك علاقة فى المدى الطويل بين الصادرات وسعر الصرف سعر الصرف والفرق بين (القيم الفعلية للإنتاج - القيم الاتجاهية للإنتاج) والقيم الاتجاهية للإنتاج والدعم وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

حيث أن مرونة سعر الصرف بلغت (-2.3394) فى حين بلغت مرونة الفرق بين (القيم الفعلية للإنتاج - القيم الاتجاهية للإنتاج) (0.0239) بينما بلغت مرونة القيم الاتجاهية للإنتاج (0.3571) ثم مرونة الدعم (1.0805) ويعتبر هذا رقما عاليا مقارنة مع مرونة المتغيرات الأخرى.

اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

تم إجراء اختبار جرانجر Granger Causality Test لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وحسب هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ($H_0 = X \text{ not cause } Y$) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% وتقبل الفرضية البديلة، ويشير الجدول التالي إلى نتيجة الاختبار حيث كانت على النحو التالي:

جدول يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(X)	0.04881	0.9526
LOG(X) does not Granger Cause LOG(EX)	0.28673	0.7567
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(X)	0.04115	0.9598
LOG(X) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	2.50544	0.1312
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(X)	5.10654	0.0296
LOG(X) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.45658	0.646
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(X)	0.38662	0.0191
LOG(X) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.09179	0.9131
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(EX)	1.41416	0.2878
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	2.00631	0.1851
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(EX)	0.60152	0.5667
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.53154	0.6034
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(EX)	4.85493	0.0336
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(SUB)	1.24779	0.3283
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	0.95719	0.4165
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(Q_B)	1.58816	0.2518
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	3.18352	0.0851
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.01125	0.9888
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.40695	0.6762
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.70565	0.5168

تشير النتائج في الجدول السابق إلى ما يلي:

- 1 - وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للإنتاج QB باتجاه الصادرات X وذلك بقيمة احتمالية 0.0296
- 2 - وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه الصادرات X وذلك بقيمة احتمالية 0.0191
- 3 - وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه سعر الصرف EX وذلك بقيمة احتمالية 0.0336
- 4 - وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه الفرق بين (القيم الفعلية للإنتاج - القيم الاتجاهية للإنتاج (Q_QB) وذلك بقيمة احتمالية 0.0851
- 5 - عدم وجود علاقة سببية بين باقي المتغيرات وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب اقتصادية.

